الكتاب الأسود

قصة تعذيب المسلمين في عهد حسني مبارك

للشيخ

د. أيمن الظواهري

حفظه الله

مقدمة الطبعة الثانية:

إن الحمد لله نحمده و نستعينه ونستهديه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل الله فلا هادي له، أما بعد:

فهذه هي الطبعة الثانية من "الكتاب الأسود" قصة تعذيب المسلمين في عهد حسني مبارك وقد مرت سنتان على الطبعة الأولى تجرعت مصر فيهما على يديه صنوفاً من التعذيب والتنكيل والبطش بالأحرار والأبرياء والتنكيل بأولياء الله وشباب الإسلام.

وشهدت هاتان السنتان مزيداً من الاستسلام لأمريكا وإسرائيل وتوقيع اتفاقيات الصلح مع ياسر عرفات والحسين ابن طلال.

وشهدت أيضا إخراج المجاهدين العرب من باكستان إرضاءً لأمريكا وإسرائيل بعد أن تنكرت لهم حكومة الباكستان فجازتهم أسوأ جزاء على دفاعهم عن حدودها بتأييدهم للجهاد الأفغاني ولم تخف لنجدتهم أحزاب المقاومة الأفغانية كما هبوا هم لنجدة إخوانهم المسلمين في أفغانستان ولم يدافعوا عنهم كما بذل هؤلاء المجاهدون المهاجرون أرواحهم في الدفاع عن أفغانستان المسلمة بل وشاركت بعض هذه الأحزاب في طردهم والاتفاق علنا مع حاكم مصر حسني مبارك على تعقبهم وتتبعهم.

وشهدت أيضا هاتان السنتان تعاظم الثورة الإسلامية في الجزائر ومصر وفلسطين رغم كل تلك المؤامرات مؤكدة وعد الله الجازم بانتصار أوليائه على أعدائه {كتب الله لأغلبن أنا ورسلي إن الله عزيز ذو انتقام} ومع تصاعد الجهاد الإسلامي في مصر والجزائر وفلسطين ومع تصاعد التضحيات والبذل والعطاء تصاعدت حملة البطش والتنكيل والإرجاف وتميزت الصفوف بين مجاهد صادق يرجو رضوان ربه وبين عدو محارب لله ورسوله صلى الله عليه وسلم وبين منافق متربص يرجو السلامة ويطلب النجاة وصدق الله العظيم {وإذا ما أنزلت سورة فمنهم من يقول أيكم زادته هذه إيمانا فأما الذين آمنوا فزادتهم إيمانا وهم يستبشرون وأما الذين في قلوبهم مرض فزادتهم رجسا إلى رجسهم وماتوا وهم كافرون}.

ومع تصاعد الجهاد ازدادت حدة المواجهة وضوحا، وتمسك أهل الحق بدينهم على بصيرة وخاصة في مصر والجزائر حيث اتضحت أصول المواجهة علماً وعملاً بين معسكر الإيمان ومعسكر الشيطان.

ومع تصاعد الجهاد والمواجهة أضاف نظام حسني مبارك ألواناً أخرى من البطش والتنكيل بالمسلمين في مصر كان من أهمها المحاكم أو قل المهازل العسكرية التي أصدرت ٩٥ حكماً بالإعدام في أقل من سنتين بمعدل ٢,٦ حكما في كل شهر .

ومع تصاعد الجهاد في مصر والجزائر وفلسطين بدأت الصحوة الإسلامية في شبه الجزيرة تترسم معالمها وتتحسس مواقع أقدامها وتتميز صفوفها وبدأت المواجهة بين علماء القرآن وعلماء السلطان وبين أنصار التوحيد وأنصار الطواغيت تزداد وضوحاً وسقطت كثير من الأقنعة وانكشفت كثير من الأسماء والألقاب عن حقائق نفوسها المخبوءة وانحازت إلى معسكر السلطان والطغيان والكفران وتجلت أسماء عديد من علماء الإيمان والقرآن

فانحازت إلى معسكر الإسلام وهكذا مع مطلع القرن الخامس عشر الهجري ونهاية القرن العشرين الميلادي تتضح ملامح معركة الإسلام الكبرى بين أهل الكفر وأهل الإسلام ولا يستبعد أن تدور في نفس المنطقة التي دارت فيها معارك الإسلام الكبرى السابقة كعين جالوت وحطين.

فيا شباب الإسلام ويا جنود الإيمان هذا كتاب كتب في قلب المحنة وفي وسط المعركة لا يراد به استجداء الدموع ولا استرحام القلوب، ولكن يراد به تحريض المؤمنين علي طلب ثأر دينهم وثأر إخوانهم وثأرهم من الطواغيت وجنودهم {ومالكم لا تقاتلون في سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلا} ويراد به كشف الخسة والنذالة التي يتعامل بها الطواغيت وأعوانهم مع شباب الإسلام وجنود الإيمان، ويراد به استنصار كل من في قلبه ذرة إيمان لينضم إلى معسكر الإيمان ضد معسكر الشيطان.

فما كان منه من حق وصواب فهو بتوفيق الله وما كان غير ذلك فهو من أنفسنا والشيطان.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

مقدمة الطبعة الأولى:

هذه قصة المؤمنين وفرعون في كل عصر

قال الله عز وجل {وفرعون ذي الأوتاد الذين طغوا في البلاد فأكثروا فيها الفساد فصب عليهم ربك سوط عذاب إن ربك لبالمرصاد} الفجر ١٠: ١٤.

{والسماء ذات البروج واليوم الموعود وشاهد ومشهود قتل أصحاب الأخدود النار ذات الوقود إذ هم عليها قعود وهم على ما يفعلون بالمؤمنين شهود وما نقموا منهم إلا أن يؤمنوا بالله العزيز الحميد الذي له ملك السموات والأرض والله على كل شئ شهيد إن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولهم عذاب الحريق إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم جنات تجري من تحتها الأنهار ذلك الفوز الكبير إن بطش ربك لشديد إنه هو يبدئ ويعيد وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد هل أتاك حديث الجنود فرعون وثمود بل الذين كفروا في تكذيب والله من ورائهم محيط بل هو قرآن مجيد في لوح محفوظ} البروج.

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وإن أصدق الحديث كتاب الله وخير الهدي هدي محمد صلى الله عليه وسلم، وشر الأمور محدثاتها وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار، ثم أما بعد:

فقد مرت على مصر عشر سنوات عجاف من حكم حسني مبارك تلت أخواتها النكدات من حكم السادات وعبد الناصر وغيرهم من الحكام العلمانيين الذين ثبتهم الاحتلال الكافر ليدعموا مصالحه وينشروا مبادئه وكانت الثمرة العفنة لهذه البذرة النجسة هي هذا العهد الذي أفصح فيه الحكم العسكري العلماني عن وجهه الحقيقي السافر الموالي لأمريكا وإسرائيل.

وبمناسبة مرور هذه السنين العشرة الكئيبة فقد زف الإعلام الهابط إلى الشعب البائس مهرجانا من الدجل والهراء عن منجزات مبارك في سنواته العشر، وشاركت المعارضة الرسمية المستأنسة في هذا المهرجان فتحدثت عن إيجابيات وسلبيات حكم مبارك ودست السم في العسل.

ولكن جماعة الجهاد وهي تؤمن أنه لا حكم إلا لله، وأن كل حكم يخالف حكم الله سبحانه وتعالى فهو باطل مردود، وتؤمن أن هذه الأنظمة العلمانية الحاكمة بغير شريعة الله هي أنظمة مرتدة وجب على المسلمين قتالها وخلعها وإقامة حكم إسلامي مكانها، وهي أنظمة خادمة لمصالح أمريكا وإسرائيل تضرب في قلب الأمة المسلمة إفسادًا وإرجافاً وتحريفاً.

وهي أنظمة فصلت الدين إلى شعائر تقصر الدين عليها وإلى أحكام وعقائد وأخلاق ادعت أنها لا تناسب حياة الناس واستبدلت بها عقائد وأحكام الغرب والمتردي في قيم المصلحة وأخلاق الشهوة وهي أنظمة استخدمها الغرب لضرب الأمة بتسليطها على طليعتها الشابة تحاربها وتطاردها وتعذبها وتنتهك أعراضها وتستحل أموالها.

لذا فإن جماعة الجهاد وهي تؤمن بهذا تعاهد الله على الثبات عليه وعلى بيان الحق للناس {وإذ أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب لتبيننه للناس ولا تكتمونه} آل عمران ١٨٧، وعلى فضح الباطل وكشفه {وكذلك نفصل

الآيات ولتستبين سبيل المجرمين} الأنعام ٥٥، رأت أن من واجبها أن تفضح هذا النظام وتكشف سوأته للشعب المصري المسلم المطحون ولسائر المسلمين، قياما بحق الله تعالى ودفاعاً عن دينه.

لأقاتلن عـداك مـا أبقيتني ولأجعلن قتـالهم ديداني
ولأفضحنهمو على رؤوس الملا ولأفرين أديمهم بلساني

ولذا رأينا أن نكشف في هذا الكتاب وجهاً قبيحاً من أوجه نظام حسني اللامبارك وهو كيف يعامل هذا النظام المسلمين؟، وكيف إن هذه السنوات العشر شهدت من التعذيب ما لم تشهده مصر في تاريخها الحديث من حيث كمية التعذيب ونوعه؟.

وقد راعينا في هذا الكتاب أن نذكر الآخرين من غيرنا من أمثال المنظمات الدولية والصحف المختلفة التي لا يمكن وصفها بالتطرف، بل إن كثيرا من هذه المنظمات يديرها غربيون لهم كلمة مسموعة في بلدنا وليس أدل على ذلك من المؤتمر الصحفي الذي عقدته منظمة "مراقبة الشرق الأوسط" وصفت فيه وزير الداخلية المصري والصحافة الحكومية المصرية بالكذب، ولم يحرك الوزير المغوار ساكناً، بل وتلقى الأوصاف اللائقة به سعيداً لأن المنظمة أمريكية وأعضاؤها أمريكيون، أي من أسياده الذي لا يستطيع أن يرفع أمامهم طرفاً، بل إن راتبه لا يقبضه إلا ليسلخ لهم جلود المسلمين ويقمع لهم بركان الثورة الإسلامية المتصاعدة.

ولم نورد شهاداتنا في هذا الكتاب رغم أن ما شاهدناه بأعيننا وعايناه ولمسناه ربما يكون أكثر مما ذكرناه، ولكننا آثرنا أن نترك غيرنا من الأجانب والصحفيين يحكون، فهؤلاء لا يمكن أن يوصفوا بأنهم متطرفون يعملون على تقويض السلام الاجتماعي وتهديد الوحدة الوطنية.

وهدفنا من نشر هذه الحقائق واضح وهو فضح هذا النظام الكذاب أولاً، وتوعية المسلمين بمدى جرائمه ثانياً، وتحريض كل من في قلبه ذرة من إيمان ليقف ضده ويساند المجاهدين ثالثاً، وليس من أهدافنا استجداء دموع أحد ولا عطفه.

فإن هذا الذي يحدث قد وطنا أنفسنا عليه وقد أخبرنا ربنا به في كتابه ووعدنا بأنه بشرى الفتح المبين بإذن الله {ولا تهنوا ولا تحزنوا وأنتم الأعلون إن كنتم مؤمنين إن يمسسكم قرح فقد مس القوم قرح مثله وتلك الأيام نداولها بين الناس وليعلم الله الذين آمنوا ويتخذ منكم شهداء والله لا يحب الظالمين وليمحص الله الذين آمنوا ويمحق الكافرين} آل عمران ١٣٩: ١٤١.

وقبل أن نختم هذه المقدمة نهدي هذا الكتاب لكل الشهداء والأسرى والمعذبين الذين تشع من جروحهم قسمات الفجر الوليد كما قال هاشم الرفاعي في قصيدته المجيدة "رسالة في ليلة التنفيذ"

هذا حديث النفس حين تشف عـن بشريتي وتمـور بـعد ثـوانٍ
وتقـول لـي إن الحيـاة لغـايـة أسمى من التصفيق للطغيـان
أنفاسك الحرى وإن هي أخمدت ستظل تحجب أفقهم بـدخـان
وقروح جسمك تحت كي سياطهم قسمـات صبح يتقيه الجـاني

دمع السجين هناك في أغلاله ودم الشهيد هنا سيلتقيان
حتى إذا ما أفعمت بهما الربى لم يبق غير تمرد الفيضان

ونخص بالذكر منهم رجلين أحدهما قضى نحبه شهيداً ـ نحسبه كذلك ـ والآخر ما زال منتظراً وما بدل كما نحسبه ولا نزكيه على الله، ونخصهما بالذكر لأنهما من الأبطال والرواد الذين لم يوفوا حقهم رغم عظم عطائهما وحسن بلائهما.

أما الأول فهو الأخ المجاهد الرائد المقدام يحيى هاشم رحمة الله عليه الذي كان من الطلائع التي بذرت بذرة الجهاد في مصر، وأما الآخر فهو الأخ الصادق الصابر الثابت نبيل المغربي الذي نظن أن له في عنق كل مجاهد ديْناً .

هذا الصنديد الذي صمد لأبشع ألوان التعذيب المتواصل ولم يتكلم رغم معرفته بتفاصيل خطة اغتيال السادات، ولم ينطق كلمة واحدة إلا بعد ستة أيام من التعذيب المتواصل الذي لا يكل وإلا بعد أن اطمئن أن السادات قد ذهب برصاص خالد الاسلامبولي ورفاقه الكرام إلى مزبلة التاريخ وإلى ما يستحقه عند جبار السموات والأرض.

إلى هذين الأخوين الكريمين اللذين تشرفنا بمصاحبتهما ومعاشرتهما وإلى الآلاف غيرهما من المجاهدين الصابرين الصامدين، نكتب كتابنا هذا عسى أن يكون زاداً على الطريق وشحذاً للعزائم وتبشيرا بالنصر الآتي {ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله ينصر من يشاء} الروم ٤،٥.

وسوف يشتمل هذا الكتاب بعد هذه المقدمة على ثمانية فصول وهى:

وسوف نذيل كل فصل بمراجعه إن شاء الله تعالى .

والحمد لله رب العالمين وصل اللهم على محمد وسلم تسليماً كثيراً.

الفصل الأول: تعذيب السياسيين في مصر

وسوف نقسم الكلام فيه إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول: مدخل عام إلى تعذيب الخصوم السياسيين في مصر

القسم الثاني: التعذيب ضد المعتقلين من التيارات الإسلامية .

القسم الثالث : التعذيب ضد السياسيين من غير التيارات الإسلامية .

القسم الأول: مدخل عام إلى تعذيب الخصوم السياسيين في مصر

مقدمة :

دأبت الحكومة المصرية بلا هوادة على تعذيب خصومها السياسيين واشتد هذا التعذيب بعد مقتل أنور السادات وصار ظاهرة واضحة وسمة أساسية للحكم في مصر وأسلوباً رئيسياً لإدارة شئون البلاد .

ولما زاد الأمر أحست به كل الهيئات المعنية بمتابعة التعذيب حتى أن لجنة الشريعة الإسلامية بنقابة المحامين أكدت في يناير ١٩٩١م إنها رصدت ٢٥٠ ألف قرار اعتقال خلال العشر سنوات الأخيرة من حكم الرئيس مبارك وإن حوالي ٣٠٠ معتقل مازالوا قيد الاعتقال منذ ٣ سنوات ويتجدد اعتقالهم تلقائيا وأشارت اللجنة في ورقة أعدتها للتوزيع على المحامين إلى صدور ٢٥٠ قرار اعتقال لمعارضي مؤتمر السلام واحتجاز أكثر من ٣٠٠ فلسطيني باعتقالات مفتوحة غير محددة المدة بسجن أبي زعبل مع طرد العديد منهم خارج البلاد، كما أشارت اللجنة إلى صدور ما يزيد على ٧ آلاف تقرير طبي تؤكد وقوع التعذيب على المعتقلين حيث تم استخدام الصعق بالكهرباء والجلد بالكرباج وانتهاك الآدمية.

وحددت لجنة الشريعة الإسلامية بنقابة المحامين في ورقتها أسماء الضباط الذين يرتكبون جرائم التعذيب وكذلك رؤساء الجماعات وعمداء الكليات الذين يصدرون قرارات بفصل الطلاب [١].

فإذا كان هذا العدد الذي أمكنهم أن يحصوه فكم عدد القرارات التي لم تحصى؟، بل كم عدد الاعتقالات بدون قرارات أصلاً؟!، كما أكدت منظمة العفو الدولية في أحد تقاريرها على أملها في أن تدرس الحكومة المصرية جديا مسألة تطبيق ضمانات معينة اقترحتها المنظمة ضد استخدام أساليب التعذيب والمعاملة السيئة [٢].

كما أعربت عن قلقها حول التقارير التي كانت تتلقاها منذ أواخر عام ١٩٨١ والتي تفيد بأن المعتقلين السياسيين كانوا قد تعرضوا لمختلف أنواع التعذيب [٣].

كما ذكرت منظمة العفو في أحد تقاريرها في عام ١٩٨٩: "لقد استخدمت قوانين الطوارئ المطبقة حالياً في

---

[١] **جريدة الشعب عدد ٦٣١، ١٩٩٢/١/٧، ص:١ .**

[٢] منظمة العفو الدولية: التعذيب في مصر ١٩٨١ ـ ١٩٨٣، أدلة منظمة العفو الدولية ورد الحكومة المصرية عليها ـ أغسطس ١٩٨٥.

AI INDEX: MDE - ١٢/٠٣/٨٥ ـ ص:١ .

[٣] **التقرير المذكور ص:٣.**

مصر على نطاق واسع في السنوات الأخيرة لإلقاء القبض على الأشخاص المشتبه في انتقادهم أو معارضتهم للحكومة واعتقالهم دون تقديمهم للمحاكمة"[٤].

وأضافت أيضا: "وقد ذكرت التقارير أن تعذيب المعتقلين السياسيين غير المحاكمين وإساءة معاملتهم يمارسان على نطاق واسع"[٥].

كما أوردت صحيفة الاتحاد الخبر التالي:

من المعتقلين وضحايا التعذيب (٢٠) بلاغاً للنائب العام المصري ضد وزير الداخلية السابق

القاهرة ـ الاتحاد : "تلقى المكتب الفني للنائب العام المصري المستشار جمال شومان أمس ٢٠ بلاغا من المواطنين تناشد منع زكي بدر (وزير الداخلية المصري السابق) من السفر للخارج وتقديمه للمحاكمة ... ومن بينها بلاغات قدمها أسر بعض ضحايا التعذيب وبعض المعتقلين، من ناحية أخرى تنظر محكمة جنوب القاهرة بجلستها اليوم (الخميس) الدعوى القضائية التي أقامها مرتضي منصور (المحامي) لاستصدار حكم عاجل لمنع زكي بدر من السفر للخارج والتحفظ على أمواله وممتلكاته وأفراد أسرته"[٦].

كما أوردت صحيفة الوفد الخبر التالي: "كشف التقرير السنوي الذي تقدمه الحكومة الأمريكية للكونجرس عن فرض قيود شديدة في مصر على ممارسات حقوق الإنسان الأساسية، أكد التقرير تعرض المعتقلين السياسيين للتعذيب، كما أدى استمرار فرض قانون الطوارئ إلى تحجيم الأنشطة السياسية في مصر واعتقال المشتبه فيهم لفترات طويلة دون محاكمة، وأكد التقرير تقييد حقوق الإنسان بتوسع طوال العام الماضي"[٧].

كما أوردت أيضا الخبر التالي :

استدعاء مدير منطقة سجون طرة وضابط إلى النيابة للتحقيق
في بلاغات المنظمة العالمية لحقوق الإنسان بتعذيب المعتقلين

كتبت ـ نجوى عبد العزيز : قرر أمس عبد الظاهر الجرف رئيس نيابة الخانكة استدعاء مدير منطقة سجون طرة وضابط بالسجن لسؤالهما حول بلاغات تعذيب المعتقلين السياسيين التي تقدمت بها المنظمة العالمية لحقوق الإنسان، كما تقدمت النيابة ببلاغ إلى المستشار جمال شومان النائب العام لضم ملف القضية رقم ٤٨١ لسنة ١٩٨٩ من نيابة أمن الدولة العليا والتي تضم واقعة تعذيب صحفيين وشهادة نقيب الصحفيين، وكان ٦ محامين

---

[٤] منظمة العفو الدولية: مصر ـ الاعتقال التعسفي والتعذيب بموجب سلطات الطوارئ ـ مايو ١٩٨٩، ص:١.

AI INDEX: MDE - ١٢/٠١/٨٥

أيضا: مصر اعتقالات شرطة الأمن تقويض لسيادة القانون، ص:١.

AI INDEX: MDE - ١٢/٠١/٨٥

[٥] **نفس المصدر السابق .**

[٦] **الاتحاد: العدد الأسبوعي٧٢٦، ١٩٩٠/١/١٨.**

[٧] **الوفد: العدد ٣١٢، ١٩٩٠/٢/٢٢.**

من أعضاء مجلس أمناء المنظمة المصرية لحقوق الإنسان قد تقدموا بتقارير طبية للنيابة العامة في الشهر الماضي تثبت تعذيب المعتقلين، كما تلقت النيابة بلاغاً بشأن التعذيب الذي وقع على صحفيين وبلاغا آخر بتعذيب أمين شرطة كساب محمد عباس و٣٨ من زملائه بتهمة محاولة قلب نظام الحكم، وقرر أمين الشرطة وزملاؤه في التحقيقات التي أشرف عليها عبد الظاهر الجرف رئيس النيابة أنهم تعرضوا للتعذيب الوحشي بناء على أوامر من اللواء فاروق الشافعي الذي شغل منصب مدير سجون أبو زعبل والرائد محمد عبد السلام"[٨].

وفي مايو ١٩٩٠ زار وفد منظمة العفو الدولية مصر وطالب ممثلي الحكومة بوقف التعذيب والاعتقال التعسفي[٩].

وفي أغسطس ١٩٩١ أوردت الوفد الخبر التالي:

منظمتان دوليتان تطلبان زيارة السجون المصرية

زيادة حالات التعذيب بصورة مروعة

كتب . مجدي حلمي : طلبت منظمتا الصليب الأحمر الدولي ومراقبة حقوق الإنسان من الحكومة المصرية استقبال وفد من المنظمتين لتقصي حالة السجون في مصر وتحقيق الشكاوى التي تلقتها المنظمتان حول انتهاكات حقوق الإنسان داخل السجون المصرية، أكدت تقارير المنظمتين زيادة التعذيب داخل السجون المصرية خلال العامين الماضيين بصورة مروعة ضد المسجونين السياسيين والمعتقلين في قضايا الرأي، وصفت المنظمتان السجون المصرية بأنها نموذج رديء ومكثف لأسوأ انتهاكات حقوق الإنسان كما أكدتا تنفيذ عقوبات الجلد والحبس الانفرادي ومنع الزيارات بدون ضوابط محددة، وأشارت التقارير إلى سيطرة رجال الأمن على السجون وتحويلها إلى أماكن غير أمينة على حياة المسجونين[١٠].

وفي أكتوبر ١٩٩١ أصدرت منظمة العفو الدولية تقريرها الشهير: "مصر عشر سنوات من التعذيب"، قالت فيه : "مازال تعذيب المعتقلين السياسيين مستمراً في مصر بعد ١٠ سنوات من فرض حالة الطوارئ في أكتوبر ١٩٨١".

وقالت أيضا: "ومازال المعتقلون السياسيون المحتجزون بموجب قانون الطوارئ يتعرضون للتعذيب في مراكز مباحث أمن الدولة في القاهرة وغيرها من مدن مصر ، وورد أن أكثر وسائل التعذيب البدني شيوعاً الضرب والتعليق في أوضاع ملتوية، وتوجيه الصدمات الكهربائية لمناطق حساسة في الجسم وعادة ما يكون الضحايا معصوبي العينين ومن ثم يعجزون عن تحديد هوية من يقومون بتعذيبهم ، أما ما تقضي به اتفاقية مناهضة التعذيب من إجراء التحقيقات في ادعاءات التعذيب بسرعة وبدقة فلم ينفذ على الوجه الصحيح ولم يتعرض المسئولون عن التعذيب للمساءلة عن أفعالهم، وتعرض الوثيقة المرفقة الأدلة على وقوع نمط معين من التعذيب والتي جمعتها منظمة

---

[٨] **الوفد: ١٤/٦/١٩٩٠.**

[٩] **منظمة العفو الدولية: النشرة الإخبارية يوليو ١٩٩٠.**

[١٠] **الوفد: عدد ١٣٩٣، ١٤/٨/١٩٩١.**

العفو الدولية على مدى السنوات العشر الماضية[١١].

وقالت أيضا : "سمحت الحكومة المصرية باستمرار بتعذيب المعتقلين السياسيين على أيدي مباحث أمن الدولة منذ فرض حالة الطوارئ في أعقاب اغتيال الرئيس أنور السادات، وبينما شهدت السبعينات أيضا وقوع اعتقالات واسعة النطاق بموجب أحكام حالة الطوارئ فإن أنباء التعذيب أو سوء المعاملة التي كانت تقع بصورة روتينية في الستينات نادرا ما تلقتها منظمة العفو الدولية، ولكن تعذيب المعتقلين السياسيين قد استمر منذ تشرين الأول "أكتوبر" ١٩٨١ دون هوادة تقريبا[١٢].

أساليب التعذيب

أكثر وسائل التعذيب السياسيين شيوعاً هي :

– التعليق من المعصمين الموثقين أو المقيدين بسلاسل خلف الظهر من الكاحلين أو الركبتين أو على شكل مجثم الببغاء (التعليق من قضيب خلف الركبتين مع ربط الكاحلين والمعصمين معا) أو من أعلى الباب أو قضبان النوافذ، وأحيانا تكون القيود من النوع الذي يزداد إحكاما عند الحركة مما يؤدي إلى الإصابات العصبية .

– الضرب: ضربات عشوائية أو موجهة إلى أجزاء معينة من الجسم مثل باطن القدمين أو قمة الرأس، وأدوات الضرب المستخدمة تشمل الأسلاك والسياط والعصي الغليظة .

– إطفاء السجائر في جسد الضحية.

– صب الماء البارد على الضحية.

– الصدمات الكهربائية بعد أن يجبر الضحية على الرقاد على ظهره وقد ربطت يداه وقدماه معا ويوضع كرسي قسرا تحت الإبط ويوضع كرسي آخر بحيث يبقى على انفراج الركبتين ، مما يحد من تشنجات الجسد اللاإرادية التي تحدث عند توجيه الصدمات الكهربائية بصورة متكررة إلى حلمتي الثدي والأعضاء التناسلية .

– فيما بين جلسات التعذيب كان الضحايا يجبرون على الوقوف في أوضاع شاذة لساعات طويلة متصلة مع مد الذراعين والرجلين في أحيان كثيرة وكانوا يضربون إذا تحركوا.

– الاعتداء الجنسي أو إدخال العصا أو المواد الأخرى في الشرج .

– التعذيب العقلي والنفسي مثل:

– التهديد باغتصاب المعتقل أو أقاربه أو الاعتداء عليه أو عليهم جنسيا بما في ذلك التهديد باغتصاب زوجة المعتقل أمامه .

– الإرغام على سماع صراخ وعويل الآخرين أثناء تعذيبهم .

– التهديد بقتل المعتقل أو سجنه لأمد غير محدود.

---

[١١] منظمة العفو الدولية: مصر ـ عشر سنوات من التعذيب،١٩٩١/١٠/٢٣، الملخص AI INDEX: MDE - ١٢/١٨/٨٥

[١٢] التقرير السابق: ص:١.

- إخبار المعتقلين بأنهم سوف يصابون بالجنون أو العجز الجنسي من آثار التعذيب.
- تغمية العيون بصفة مستمرة.
- المنع من الذهاب لدورات المياه.
- الحبس الانفرادي لمدة طويلة[١٣].

ضحايا التعذيب:

ذكرت منظمة العفو الدولية في تقرير لها سنة ١٩٩١: "معظم المعتقلين السياسيين الذين تعرضوا للتعذيب أو سوء المعاملة هم من الأعضاء أو المتعاطفين المزعومين مع الجماعات الإسلامية أو من أقربائهم وهم محتجزون بموجب قانون الطوارئ، وربما ظلوا محتجزين لمدة أسابيع أو حتى شهور عديدة دون تهمة أو محاكمة قيد الاعتقال الإداري، وقد تكرر اعتقال الكثيرين بهذه الطريقة، ووصل مجموع المدد التي قضوها في السجن إلى سنوات دون أن تتم إدانتهم بأي تهمة يعاقب عليها القانون، ومن بينهم أشخاص احتجزوا لا لشيء سوى تعبيرهم السلمي عن معتقدات راسخة في ضمائرهم .

وتقع بصورة دورية حملات القبض على الأشخاص لأسباب سياسية وكثيراً ما تتضمن القبض التعسفي على أشخاص ليست لهم انتماءات سياسية ولا أي ارتباط بأنشطة المعارضة واعتقالهم وتعذيبهم، وكثيراً ما كان يقبض على الطلبة ويحتجزون مراراً قيد الاعتقال الإداري خصوصا قبل الامتحانات المهمة وأثناءها، كما تعرض الكثيرون منهم للتعذيب بغية تخويفهم وحملهم على الإدلاء بمعلومات عن العناصر النشيطة في المعارضة بين الطلبة أو المحاضرين والأساتذة الذين يعتقد أنهم متعاطفون مع الجماعات الإسلامية، ومن بين الآخرين الذين تعرضوا للتعذيب العمال اليدويون والأطباء والمدرسون والمحامون والصحفيون والموظفون.

وقد عُذب البعض لحمله على الاعتراف بالقيام بأعمال محددة، بينما طلب من كثير آخرين الإدلاء بمعلومات عن أصدقائهم أو زملائهم أو عذبوا لحملهم على الموافقة على تقديم مثل هذه التقارير في المستقبل .

كما كان من بين الضحايا الذين عذبوا في الآونة الأخيرة أطفال في الخامسة عشرة وزوجات وقريبات للمشتبه فيهم من ذوي النشاط السياسي الذين لم يعثر عليهم[١٤].

كما ذكرت في تقرير آخر: "كما تلقت المنظمة تقارير عن تعرض أحداث لأساليب المعاملة السيئة بعد اعتقالهم لارتباطهم بمنظمة الجهاد الإسلامية المحظور نشاطها في البلاد[١٥].

فضيحة وزير الداخلية الكذّاب:

في مارس ١٩٩٢ أصدرت منظمة أمريكية تدعي "مراقبة الشرق الأوسط" وهي لجنة من منظمة أوسع تدعى "مراقبة حقوق الإنسان".

---

[١٣] منظمة العفو الدولية: التعذيب في مصر ١٩٨١- ١٩٨٣، ص:٣، مصر ـ الاعتقال التعسفي والتعذيب بموجب سلطات الطوارئ، ص:١، مصر ـ عشر سنوات من التعذيب، ص:١.

[١٤] منظمة العفو الدولية: مصر عشر سنوات من التعذيب ص:٢، مصر ـ اعتقالات شرطة الأمن تقويض لسيادة القانون، ص:١.

[١٥] منظمة العفو الدولية: التعذيب في مصر ١٩٨١- ١٩٨٣،ص:٣، أيضا: مصر ـ انتهاكات حقوق الإنسان الأخيرة في ظل قانون الطوارئ، ص:١٤.

MIDDLEEAST WATCH A COMITTEE OF HUMAN RIGHTS) WATCH)

تقريرها بعنوان: "مصر ممارسات القبض والاعتقال وأحوال السجون "

EGYPT : ARREST AND DETENTION PRACTICES AND PRISON CONDITIONS

ذكرت فيه أنها أرسلت بعثة لتقصي الحقائق في مصر في يناير وفبراير ١٩٩٢ لتتحرى عن ممارسات القبض والاعتقال وادعاءات التعذيب من المحتجزين لدى قوات الأمن، وبناءاً على موافقة الحكومة سمح للبعثة بزيارة ست سجون، وفي أثناء زيارة البعثة للسجون بدأت الصحف المصرية في وصف ملاحظات البعثة واقتطفت أقوالاً لوزير الداخلية محمد عبد الحليم موسى دون الرجوع للبعثة مما اعتبرته البعثة إساءة تفسير لملاحظاتها ولذا عقدت مؤتمرا صحفياً في ٢٢ فبراير ١٩٩٢ ذكرت فيه ما ملخصه :

"إن البعثة وهى تمثل منظمة أمريكية مستقلة قد عقدت هذا المؤتمر الصحفي لترد على التقارير المضللة غير الدقيقة التي صدرت حول ملاحظات البعثة أثناء زيارتها لمصر وقد صدرت هذه التقارير دون الرجوع للبعثة في صحف الأهرام والأخبار والجمهورية والوفد وأوردت البعثة أمثلة مما نشر في صحيفة الأخبار بتاريخ ١٦ فبراير ١٩٩٢ تحت عنوان "لجنة لحقوق الإنسان تشيد بالمعاملة في السجون"، نقلت فيها عن عبد الحليم موسى أن لجنة لحقوق الإنسان برئاسة فيرجينيا شيري أشادت بمعاملة جهاز الأمن لنزلاء السجون ولم تصادف أي شكوى أثناء زيارتها للسجون وأن ملاحظات اللجنة قد أذاعتها الإذاعات الأجنبية أمس الأول!!.

ومثل ما ذكرته صحيفة الجمهورية في ١٦ فبراير ١٩٩٢ من أن البعثة أشارت إلى زيف ادعاءات التعذيب التي يرددها البعض وإن كل ملاحظاتهم تدور حول ازدحام السجون.

ومثل ما ذكرته الأهرام في ١٩ فبراير ١٩٩٢ حيث نقلت عن عبد الحليم موسى إشادة اللجنة وإعجابها بمعاملة نزلاء السجون التي تتم على أحدث الأساليب الإنسانية ولم تجد اللجنة أي دليل للتعذيب، ولذا نظرا لهذه المعلومات الخاطئة قررت اللجنة نشر تحقيقها عن زيارتها لمصر :

هدف البعثة: ذكرت فيه أنه خلافا لتقارير الصحف المصرية وتصريحات وزير الداخلية فقد تلقت المنظمة عديداً من الشكاوى من السجناء والمعتقلين تدور حول موضوعين: ممارسات القبض والاعتقال وأوضاع السجون والمعاملة فيها.

ممارسات القبض والاعتقال المشاهدات الأولية: لاحظت اللجنة الانتهاكات التالية:

الحبس الانعزالي في مقار مباحث أمن الدولة في الأيام الأولى للاعتقال من غياب الادعاء القضائي حيث يتم التعذيب قبل ترحيل المعتقلين للسجون، وخلال التعذيب يتم تعصيب الأعين ونزع الملابس وتوجيه مختلف الإهانات وتضمنت وسائل التعذيب الضرب والركل والتعليق من الأيدي وعلى حواف الأبواب من الأيدي الملتوية خلف الظهر والتعليق من خلف الركبتين بعد تقييد الأرجل والأيدي وسكب الماء البارد والساخن والصعق الكهربائي

والاعتداء الجنسي.

كما جمعت اللجنة معلومات عن احتجاز المعتقلين بغير تهمة أو اعتقالهم عقب الإفراج عنهم في مقار مباحث أمن الدولة لحين إصدار قرارات اعتقال جديدة، كما تعتقد اللجنة أن ظاهرة اختفاء المعتقلين ترجع لاحتجازهم بدون تسجيل في مقار مباحث أمن الدولة حيث يتم استجوابهم تحت التعذيب ثم يرحلون للسجون العمومية بعد ذلك.

أما عن أحوال السجون فقد لاحظت اللجنة غياب الخدمات الأساسية والتهوية وسوء حالة المباني وأنظمة الصرف الصحي وازدحام النزلاء وغياب الخدمات الصحية وغياب الاتصال بين النزلاء والنيابة[١٦].

القسم الثاني : التعذيب ضد المعتقلين من التيارات الإسلامية

بينا فيما سبق أن معظم السياسيين المعذبين هم من التيارات الإسلامية بل إن التعذيب البشع يكاد ألا يقع في معظمه إلا عليهم، ونحن نورد هنا ما نشرته جريدة الشعب في عام ١٩٩١:

"أوصت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان في أول تقرير لها عن سجن طرة بإصلاح أوضاع السجون والمعتقلات ووقف عمليات التعذيب الوحشية التي يمارسها زبانية السجون ضد المعتقلين خاصة الذين ينتمون للتيار الإسلامي[١٧].

أمثلة من ضحايا التعذيب:

نورد هنا فقط عينة من المعذبين حتى يدرك القارئ بشاعة التعذيب الموجه ضد التيار الإسلامي:

١- تعذيب أصم وأبكم لحمله على الكلام:

محمود محمد حسن في الثامنة والثلاثين، يعمل كاتباً، وهو أصم وأبكم، قبض عليه للمرة الأولى في المنيا وهى بلدته الأصلية بالصعيد في ١٥ تشرين الأول "أكتوبر" ١٩٨١، وقد احتجز عاماً واحداً في سجن أبي زعبل في سجن الاستقبال والمزرعة بطرة خارج القاهرة، وورد أنه تعرض في الشهور الثلاثة الأولى للضرب الوحشي لحمله على الكلام!!!، ويعتقد أن فرع مباحث أمن الدولة في المنيا أخبر سلطات القاهرة أنه كان يتظاهر فقط بأنه أخرس رغم معرفتهم بالحقيقة، ولم تتم إحالته إلى مستشفى القصر العيني بالقاهرة لإجراء الفحوص اللازمة لتحديد ما إذا كان يستطيع الكلام إلا بعد مرور ثلاثة شهور، وقد قضى معظم فترة اعتقاله معصوب العينين مما قطع صلاته تماما بما حوله، وقد اعتقل مرات أخرى في ١٩٨٦ و ١٩٨٧ و ١٩٨٨ و ١٩٨٩، وفي آذار "مارس"١٩٩٠ قبض عليه مرة أخرى واحتجز سبعة شهور قضى معظمها في سجن استقبال طرة، ورغم أن المحاكم قد أصدرت أحكاماً

---

[١٦] نقل باختصار عن: مراقبة الشرق الأوسط لجنة من مراقبة حقوق الإنسان، مصر ـ ممارسات القبض والاعتقال وأوضاع السجون، مارس ١٩٩٢، الجزء:٤، عدد:٣.

MIDDLEEAST WATCH, A COMITTEE OF HUMAN RIGHTS WATCH, EGYPT: ARREST AND DETENTION PRACTICES AND PRISON CONDITIONS, MARCH ١٩٩٢, VOI ٤, ISSUE.٣.

[١٧] **الشعب عدد** ٦١٠ ١٩٩١/٨/١٣.

متكررة بالإفراج عنه من الاعتقال الإداري كان يعاد بدلاً من إطلاق سراحه إلى أقسام الشرطة في المنيا أو إلى قرية دير مواس المجاورة لها حيث يظل عدة أيام حتى يصدر أمر جديد باعتقاله(١٨).

٢- التعذيب للإكراه على الاعتراف بما لم يرتكبه لتغطية فشل المباحث:

مجدي غريب: في ٨ أيار "مايو" ١٩٨٧ قبض على مجدي غريب الذي كان طالباً في جامعة القاهرة آنذاك في منزله واقتيد أول الأمر إلى مباحث أمن الدولة بالدقي وكان متهماً فيما يبدو بالاشتراك في محاولة اغتيال اللواء حسن أبو باشا وزير الداخلية الأسبق، وبعد اعتقاله سبعة شهور أطلق سراحه دون محاكمة، ومن أساليب التعذيب التي وصفها: الضرب بالعصا، والجلد بالسوط وهو عار معصوب العينين ويداه في القيود الحديدية خلف ظهره، والتعليق من معصميه المربوطين خلف ظهره، وتعليقه بحيث يتأرجح في وضع مقلوب من قضيب يمر خلف ركبتيه وقد ربط معصماه وكاحلاه معا، والضرب على أم رأسه، والحرق بلفائف التبغ، والصدمات الكهربائية، وصب ماء شديد الحرارة وماء بارد أيضا عليه، وانتزاع شعر لحيته.

وافرج عنه في ٤ كانون الأول "ديسمبر"١٩٨٧، ثم أعيد إلقاء القبض عليه يوم ٢٢ من نفس الشهر واحتجز ٢٤ ساعة في الوقت الذي كان يعتزم فيه هو واثنان من المعتقلين الآخرين معه التحدث إلى اجتماع تعقده جمعية مراسلي الصحف الأجنبية في القاهرة بشأن تجربتهم في المعتقل.

وكان جسده ما يزال يحمل آثار حروق لفافات التبغ بعد شهر من خروجه من المعتقل، كما كانت هناك بعض الكدمات على صدره من أثر الضرب فيما يبدو وكان الشعر قد بدأ ينمو من جديد في منتصف رأسه حيث كان الضرب المتكرر قد خلف بقعة بلا شعر(١٩).

٣- الدكتور أحمد إسماعيل محمود:

ورد في تقرير لمنظمة العفو الدولية: "إنه طبيب في الخامسة والثلاثين وهو متزوج وله أربعة أبناء وقد قبض عليه يوم ١٧ تشرين الأول " أكتوبر "١٩٩٠ إبان حملة القبض الجماعي التي أعقبت اغتيال رئيس مجلس الشعب واتهم بأن له علاقات مع الإخوان المسلمين، واحتجز مبدئياً في مركز مباحث أمن الدولة في شارع جابر بن حيان حيث عصبت عيناه وجرد من ملابسه وربطت يداه وقدماه ربطا محكماً، وقيل إنه ضرب ضرباً شديداً على وجهه ووجهت الصدمات الكهربائية إلى أعضائه التناسلية، واستمرت هذه المعاملة أربعة أيام ورد أنه منع خلالها من الطعام وترك وحده دون ملابس في غرفة قذرة، ثم نقل إلى سجن أبي زعبل حيث مكث ١١ يوماً، وبعدها نقل إلى المقر الرئيسي لمباحث أمن الدولة في لاظوغلي حيث استمر تعذيبه طبقاً للأنباء الواردة، قال: "أجبرت على الرقاد على ظهري وكانت العصابة على عيني محكمة ويداي موثقتين خلف ظهري ثم وضعوا آلة حديدية بين رجلي كي تظل منفرجتين مما أحدث آلاما حادة بعضلات أعلى الفخذ ثم وجهوا الصدمات الكهربائية إلى جميع أجزاء جسمي وخصوصا أعضائي التناسلية"، وبعد ١٣ يوماً نقل إلى سجن طرة حيث مكث حتى أفرج عنه في ١٢

---

(١٨) **منظمة العفو الدولية: مصر ـ عشر سنوات من التعذيب ص٣.**

(١٩) **المصدر السابق ص٤، راجع أيضا منظمة العفو الدولية: مصر الاعتقال التعسفي والتعذيب بموجب سلطات الطوارئ ص٣٥ .**

شباط "فبراير" ١٩٩١[٢٠].

٤- محمد خلف يوسف:

قال عنه تقرير لمنظمة العفو الدولية: "مدرس في التاسعة والعشرين قبض عليه في منزله في أسيوط ليلة ١٥ أو ١٦ كانون الأول "ديسمبر" ١٩٩٠، ووصف المعاملة التي لاقاها قائلاً: "نقلنا إلى المستشفى التابع لفرق الأمن وهو المكان الذي يتلقى فيه ضباط الشرطة فيما أعتقد الرعاية الطبية ولكنه يستخدم في التعذيب، وطلب منا هناك أن نملأ استمارات نكتب فيها معلومتنا الشخصية واستغرق ذلك نحو ساعة ونصف ساعة، ثم سمعت من ينادي على اسمي ومن ثم أتى أحدهم بمنديل وعصب عيني وأوثق يدي خلف ظهري بقطعة أخرى من القماش ثم ضربوني في كل أنحاء جسدي بطريقة عشوائية .. صفعات ولكمات وركلات في مختلف أجزاء جسدي ومؤخرة رأسي..."

"جردوني من كل شيء إلا ملابسي الداخلية ثم هددوني بإحضار زوجتي وتعذيبها، وسألوني أسئلة مثل : هل تصلي؟ هل تلقي خطبة الجمعة في المسجد؟، وهددوني بالاعتداء الجنسي على زوجتي، ثم سمعت الباب يفتح وإذا بآخرين يدخلون ويجردونني حتى من ملابسي الداخلية، وقالوا لي إنني إذا لم أقدم لهم معلومات فلن أرى الشمس مرة أخرى ولن أعيش حياة طبيعية بعد اليوم، وقالوا إنني إذا غادرت ذلك المكان حياً فسوف أنسى حتى اسم زوجتي، وأخذوا يضربونني من جديد واستخدموا جهازاً مشحونا بالكهرباء على جسدي وركزوا على عيني وشفتي ورأسي والمناطق الحساسة الأخرى في جسدي وظلوا يكررون أنني سأنسى جميع من أعرف، واتهموني بأنني من الإخوان المسلمين".

وفي يوم الاثنين جاءوا مرة أخرى عند الظهر تقريبا وعادوا بنا إلى المستشفى ووضعوا قطعة من الصوف على عيني وبدأ العرق يتصبب مني، وقالوا لي إن علي أن أقف وذراعاي مرفوعتان وممدودتان وقدماي منفرجتان ولكن قدمي ظلتا تتعثران، وكلما تعثرت ضربوني أو ركلوا رجلي، واضطررت إلى البقاء في ذلك الوضع فترة طويلة، كان وضعا مرهقا وكنت في مسيس الحاجة لتغييره ولكنهم كانوا يضربونني بعصا كلما تراخيت في وقفتي ولو للحظة الواحدة، واقتادونا من الغرفة واحداً واحداً لإنزال مزيد من التعذيب بنا، وعندما عُدنا كان علينا أن نعود للوقوف في نفس الوضع السابق، كانوا يجبروننا على القفز أو الجلوس أو على مد أذرعنا ويضربوننا طوال الوقت بعصا بصورة عشوائية.

"ولم تتغير المعاملة يوم الأربعاء عن اليومين السابقين وسألوني ما رأيك في عبد الناصر؟، وما رأيك في سيد قطب؟، ثم وجهوا الصدمات الكهربائية مرة أخرى إلى عيني ورأسي وفمي والأماكن الحساسة في جسدي، وأحضروا كرسياً وربطوا يدي ورجلي إليه وهددوني بإحضار زوجتي بعد ١٠ دقائق كي أسمع صرخاتها، وقالوا إنهم سوف يفعلون ما يريدون بها، وأنني لن أعرفها بعد أن ينتهوا مني، وقالوا إنهم سيضعونني في مكان لا أعود منه مطلقاً، وقالوا إن الإخوان المسلمين ليس بوسعهم أن يفعلوا شيئا لمساعدتي، وإنني في النهاية لن أكون قادراً على أن أسمع أو أتكلم أو أرى أو أفهم شيئاً وإن كل ما أستطيعه سيكون المكوث في المنزل عاجزاً عن الحركة وعاجزاً عن الخروج".

---

[٢٠] منظمة العفو الدولية: مصر ـ عشر سنوات من التعذيب ص٥ .

وحكمت إحدى المحاكم بالإفراج عن محمد خلف يوسف في ٣ شباط "فبراير "١٩٩١، وقد أفرج عنه في الواقع في يوم ٩ شباط "فبراير" ١٩٩١[٢١].

٥- صبي عمره (١٥) عاماً:

محمد معتز علي عبد الكريم، قال عنه تقرير لمنظمة العفو الدولية: "كان في الخامسة عشرة عندما قبض عليه وتعرض للتعذيب في ١٩٩٠، واحتجز في المرة الأولى في أيار "مايو" لمدة شهرين وأطلق سراحه أسبوعين فقط، ثم أعيد القبض عليه وظل قيد الاعتقال حتى ٤ كانون الثاني "يناير" ١٩٩١، وفي تلك الفترة كان محتجزاً لدى مباحث أمن الدولة في المنيا بالصعيد وفي سجن استقبال طرة خارج القاهرة وقد وضع في الحبس الانفرادي في زنزانة تحت الأرض لمدة شهر ويعتقد أنه اعتقل لحملة على الإفضاء بمعلومات بشأن مكان وجود أشخاص زعم أنهم أعضاء في الجماعات الإسلامية وكانت الشرطة تبحث عنهم في المنيا، وقد عصبت عيناه وقيدت قدماه وورد أنهم جردوه من ملابسه وعلقوه من قضيب ممدود بين منضدتين وضربوه على باطن قدميه وعندما تورمت قدماه كانوا يجعلونه يجري حسبما قال، أو يصبون ماءاً بارداً عليهما لتخفيف حدة الورم"[٢٢].

٦- طفل عمره ثلاثة أعوام:

هذه القصة العجيبة أوردتها صحيفة الشعب تحت عنوان:

"أصغر معتقل سياسي في مصر . إسلام (٣ سنوات) . اعتقلوه بسبب مسمارين"

وملخص القصة أن أسرة (نبيل عبد الفتاح بكر) المحكوم عليه بالسجن ١٥ عاماً في قضية الجهاد ذهبت لزيارة ابنهم واكتشف الضباط مسمارين في يد . إسلام . الابن الأصغر (لنبيل عبد الفتاح بكر)، وبعد انتهاء الزيارة احتجزت الأسرة بكاملها في السجن حتى السابعة مساء عندما بدأ تحقيق ضباط السجن معهم ثم أحضروا لهم نيابة أمن الدولة التي تولت التحقيق ثم أمرت بإخلاء سبيلهم في وقت متأخر من الليل.

ثم حولوا إلى قسم المعادي ولما طلب مأمور القسم المتهم الأول اكتشف أن عمره ثلاث سنوات، وبعد أن أنهى التحقيق حولهم إلى نيابة المعادي ثم إلى القسم مرة أخرى ثم أمرت النيابة بإخلاء سبيلهم، ولكن حجزوهم في القسم لليوم التالي ثم رحلوا إلى قسم إمبابة رغم إخلاء سبيلهم، وبعد يومين من الاحتجاز حولوهم إلى نقطة ناهيا ولم يفرجوا عنهم إلا بعد حضور الضامن بعد أن سألوهم عن الأنساب والأقارب" [٢٣].

٧- فتاة عمرها ١٧ عاماً تعتقل بسبب أخيها:

يقول عنها تقرير لمنظمة العفو الدولية: "هناء علي فرج، كانت طالبة في السابعة عشرة عندما قبض عليها في منزلها في المنيا في أواخر تموز "يوليو" ١٩٩٠، قالت: أخذوني إلى قسم الشرطة ووضعوني في غرفة وسألني ثلاثة منهم

---

[٢١] **المصدر السابق ص٦ .**

[٢٢] **المصدر السابق ص٤ .**

[٢٣] **جريدة الشعب عدد ٦١١ ـ ١٠ صفر ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١/٨/٧م .**

عن مكان اختفاء أخي، لابد إن الساعة كانت قد قاربت منتصف الليل وظللت أقول لهم إنني لا أعرف مكانه وأمر رئيس مباحث أمن الدولة الآخرين بأن يعلقوني فأطاعوه، ومن ثم وضعوا قضيبا حديديا تحت ركبتي وجعلت أتأرجح في وضع مقلوب منه، ثم بدأوا يضربونني على باطن قدمي بعصا خشبية غليظة، وهم يكررون نفس الأسئلة : هل حملت إليه طعاما؟، هل ذهبت لرؤيته؟، أين يختبئ؟، وفيما بعد قدمنا شكوى رسمية بخصوص اعتقالي ومعاملتي ولكن أحداً لم يحقق فيها على الإطلاق ولم يكن أخي سيد مطلوباً بسبب ارتكاب أي جريمة ولكنه كان الاعتقال المعتاد، لقد قبض عليه حتى الآن حوالي ست مرات، قبض على سيد في أيلول "سبتمبر" ١٩٩٠ وكان ما يزال معتقلاً حتى شهر حزيران "يونيو" ١٩٩١ [٢٤].

٧- حافظ السيد سعدة:

ذكرت عنه منظمة العفو الدولية أنه ألقي القبض عليه في مطلع عام ١٩٨٨ فيما يتعلق بالقضية رقم ٤٩٦ لسنة ١٩٨٧ وقامت مباحث أمن الدولة باحتجازه في معتقل في شارع جابر بن حيان بالدقي لأكثر من أسبوعين تعرض خلالهما للتعذيب الشديد مما اقتضى نقله إلى المستشفى قبل نقله إلى سجن استقبال طرة [٢٥].

٨- محمد طه عبد العظيم البحيري وفاروق السيد عاشور:

وقد عذبا مع مجدي غريب فايد لإرغامهما على الاعتراف بالاعتداء على حسن أبو باشا وزير الداخلية السابق وقدمتهما مباحث أمن الدولة للنيابة بهذه التهمة لينقذ وزير الداخلية زكي بدر سمعته وسمعة مباحث أمن الدولة أمام رئيس الجمهورية بعد أن هدده رئيس الجمهورية بسحب القضية منه وتكليف المخابرات الحربية بالتحقيق فيها فاضطر الوزير وجهاز مباحث أمن الدولة إلى تقديم أي متهمين وتلفيق القضية لهم ثم بعد ذلك اكتشف جهاز آخر وهو مصلحة الأمن العام المسئول عن القضايا الجنائية الفاعلين الحقيقيين ولم تستحي وزارة الداخلية أن تقدم المتهمين الجدد للنيابة بنفس التهمة .

وقد أوردت منظمة العفو الدولية الملاحظات التالية عن المتهمين المذكورين في عنوان هذه الفقرة فقالت: "ورد إنه تم إلقاء القبض على مجدي غريب فايد ومحمد طه عبد العظيم البحيري وفاروق السيد عاشور ووجهت إليهم تهمة محاولة اغتيال وزير الداخلية السابق اللواء حسن أبو باشا في شهر مايو ١٩٨٧، وورد أنهم جردوا من ملابسهم، ووضعت عصابات على عيونهم واخضعوا لمختلف ضروب التعذيب منها الضرب المتكرر على أجزاء حساسة من الجسم بما في ذلك قمة الرأس بواسطة عصا وسوط، والتعليق من القدمين في وضع مجثم البغاء "الموصوف سابقاً"، والتعليق من المعصمين المربوطين خلف الظهر، والحرق بالكهرباء والسجائر، ونتف شعر اللحية، بالإضافة إلى ضروب من المعاملة السيئة والتعذيب النفسي بما في ذلك الحبس الانفرادي لفترة طويلة، وقد اقتيدوا في أول الأمر إلى مبنى مباحث أمن الدولة بالدقي ثم نقلوا إلى سجن استقبال طرة وإلى معهد تدريب أمناء الشرطة" [٢٦].

---

[٢٤] **منظمة العفو الدولية: المصدر السابق ص٥ .**

[٢٥] **منظمة العفو الدولية: مصر الاعتقال التعسفي والتعذيب بموجب سلطات الطوارئ ص٣٥.**

[٢٦] **المصدر السابق ص٣٥.**

٩- نزيه نصحي راشد:

ذكر عنه أحد تقارير منظمة العفو الدولية: "أنه وهو طالب في التاسعة والعشرين من العمر أنه تعرض خلال اعتقاله في سجن استقبال طرة للتعذيب بواسطة الصدمات الكهربائية الموجهة إلى صدره وأعضائه التناسلية وللتعليق من قدميه الموثوقتين معاً بحيث لامس أحد كتفيه الأرض، ورغم أنه تعرض للتعذيب مرة ثانية عقب قيام طبيب شرعي بفحصه في يوليو ١٩٨٧" [٢٧].

١٠- عصام محمد عبد اللطيف:

ذكر عنه تقرير لمنظمة العفو الدولية: "أنه ألقي القبض عليه لأول مرة في ٢٩ نوفمبر ١٩٨١ عندما اتهم وهو حدث بالانضمام إلى منظمة الجهاد، وأطلق سراحه في ٢٩ يوليو ١٩٨٤ بعد وقف القضية وبعد قضائه سنتين وثمانية أشهر في السجن، وعقب تعرضه للتعذيب المزعوم خلال الفترة الأولى من اعتقاله مثل كشاهد في محاكمة ٤٤ ضابطا اتهموا باستخدام التعذيب وقبض عليه مرة ثانية في مايو ١٩٨٧ عقب محاولة اغتيال اللواء حسن أبو باشا واقتيد إلى سجن استقبال طرة ثم نقل إلى معهد تدريب أمناء الشرطة، وعندما طلب الإطلاع على أمر الاعتقال أبلغ أن بإمكانه الإطلاع عليه في وقت لاحق، وذكرت التقارير أن عصابة وضعت على عينيه وجرد من ملابسه وتعرض للتعليق والضرب بصورة متكررة بغية إرغامه على ما يظهر على الاعتراف باشتراكه في محاولة الاغتيال، واحتجز في الحبس الانفرادي ومثل أمام المحكمة للتظلم من اعتقاله بعد حوالي ٦٠ يوما من توقيفه، وحتى ذلك الحين لم يسمح له بالاتصال بعائلته أو بأحد المحامين بأي شكل من الأشكال وافرج عنه دون توجيه تهمة إليه في ١٧ نوفمبر ١٩٨٧" [٢٨].

١١- محمد عبد الرحيم الشرقاوي:

ذكر عنه تقرير لمنظمة العفو الدولية: "أنه القي القبض عليه، وهو مهندس إلكتروني في السابعة والثلاثين من العمر في ٦ مايو ١٩٨٧ أو حوالي ذلك التاريخ، ولم يبلغ بسبب توقيفه غير أنه زعم أنه اكتشف في وقت لاحق أن محاولة جرت لاغتيال وزير الداخلية السابق، وقد أخذ أول الأمر إلى سجن استقبال طرة ثم نقل إلى معهد تدريب أمناء الشرطة، وورد أنه تعرض للتعذيب في المعهد حيث وضعت عصابة على عينيه وتعرض للضرب بصورة متكررة على الرأس والقدمين كما علق من معصميه المقيدين بسلاسل خلف ظهره، ووجهت إلى مناطق حساسة من جسمه الصدمات الكهربائية باستخدام عصا مكهربة، وعلى الرغم من طلبه المتكرر لرؤية محام فقد منع من الاتصال بأي محام إلا بعد مثوله أمام النيابة وسمح له برؤية محام بعد مضي شهرين تقريباً على توقيفه وذلك في حضور أحد الضباط، ولم يؤذن له برؤية عائلته إلا بعد مضي أسبوعين تقريبا على لقائه بالمحامي، وأفرج عنه دون توجيه تهمة إليه بعد قضائه تسعة أشهر رهن الاعتقال" [٢٩].

---

[٢٧] المصدر السابق ص٣٥.

[٢٨] المصدر السابق ص٥١.

[٢٩] المصدر السابق ص٥١.

١٢- ممدوح علي يوسف:

ذكر عنه تقرير لمنظمة العفو الدولية: "أجرى أحد الأطباء الشرعيين عدة فحوص طبية على ممدوح علي يوسف في نهاية تشرين الأول "أكتوبر" وتشرين الثاني "نوفمبر"١٩٩٠ وذكر الطبيب في تقاريره عن الفحوص التي أجراها يومي ٢٩ و ٣١ تشرين الأول "أكتوبر" ١٩٩٠ في أول الأمر ، أنه كان في حالة إعياء نسبي وإرهاق ثم ذكر بعد ذلك أنه كان في حالة إعياء وإنهاك شديد وعند إجراء الفحص الطبي التالي في ١٠ تشرين الثاني "نوفمبر" ١٩٩٠ كانت حالته قد تدهورت إلى الحد الذي جعل الطبيب يكتب في تقريره إنه كان في حالة إعياء شديد فاقد القدرة على الوقوف على قدميه أو الجلوس على الكرسي.

وروي ممدوح على يوسف أنه تعرض للضربات واللكمات وأن لفائف التبغ أطفأت في صدره وأنه تعرض للتعليق من معصميه بعد ربطهما خلف ظهره وأن الصدمات الكهربائية وجهت إلى مناطق حساسة في جسده، ويذكر تقرير الطب الشرعي أن الكدمات الموجودة بشتى أنحاء جسده عادة ما تنشأ من آثار الاصطدام بجسم أو أجسام صلبة أو من أثر الضرب، كما سجل الطبيب أيضا وجود ندوب وبؤرات دقيقة بنية اللون داكنة في حجم رأس الدبوس وانتشارها حول حلمة الثدي الأيمن وأسفل تمرة القضيب ... تلك الندوب ومثلها عادة ما تحدث من مثل تقريب جسم أو أجسام مكهربة من سطح الجسم وما ينجم عنها (من) حدوث نقط نزفية وتأثيرها على الشعيرات الدموية الدقيقة المنتشرة تحت سطح الجلد[٣٠].

١٣- عبد الله محمد علي حسانين:

ذكر عنه نفس التقرير السابق لمنظمة العفو أن الطبيب الشرعي أجرى فحصاً له يوم ١٩ كانون الأول "ديسمبر" ١٩٩٠ وانتهى إلى وجود رضوض احتكاكية حدثت من المصادمة بجسم أو أجسام صلبة خشنة الملمس وهى جائزة الحدوث نتيجة الربط بميل والتعليق، وهو ما قال عبد الله علي حسانين أنه قد حدث له وهو معصوب العينين في الأسبوع الأول من كانون الأول "ديسمبر" ١٩٩٠" [٣١].

١٤- صفوت أحمد عبد الغني:

ذكر التقرير السابق لمنظمة العفو الدولية أن الطبيب الشرعي فحصه في يوم ٣ تشرين الثاني "نوفمبر" ١٩٩٠ ووجد كدمات منتشرة حول الكتفين وأسفل البطن والظهر مثل التي تحدث عادة نتيجة للضرب بأجسام صلبة من نوع ما، وكانت حالة الندوب تتفق مع تاريخ القبض عليه، أما العلامات الأخرى على صدره والجانب الأيمن من ظهره فيحتمل أن تكون ناتجة عن الجلد، وقد وجد الطبيب أن هذه أيضاً تتمشى مع الوقت الذي ذكر أنه ألقي عليه القبض فيه وكانت الندوب على المعصمين فيما يبدو من أثر ضغط القيد الحديدي، وكانت ثمة كدمات تحت العين اليسرى من النوع الذي يحدث عادة من أثر الضرب، وقد فحص مرة ثانية يوم ٨ تشرين الثاني "نوفمبر" بعد أن ادعى أنه تعرض للتعذيب بالتيار الكهربائي في الفترة ما بين ٣٠ تشرين الأول "أكتوبر" و ٦ تشرين الثاني

---

[٣٠] **منظمة العفو الدولية: مصر عشر سنوات من التعذيب ص٩ .**

[٣١] **المصدر السابق ص٩ .**

"نوفمبر" [٣٢].

١٥- تعذيب أدى للوثة عقلية:

أوردت صحيفة النور الخبر التالي: "بلاغ للنائب العام "

تقدم سعد فرجاني والشاذلي الصغير المحاميان ببلاغ للنائب العام عن التعذيب الذي تعرض له عوض محمد أحمد من أعضاء الجماعات الإسلامية مما أدى إلى إصابته بلوثة عقلية أثناء اعتقاله بسجن استقبال طرة.

أوضح المحاميان في بلاغهما أن التعذيب الذي تعرض له المتهم والحبس الانفرادي أدى إلى إصابته بهذه اللوثة العقلية!!، وطالبا النائب العام بضرورة التدخل في هذه القضية [٣٣].

١٦- تعذيب الصحفيين:

أوردت جريدة النور الخبر التالي: "أجهزة الأمن تعتدي على مراسل النور بالمنيا"

احتجزت مباحث أمن الدولة يوم الجمعة الماضية بمدينة دير مواس بالمنيا الزميل عبد الرشيد أحمد مراسل "النور" حيث تم اعتراضه في شارع المركز بدير مواس وتم اقتياده تحت تهديد السلاح إلى قسم شرطة مركز دير مواس واستقبله النقيب علاء أبو طالب بوابل من الشتائم وألفاظ يعاقب عليها القانون، ثم قام النقيب بالاعتداء عليه بالضرب المبرح في أجزاء مختلفة من جسده ثم تم احتجازه داخل قسم الشرطة ومنعه من أداء صلاة الجمعة وذلك حتى الساعة الثامنة مساء وتم تحويله بعد ذلك إلى مبنى مباحث أمن الدولة بملوي حيث استقبله المقدم غزالي رئيس مكتب المباحث بالتهديد بالاعتقال إذا ذهب إلى مركز دير مواس، من ناحية أخرى استدعت مباحث أمن الدولة بالمحافظة الزميل كمال يونس مراسل الجريدة وقامت بتهديده بالاعتقال إذا تعرض بالنشر لأي موضوع بمحافظة المنيا [٣٤].

١٧- قتل المعتقل بسبب التعذيب ومنع الدواء:

أوردت جريدة النور الخبر التالي: "بلاغ للنائب. المباحث قتلت مهندسا معتقلاً"

تقدم سعد حسب الله المحامي ببلاغ للنائب العام للتحقيق في وفاة أحد أعضاء الجماعات الإسلامية والذي توفي في الحجز بمباحث أمن الدولة بالجيزة بعد الاعتداء عليه والحيلولة بينه وبين الحصول على الدواء حيث كان يعاني من مرض السكر، كانت مباحث أمن الدولة بالجيزة قد ألقت القبض على حسين سعادة مهندس "بالهرم. جيزة" في حملة الاعتقالات الأخيرة وقاموا بالاعتداء عليه وألقوه بحجز مباحث أمن الدولة بالجيزة تمهيداً لترحيله إلى سجن استقبال طره وقد بدت عليه آثار التعذيب وكان المتهم يعاني من مرض السكر وطلب الدواء الخاص بالمرض وظل المعتقلون بالحجز يدقون على الزنزانة ولكن لم يفتح لهم أحد وحدثت للمريض إغماءة السكر وبعدها فارق

---

[٣٢] **المصدر السابق ص٩ .**

[٣٣] **صحيفة النور: ١٩٩٠/٦/٢٧.**

[٣٤] **صحيفة النور: عدد ٥٠٦ ـ ٥ محرم ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١/٧/١٧م.**

الحياة، من ناحية أخرى قام رجال المباحث بالتشديد على المعتقلين بعد التحدث في هذا الموضوع حتى أفرج عن أحدهم وأخبر والده الذي أرسلت له مباحث أمن الدولة لاستلام الجثة .... لكن الوالد رفض استلام جثة ابنه وتقدم بهذا البلاغ للنائب العام يطالب بالتحقيق في هذه الواقعة ومازال التحقيق مستمرا [٣٥].

١٨- محمد بلال:

لم يستطع الوقوف من شدة التعذيب أثناء مثوله أمام المحكمة في قضية الفيديو [٣٦].

١٩- تعذيب الصحفيين:

نشرت جريدة الشعب تقريراً عن تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ذكرت فيه: "وقد عرض تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان بعض النماذج منها خالد الشريف الصحفي بجريدة الحقيقة الذي اعتقل في يناير ١٩٩٠ وتم ترحيله من لاظوغلي إلى سجن طرة ثم أعادوه في نفس اليوم حيث تعرض لجرعات مكثفة من التعذيب والضرب والصعق بالكهرباء في الأماكن الحساسة والتعليق ثم أفرج عنه دون عرضه على الطب الشرعي، حدث ذلك مع الزميل عامر عبد المنعم الصحفي بجريدة الشعب الذي اعتقل عام ١٩٨٩ وتم سحبه إلى لاظوغلي عدة مرات" [٣٧].

٢٠- طلعت فؤاد قاسم:

ذكر عنه التقارير المشار إليه: "ومن بين الحالات التي تم اختيارها من سجن طرة إلى مقر مباحث أمن الدولة بلاظوغلي طلعت فؤاد قاسم عضو بنقابة المهندسين الذي تم اعتقاله ٧ مرات بدون إذن قضائي ودون الإفراج عنه، تعرض خلال هذه الفترة للضرب والتنكيل وتم حبسه انفراديا في زنزانة سدت فيها كل منافذ التهوية ولا يسمح له بالخروج إلى دورة المياه إلا مرة واحدة يوميا لعدة دقائق، ويقول طلعت فؤاد إنه تعرض للتعذيب بين الضرب ونتف اللحية والصعق بالكهرباء، وأكد أنه أصيب بأمراض جلدية وروماتزمية وضعف البصر وأنه يتبول دماً وصديدا بسبب التهاب مزمن بالكلى"[٣٨].

٢١- نزار غراب:

يقول عنه التقرير السابق: "ومن أبرز الحالات أيضاً نزار غراب الطالب بكلية الحقوق (ونجل المستشار محمود غراب) الذي اعتقل في أكتوبر ١٩٨٩ حيث قاموا بتعصيب عينيه ووضع قيد حديدي في يديه وأقلته سيارة من السجن إلى لاظوغلي حيث تعرض للتعذيب لمدة أيام متواصلة" [٣٩].

٢٢- أحمد إبراهيم النجار:

---

[٣٥] **صحيفة النور: عدد ٤٩٩ ـ ذو العقدة ١٤١١هـ ـ ٢٩ /١٩٩١/٥م**

[٣٦] **الوفد: الأربعاء ١٦ رجب ١٤٠٩هـ ـ ٢٢ فبراير ١٩٨٩م.**

[٣٧] **جريدة الشعب: عدد ٦١٠ ـ ١٩٩١/٨/١٣ ص٤ .**

[٣٨] **المصدر السابق.**

[٣٩] **المصدر السابق.**

صيدلي في التاسعة والعشرين من عمره متزوج وله ابنة واحدة، قبض عليه في ١٩٩١/٢/٢٠ وفي الفترة من بداية القبض عليه حتى ١٩٩١/١٠/١٤ أعيد اعتقاله بصورة وهمية مرتين دون أن يطلق سراحه بل في كل مرة ينقل إلى مقر مباحث أمن الدولة ثم يعاد إلى السجن بأمر اعتقال وهمي جديد وفي هذه الفترة تعرض للتعذيب في مبنى مباحث أمن الدولة بلاظوغلي لمدة حوالي ١٠ أيام بداية من ١٩٩١/٩/٢٤ حيث تعرض للضرب والصعق بالكهرباء.

وفي ١٩٩١/١٠/٢٤ حكمت إحدى المحاكم بالإفراج عنه ولكن مباحث أمن الدولة أحالته إلى نيابة أمن الدولة ووجهت إليه تهمة الانتماء إلى تنظيم الجهاد، ويسمح القانون لنيابة أمن الدولة بالتحفظ على أي متهم لمدة ستة أشهر قبل الإفراج عنه أو تقديمه لأي محاكمة.

ويعتقد أن أحمد النجار كان حتى نهاية أكتوبر ١٩٩١ محتجزاً من جديد في مبنى مباحث أمن الدولة بلاظوغلي حيث تعرض للتعذيب مرة أخرى [(٤٠)].

٢٣- رسالة مهربة من تأديب ليمان أبى زعبل:

هذه الكلمات نسطرها إلى العالم أجمع ونحن في الرمق الأخير من الحياة حتى يعرف العالم ما يحدث في سجون مصر ... لا نقول إنه انتهاك لحقوق الإنسان ولكن يعلم الله أنه انتهاك حتى لحقوق الحيوان ... ويكفى وصف أحد الضباط بأننا أصبحنا شبه آدميين، قد تتساءل ما هي الأسباب التي تجعل إدارة سجن أبى زعبل الصناعي تذهب بالمعتقل إلى التأديب في الليمان... لعلكم تعجبون إذا علمتم أن شكل المعتقل إذا لم يعجب الضباط يقول يذهب إلى التأديب.

وتبدأ الرحلة بعد استقبال المعتقل السياسي عند بوابة السجن حيث يتم نزع ملابسه كما ولدته أمه، أي والله كما ولدتنا أمهاتنا والزحف على البطن وصب الماء عليه أثناء الزحف مع الضرب بالعصي والهراوات والأحذية وحلق شعر الرأس واللحية والحواجب وإطلاق أسم أنثى، عليه تبدأ الرحلة زحفا من الصناعي إلى الليمان ولا ينقطع الضرب عبر ساحات السجنين وقد تمر ساعات وساعات حتى تلوح بوابة عنبر التأديب بليمان أبي زعبل و عند الدخول فكأنما فتحت أبواب الجحيم ... والاستقبال هناك يفوق الوصف إلا أنه في النهاية يلقي بك في زنزانة مغمي عليك وأنت عبارة عن كتلة من اللحم مختلطة بالدماء والتراب.

يلقي في زنزانة ليس فيها طعام أو شراب أو غطاء وعندما ينتبه المعتقل بعد يوم يحظر عليه الطعام والشراب ثلاثة أيام وتصوروا معنا أن يحدث هذا في شهر رمضان المعظم فلقد حدث هذا ورب الكعبة على أكثر من خمسين معتقلاً نقلوا من سجن العقرب إلى الصناعي في نهار رمضان وفى اليوم الرابع ألقى لكل واحد منهم رغيف من الخبز الجاف.

ومع أول يوم يفيق فيه المعتقل من الغيبوبة يمر عليه زبانية التعذيب بقيادة طارق إلياس قائد عنبر التعذيب ويتنوع التعذيب اليومي فالضرب على القدمين تارة وعلي الظهر تارة وعلي اليدين تارة وعلى أصابع ظهر اليد تارة

---

(٤٠) **منظمة العفو: مصر ـ اعتقالات شرطة الأمن تفويض لسيادة القانون ص٤، ٥.**

وعلى الرأس تارة، هذا مع التلذذ بتعذيب الفريسة والاستهزاء بالإسلام "فالجنة بعشرة عصى ".

أما النقيب هاني رشاد فهو يمر بالعصا الكهربائية ضرباً بها وصعقا بالكهرباء في الأذان والأماكن الحساسة للفريسة.

وأما الرائد مصطفى جابر ضابط مباحث السجن الصناعي فهو يتفنن في إذلال الضحية يقول للمعتقل "قبل يدي" "قبل قدمي " "اركع لباشاوات مصر".

وبعد مرور أسبوع تزاد كمية الطعام وهو عبارة عن خبز وقليل من الفول الأسود أو العدس مع الرمل، وأما الشراب فيسمح للفرد بزجاجة مياه كل أربع وعشرين ساعة على الرغم من ارتفاع الحرارة الشديدة داخل الزنزانة وهذه الكمية يشرب منها، ويقضي حاجته في علبة البلاستيك يخرجها المعتقل يومياً لتفريغها تحت وابل من السباب والضرب، وبعد فترة يعطي للمعتقل بدلة من الخيش تظل على جسمه بدون تغيير أو غسيل أو استحمام حتى يشاء الله له بالخروج من هذا العنبر وقد مكث البعض منا أكثر من ستة أشهر بدون استحمام بالطبع تنتشر بين المعتقلين الأمراض الجلدية والقروح والدمامل، أما عن أسراب القمل والحشرات الزاحفة الأخرى فحدث ولا حرج [٤١].

وسائل التعذيب المستخدمة ضد المعتقلين من التيارات الإسلامية:

نعرض هنا لاستعراض سريع لوسائل التعذيب المختلفة التي تستخدم ضد المعتقلين من التيارات الإسلامية.

١– اعتقال الوالد والأقارب لإكراه المتهم على الاعتراف:

أوردت جريدة النور الخبر التالي: "القبض على والد متهم في قضية المحجوب وتعذيبه بأمن الدولة"

كتب . عاصم الخولي: "ألقت مباحث أمن الدولة القبض على والد علاء أبو النصر طنطاوي أحد المتهمين في قضية المحجوب الأسبوع الماضي وقامت بتعذيبه بمقر وزارة الداخلية بلاظوغلي، من ناحية أخرى صرح والد المتهم أن أمن الدولة قامت بتعذيبه لإكراهه على الاعتراف ببعض الاتهامات الموجهة لابنه واشتراكه في قتل المحجوب ولم يترك إلا في ساعة متأخرة من ليلة السبت الماضي، كما قامت مباحث أمن الدولة بتعذيب علاء طنطاوي بعد عرضه على الطب الشرعي بمبنى مباحث أمن الدولة صرح بذلك علي إسماعيل أحد المحامين عن المتهمين، "واعتقلت قوات الأمن أسرة المتهم الأول ممدوح علي يوسف في مبنى أمن الدولة لمدة أربعة أيام لإجباره على الاعتراف".

"كما ذكر تقرير لمنظمة العفو أن الشرطة ألقت القبض على والد صفوت أحمد عبد الغني الذي يبلغ من العمر ٦٠ عاماً وعلى أخته وأشقائه الثلاثة وعلى زوجته وطفله الذي لا يزيد عمره عن شهرين في إبريل ١٩٩٠ حيث اعتقلوا جميعاً في مباحث أمن الدولة بلاظوغلي وقدم محامو الأسرة شكاوى إلى النائب العام وزير العدل ولكن لا حياة لمن تنادي [٤٢].

---

[٤١] **جريدة الشعب: ٩٤/٨/٢٦ ص٧.**

[٤٢] **جريدة النور: عدد ٥٠٧ ـ ١٢ محرم ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١/٧/٢٤م.**

كما أوردت صحيفة النور أيضا الخبر التالي: "بسبب التعذيب: مطالبة وزير الداخلية بدفع مليون جنيه تعويضاً"

كتب ـ سمير صيام: "أقام عشري السيد علام المتهم الأول في قضية أحداث عين شمس دعوى قضائية أمام محكمة جنوب القاهرة يطالب فيها وزير الداخلية بدفع مبلغ مليون جنيه تعويضاً عما أصابه من أضرار مادية ومعنوية ناتجة عن آثار التعذيب عن الفترة التي قضاها بسجن ليمان طرة والتي بلغت ما يقرب من عام ونصف العام ذاق خلالها شتى ألوان العذاب تمثل في الصعق الكهربائي والجلد والضرب بالكرابيج والعصي الغليظة والتي تخلف عنها أضرار جسيمة وإصابات خطيرة مازال يعاني منها حتى الآن والتي أثبتها الطب الشرعي في تقاريره .

تأتي هذه الدعوى بعد إصدار حكم البراءة للمتهم وآخرين معه من الجماعات الإسلامية، وقد استند حكم البراءة على أن اعترافاته كانت ناتجة عن التعذيب والقبض على والدته وإخوته وتهديدهم وتعذيبهم، صرح بذلك سعد حسب الله المحامي [٤٣] .

٢- اعتقال الأقارب مع هدم المنازل واقتحام المساجد:

أوردت جريدة النور الخبر التالي: "اقتحمت قوات الشرطة مسجد قرية أبو شنب مركز أبشواي بمحافظة الفيوم وقاموا بتحطيم النوافذ وأسوار المسجد بزعم أن المسجد به أسلحة، ومن ناحية أخرى توجهت قوات الأمن إلى منزل رمضان مصطفى محمد وقاموا بإزالة المنزل واعتقلوه هو وزوجته وأطفاله كما ألقوا القبض على قطب محمد بدر وزوجته ووالدته وإخوته وعلي عبد الوهاب ومحمد حسن وزوجتيهما واعتقال العديد من الرجال والنساء والشيوخ والأطفال بالقرية وقامت الشرطة بإطلاق سراح البعض ومازال البعض الآخر يتعرض لألوان من التعذيب بنقطة شرطة النزلة والعجمين" [٤٤] .

٣- التهديد بانتهاك أعراض الزوجات والأقارب:

ذكرت صحيفة الحقيقة أن أحد المحامين في قضية اغتيال المحجوب دفع ببطلان تحقيقات النيابة نظراً لأن المتهمين يتعرضون للتعذيب ومحتجزون بمبنى مباحث أمن الدولة بلاظوغلي ويجبرون على الاعتراف ويتم تهديدهم بانتهاك أعراض زوجاتهم وذويهم المحتجزين بمبنى مباحث أمن الدولة [٤٥] .

كما ذكر محمد خلف يوسف في أقواله لمنظمة العفو الدولية عن تعذيبه: "وجردوني من كل شيء إلا ملابسي الداخلية ثم هددوني بإحضار زوجتي وتعذيبها وسألوني أسئلة مثل: هل تصلي؟، هل تلقي خطبة الجمعة في المسجد؟، وهددوني بالاعتداء الجنسي على زوجتي".

ويقول أيضا: "ثم وجهوا الصدمات الكهربائية مرة أخرى إلى عيني ورأسي وفمي والأماكن الحساسة في جسدي وأحضروا كرسيا وربطوا يدي ورجلي إليه وهددوني بإحضار زوجتي بعد ١٠ دقائق كي أسمع صرخاتها، وقالوا إنهم

---

[٤٣] **جريدة النور: عدد ٤٩٩ ـ ذي القعدة ١٤١١هـ ـ ١٩٩١/٥/٢٩، منظمة العفو: المصدر السابق ص٦.**

[٤٤] **جريدة النور: عدد ٥٠٥ ـ ١٩٩١/٧/١٠ .**

[٤٥] **جريدة الحقيقة: عدد ١٥٨ ـ ٢ ذي الحجة ١٤١١هـ ـ ١٩٩١/٦/١٥ .**

سوف يفعلون ما يريدون بها، وأنني لن أعرفها بعد أن ينتهوا مني" [٤٦].

٤- الضرب:

وقد ذكرناه من قبل من الأمثلة السابقة.

٥- الحرق بالسجائر:

وقد ذكرناه من قبل من الأمثلة السابقة.

٦- الاعتداء الجنسي:

مثل إدخال مواد قسراً في الشرج [٤٧].

٧- الصدمات الكهربائية:

ويكاد لايفلت منها أحد وخاصة على الأعضاء التناسلية وحلمتي الثدي والشفتين وقد ذكرنا أمثلة له من قبل .

٨- نتف شعر اللحية:

وقد ذكرناه من قبل في حالتي مجدي غريب وحافظ السيد سعدة [٤٨].

٩- تعليق المعتقلين:

إما من المعصمين الموثقين أو المقيدين خلف الظهر اللذين يعلقان على حافة الباب العليا أو قضبان النافذة، أو من الكاحلين بحيث ينكس رأس المعتقل لأسفل، أو بتمرير قضيب خلف الركبتين ثم يقيد الأيدي والأقدام معاً ويعلق المعتقل من القضيب ثم يوسع ضربا وخاصة على الأقدام [٤٩].

١٠- الإرغام على الاستماع لصراخ المعذبين الآخرين:

١١- الحبس الانفرادي لفترات طويلة:

ذكرت صحيفة الحقيقة في تحقيقها عن الجلسة الأولى لقضية اغتيال المحجوب: "أكد ممدوح علي يوسف المتهم الأول في القضية إضراب جميع المتهمين عن الطعام والشراب منذ أكثر من ١٠ أيام احتجاجاً على سوء المعاملة من إدارة السجن وللتعذيب الوحشي الذي يتعرضون له وإيداعهم في زنازين تأديبية انفرادية لا تصلح للمعيشة الآدمية

---

[٤٦] **منظمة العفو الدولية: مصر ـ عشر سنوات من التعذيب ص٦، منظمة العفو الدولية: مصر ـ الاعتقال التعسفي والتعذيب بموجب سلطات الطوارىء ص٣٣،٣٦.**

[٤٧] **المصدر السابق.**

[٤٨] **المصدر السابق ص٣٥،٣٦.**

[٤٩] **المصدر السابق ص٢٦،٣٥،٥١.**

والتي تم إنشاؤها على حد تعبير المتهم الأول منذ عهد نابليون" [٥٠].

ونشرت صحيفة الأهالي عن دراسة المنظمة المصرية لحقوق الإنسان عن سجون منطقة طرة: "وبالنسبة للحبس الانفرادي تفيد الشكاوى التي تلقتها المنظمة إلى حبس المعتقلين الجدد حال وصولهم للسجن حبساً انفراديا لمدة شهر كنوع من التكدير وتحطيم المعنويات حيث تنقطع صلته بالعالم ولا تفتح الزنازين عليه طوال اليوم إلا لمدة عشر دقائق فقط للتخلص من جردل البول، توقع عقوبة الحبس الانفرادي دون أي تحقيق مع المسجون أو توقيع الكشف الطبي عليه، كما يتم الحبس الانفرادي أحياناً في عنابر التجربة بالمخالفة للقانون، وقد وصلت مدد الحبس الانفرادي لبعض المسجونين في قضية الجهاد إلى ٣ سنوات منذ يوليو ٨٨" [٥١].

كما نشرت صحيفة الوفد الخبر التالي: "٧ معتقلين سياسيين يضربون عن الطعام"

"أضرب ٧ معتقلين سياسيين بسجن استقبال المعادي عن الطعام احتجاجاً على حبسهم انفرادياً وعدم السماح لذويهم بزيارتهم، فشل المسئولون عن السجن في إقناع المعتقلين بإنهاء الإضراب وأخطروا النيابة التي بدأت التحقيق" [٥٢].

كما نشرت جريدة الشعب الخبر التالي: "إضراب بسجن الاستقبال"

كتب . محمود إبراهيم: "يواصل المعتقلون باستقبال طرة إضرابهم عن الطعام حيث تدهورت صحة العديد منهم وكان المعتقلون قد أعلنوا إضرابهم عن الطعام احتجاجاً على استمرار عمليات الحبس الانفرادي وسوء المعاملة ومنع الزيارات ورفع إدخال الأدوية والأغطية لهم، تقدم عدد من المحامين بعدة بلاغات حول اختفاء طلعت ياسين منذ أن تم اعتقاله قبل شهرين [٥٣].

كما ذكر تقرير لمنظمة العفو الدولية: "إن منظمة العفو الدولية تحث حكومة مصر على اتخاذ خطوات عاجلة لوضع حد لجميع ضروب التعذيب والمعاملة السيئة البدنية والنفسية المذكورة أعلاه، بما في ذلك عصب عيون المعتقلين واحتجازهم لفترات طويلة رهن الحبس الانفرادي" [٥٤].

١٢– التهديد بالقتل: وقد مر بنا من قبل.

١٣– التهديد بالسجن لأمد غير محدود: وقد مر بنا من قبل.

١٤– عصب العينين:

ويبدأ من بداية التحقيق حتى نهايته وربما يستمر أشهراً، وقد نقلت جريدة الشعب عن تقرير المنظمة المصرية

---

[٥٠] **جريدة الحقيقة: عدد ١٥٨ ـ ٢ ذي الحجة ١٤١١هـ ـ ١٩٩١/٦/١٥ .**

[٥١] **جريدة الأهالي: عدد ٥٢١ ـ ١٩٩١/١٠/٢ ـ ص٧ .**

[٥٢] **جريدة الوفد: العدد الأسبوعي ٩٢٦ ـ ١٩٩٠/٢/٢١.**

[٥٣] **جريدة الشعب: عدد ٣٥٦ ـ ١٩٩٠/٣/٦ .**

[٥٤] **منظمة العفو الدولية: المصدر السابق ـ ص٢٨.**

لحقوق الإنسان ما يأتي:

"وانتقل التقرير إلى أبرز الانتهاكات في سجون طرة ومنها قيام ضباط مباحث أمن الدولة باقتياد الضحايا في جوف الليل إلى مقر مباحث أمن الدولة بلاظوغلي ويتم سحب الضحية خارج السجن ثم يوضع في دواسة السيارة وهو معصوب العينين ثم يظل معصوبا أثناء فترة احتجازه في لاظوغلي وأثناء تعذيبه" [٥٥].

١٥- التجريد من الملابس:

أوردت صحيفة الوفد الخبر التالي: "شقيقة الريان تتهم ضباط السجن بتعذيب شقيقها"

"أكدت حسنية توفيق عبد الفتاح شقيقة أحمد الريان أن ضباط السجن المحبوس به شقيقها بدأوا في ممارسة التعسف معه، وقالت: إن ضباط السجن منعوا دخول الملابس والطعام لشقيقها وأضافت أنهم تركوه بثيابه الداخلية في هذا الجو البارد" [٥٦].

١٦- القيد بالسلال لفترات طويلة[٥٧].

١٧- الوقوف لفترات طويلة في أوضاع شاذة ساعات طويلة متصلة مع مد الذراعين والرجلين: في أحياناً كثيرة ويضرب المعتقل إذا تحرك [٥٨].

١٨- الاحتجاز في زنزانات قذرة تحتوي على البراز وغيره من القاذورات ومملؤة بالحشرات: (٤٣).

١٩- المنع من الذهاب لدورة المياه: (٤٤).

٢٠- القتل الجماعي:

وقد تكرر مراراً في الفيوم ودمياط ومنقباد ونحن هنا ننقل هذا المثال عن لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في مصر بلندن: "إن المذبحة الأخيرة لخمسة عشر شخصاً على الأقل في الفيوم في ١ مايو ١٩٩١ بيد قتلة مبارك هي وصمة جديدة في وجهه الخبيث".

"ولكن شرطة مبارك بأوامر مباشرة منه فتحت النار بمنتهى البساطة عليهم وقتلت طبقا لأرقام الحكومة نفسها على الأقل ١٥ شخصاً وجرحت ما هو أكثر" (٤٥).

٢١- الاغتيال في الشارع:

ولعل أوضح مثال على ذلك هو مقتل علاء محيي الدين وماجد العطيفي والذي اهتز لهما المجتمع المصري.

---

[٥٥] جريدة الشعب: عدد ٦١٠ ـ ٨/١٣/ ١٩٩١ ـ ص٤ ، انظر أيضاً منظمة العفو الدولية: المصدر السابق ـ ص٥١،٥٠،٤٩،٢٨،٢٦.

[٥٦] جريدة الوفد: العدد الأسبوعي ٣١٥ ـ ٩٠/٣/١٥، راجع أيضاً: منظمة العفو الدولية: المصدر السابق ـ ص٥١،٤٩،٢٦.

[٥٧] منظمة العفو الدولية: المصدر السابق ـ ص٢٦.

[٥٨] منظمة العفو الدولية: مصر ـ عشر سنوات من التعذيب ـ ص١،٦.

أيضا: منظمة العفو الدولية: مصر ـ الاعتقال التعسفي والتعذيب بموجب سلطات الطوارئ ـ ص٢٧.

٢٢- اختفاء المعتقل:

تنقل جريدة الشعب عن تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان: "ويشير التقرير بأصابع الاتهام إلى مباحث أمن الدولة على أنها السبب الرئيسي في حالات الاختفاء التي تقوم بالقبض على الضحية ثم تختفي تماماً ولا يعرف لها مكان، فقامت مباحث أمن الدولة باختطاف مصطفى محمد عبد الحميد طالب بالسنة الثالثة بكلية طب الزقازيق في ١٧ ديسمبر ١٩٨٩ بمقتضى قانون الطوارئ وتحت زعم اشتراكه في محاولة اغتيال زكي بدر، وقد تعرض مصطفى عبد الحميد للتعذيب بشكل وحشي ومتكرر ثم تم تحويله إلى سجن استقبال طرة ثم انقطعت أخباره تماما ولم يستدل على أثر له حتى الآن"، "وحتى يناير ١٩٩٢ ذكرت منظمة العفو أن أسرته لم تعرف مكانه بعد (٤٦).

كما أصدرت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان الأسبوع الماضي تقريراً بعنوان "المصير المجهول" حول الاختفاء القسري في مصر أكدت فيه تصاعد حالات الاختفاء خلال العام الأخير لأشخاص كانوا في قبضة سلطات الأمن لم يتم الاستدلال على أي معلومات تفيد بقاءهم على قيد الحياة بينما تشير الشكوك حول وفاتهم تحت التعذيب، قالت المنظمة : "إن لديها معلومات عن اختفاء ١٦ شخصاً منذ ديسمبر ١٩٩٣ وحتى نوفمبر ١٩٩٤ وقد فقدت الأمل في العثور عليهم منذ إلقاء القبض عليهم بواسطة رجال مباحث أمن الدولة، وفيما يلي ما ذكره التقرير عن المفقودين:

١- محمد عطية حافظ إبراهيم

أفادت المعلومات أنه تم القبض عليه من أمام منزله بالتبين في ١٩٩٢/٢/٢٥ وعلى مدى سنة كاملة بذلت أسرته مجهودات للكشف عن مكان اختفائه، وتحرر محضر٢٨٦ لسنة ١٩٩٣إداري قسم شرطة التبين، وفي مايو عام ١٩٩٤ وردت لأسرته معلومات أنه بسجن استقبال طرة وقد استخرجت تصريح زيارة للسجن وتوجهت للسجن في ١٩٩٤/٦/١٦ إلا أن إدارة السجن أفادتهم بعدم وجوده وتقدمت المنظمة ببلاغات عديدة للنائب العام ووزير الداخلية ومدير مصلحة السجون كان أخرها في ١٩٩٤/١٠/١ وحتى الآن لم تتلق المنظمة أي رد يحدد مكان اختفائه وفي ١٩٩٤/١١/٨ تقدم محاميه بطلب لمصلحة السجون للاستعلام عن مكان وجوده وأفادت أنه لم يستدل عليه.

٢- جمعة محمد عبد العزيز

أفادت المعلومات أنه اختفى بتاريخ ١٩٩٢/٦/٧ وهو في طريقه إلى قرية الجهود مركز الفشن محافظة بني سويف للقاء شخص يدعي جمعة عبد الله إسماعيل كان يعمل معه بالعراق وقد انقطعت أخباره حتى الآن، وتزعم أسرته أنه قد يكون قبض عليه في أثناء توجهه لمحافظة بني سويف حيث عاصر ذلك حادث اغتيال فرج فودة وكانت أجهزة الأمن تقوم باستيقاف الأشخاص والتحقيق معهم للبحث عن الجناة، كما أفادت أسرته أنها بحثت عنه في المستشفيات والسجون الرسمية إلا أنها لم تعثر عليه، وقد قدمت المنظمة بلاغات للنائب العام ومدير أمن بني سويف ووزارة الداخلية في ١٩٩٤\٨\٢١.

٣- محمود أحمد محمد السيد.

أفادت المعلومات أنه بتاريخ ١٩٩٣/٩/٨ وفي أثناء سيره بالطريق العام بنجع أبو شجرة بسوهاج تم استيقافه من قبل أفراد الشرطة حيث تم اقتياده إلى جهة غير معلومة وانقطعت أخباره حتى الآن وقد تقدمت أسرته بشكاوى عديدة لسلطات الأمن والنائب العام إلا أنها لم تتلق ما يفيد تحديد مكان اختفائه وقد تقدمت المنظمة ببلاغ للنائب العام في ١٩٩٤/١١/٧ .

٤- حمادة كمال همام.

أفادت المعلومات أنه بتاريخ ١٩٩٤/١/١ اقتحمت قوة من مباحث أمن الدولة بسوهاج منزله واصطحبته إلى مكان مجهول وانقطعت أخباره حتى الآن وقد تقدمت المنظمة ببلاغ للنائب العام ووزير الداخلية ومدير أمن سوهاج في ١٩٩٤/١٠/٢٤ ولم تتلق ما يفيد بتحديد مكان احتجازه.

٥- أحمد عبد الرحيم اللاه.

أفادت المعلومات أنه بتاريخ يناير ١٩٩٤ اقتحمت قوة من مباحث أمن الدولة بسوهاج منزله وتم اقتياده إلى جهة غير معلومة وانقطعت أخباره حتى الآن، وعقب القبض عليه توجهت أسرته إلى أمن سوهاج للسؤال عن مكانه إلا أنهم رفضوا إفادتهم بأي معلومات وقد تقدمت أسرته بشكاوى عديدة لمدير أمن سوهاج ووزير الداخلية والنائب العام، وقد تقدمت المنظمة ببلاغ للنائب العام ووزير الداخلية ومدير أمن سوهاج في ١٩٩٤/١١/٧ ولم تتلق ما يفيد تحديد مكان اختفائه.

٦- جمال عبد الرحيم إبراهيم.

موظف بهيئة الكهرباء أفادت المعلومات أنه بتاريخ ١٩٩٤/٤/١٠ تم القبض عليه من محل عمله بهيئة الكهرباء أمام زملائه ورئيسه في العمل وأنه قد تم احتجازه بقسم إدفو وزعمت أسرته أنه تعرض للتعذيب في القسم وانقطعت أخباره حتى الآن وقد خاطبت المنظمة النائب العام ووزير الداخلية في ١٩٩٤/١١/٧ .

٧- صلاح الدين حسن محمد.

أفادت المعلومات أنه بتاريخ ١٩٩٤/٤/١٠ تم القبض عليه بمعرفة مباحث أمن الدولة بسوهاج من منزله وتم اصطحابه إلى مكان غير معلوم وانقطعت أخباره وقد خاطبت المنظمة النائب العام ووزير الداخلية في ١٩٩٤/١٠/٢٤ ولم تتلق ما يفيد تحديد مكان اختفائه.

٨- فتحي عبد الحميد أحمد سلمى.

أفادت المعلومات أنه تم القبض عليه في يونيو ١٩٩٤ من منزله وتم اقتياده إلى مكان مجهول وانقطعت أخباره حتى الآن وقد خاطبت المنظمة كلاً من النائب العام ووزير الداخلية ومدير أمن سوهاج في ١٩٩٤/١٠/١٧ ولم تتلق ما يفيد تحديد مكان اختفائه.

٩- عبد الرحيم السيد محمد عفيفي.

أفادت المعلومات أنه تم القبض عليه بتاريخ ١٩٩٤/٨/١٢ من أمام منزله وإيداعه مركز شرطة أخميم وأنه تم

ترحيله إلى مكان غير معلوم في ١٩٩٤/٩/٤ وانقطعت أخباره ولا تعلم أسرته عنه شيئاً رغم جهودها مع السلطات للكشف عن مكان اختفائه وانقطعت أخباره حتى الآن وقد خاطبت المنظمة النائب العام ووزير الداخلية ومدير أمن سوهاج في ١٩٩٤/١١/١٧ إلا أنها لم تتلق ما يفيد تحديد مكان اختفائه.

١٠- حسن على خليل أحمد.

أفادت المعلومات أنه بتاريخ ١٩٩٤/٨/١٨ تم القبض عليه من محل عمله بواسطة مباحث أمن الدولة وتم اقتياده إلى جهة غير معلومة وقد بحثت أسرته عنه في كل أقسام البوليس في المحافظة وتمت مخاطبة مدير أمن ومباحث أمن الدولة ووزارة الداخلية بالتلغراف، وقد ذكر والد المختفي لمندوب المنظمة (ابني موجود بالطابق فوق طابق مباحث أمن الدولة بسوهاج)في ١٩٩٤/١٠/٧وحتى الآن لم تتلق المنظمة أي رد يفيد تحديد مكان اختفائه.

١١- مصطفى فاروق شعبان.

وقد أفادت المعلومات أنه بتاريخ ١٩٩٤/٨/٢٤ وفي أثناء سيره بالطريق العام تم استيقافه من قبل أفراد الشرطة واقتياده إلى مكان غير معلوم ولا تعلم أسرته مكان احتجازه رغم محاولات عديدة أجرتها مع السلطات وانقطعت أخباره تماما وقد قدمت المنظمة بلاغا للنائب العام في ١٩٩٤/١٠/٢٦ ولم تتلق ما يفيد تحديد مكان اختفائه.

١٢- حمادة محمد محمود

وقد أفادت المعلومات أنه بتاريخ ١٩٩٤/٩/١٩ تم القبض عليه من قبل أفراد مباحث أمن الدولة من أمام محل لبيع الأقمشة يملكه شقيقه في نجع أبو شجرة واقتياده إلى جهة غير معلومة وانقطعت أخباره عن أهله تماما منذ القبض عليه.

١٣- محمد مرعي راشد قرية العوامية.

ألقي القبض عليه في ١٩٩٤/٢/٢٠ من منزله بقرية العوامية مركز ساقلته واقتيد إلى مكان غير معلوم وانقطعت أخباره عن أسرته تماماً وقامت أسرته بعمل تظلم من قرار الاعتقال عدة مرات وحصل على إفراجات غيابياً دون أن يحضر إلى المحكمة.

١٤- أحمد عبد الرحمن محمد حسين.

اعتقل في ١٩٩٣/٤/٧ من مقر عمله بالوحدة المحلية بواسطة مباحث أمن الدولة وتم اقتياده إلى مقر مباحث أمن الدولة بأسوان، وتقدم والده بشكوى إلى النيابة العامة بشأن اختفائه وأبدى والده شكوكاً جادة بوفاته، وقد ادعى أهالي الحالة بوفاته وطالبت النائب العام بالتحقيق وفي ٩٤/٧/١١ تلقت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان مذكرة جاء فيها أنه لم يستدل على اتخاذ أي إجراء أمني ضد المذكور أو سابقة صدور أمر بضبط أو اعتقال له، وإزاء هذه المعلومات فقد تقدمت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان برد مكتوب على مذكرة النائب العام أفادت فيه أنها أدرجت هذه الحالة ضمن حالات الاختفاء القسري.

١٥- بهاء الدين عبد الرؤوف محمود.

تفيد المعلومات المتوفرة لدى المنظمة أن المذكور ألقى القبض عليه في٩٣/٨/١٣ بمنزله هو وشقيقه وتم اقتيادهما إلى مقر مباحث أمن الدولة بأسوان وتم إخلاء سبيل شقيقه حسني عبد الرؤوف محمود ومازال بهاء الدين مختفياً حتى الآن.

١٦- منصور رشيد الكخيا.

عضو مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان ووزير الخارجية الليبي الأسبق، وانضم للمعارضة الليبية عقب خروجه من الوزارة وهو عضو في منظمات عديدة لحقوق الإنسان، وكان مقيماً في فرنسا كلاجئ سياسي ووصل للقاهرة للمشاركة في أعمال الجمعية العمومية للمنظمة العربية لحقوق الإنسان يومي ١و٢ ديسمبر ١٩٩٣، وقد ترددت معلومات عن أنه اختطف بواسطة ليبيين وجرى نقله إلى هناك في حين نفت الحكومة الليبية سفره إليها (٤٧).

٢٣- اختطاف الفتيات المنقبات:

ذكرت صحيفة الشعب نقلا عن التقرير السابق: "اختطاف طالبة منقبة"

"نصرة فتحي إبراهيم طالبة منقبة بمدرسة السلام الثانوية بحدائق القبة خرجت من منزلها بحي الوايلي متجهة إلى مدرستها وهى لا تدري ما هو مصيرها؟، اختطفها الأمن ولم يكتف بذلك بل استدعى المقدم مصطفى محمود بمباحث أمن الدولة الأسرة وقام بالتحقيق معها وطالبهم بمعلومات دقيقة عن تصرفات نصرة داخل المنزل وأثار جواً من الرعب في الأسرة وحتى الآن مازالت نصرة في غياهب ودهاليز السجون لا تعرف عنها شيئا" (٤٨).

٢٤- الاختطاف من الشارع:

ذكر التقرير السابق أيضا نقلاً عن جريدة الشعب: "ومن الحالات التي استعرضها التقرير زكريا السيد بكر جندي بالقوات المسلحة الذي خرج من منزله في صباح يوم ٢٨ يناير ١٩٨٨ إلى وحدته العسكرية ولكنه لم يصل إليها وكل الأصابع موجهة إلى أجهزة الأمن حيث قامت مباحث أمن الدولة باستدعائه أكثر من مرة بسبب نشاطه السياسي وعندما ذهبت أسرته إلى قسم شبرا الخيمة رد عليهم أحد الشرطة قائلاً: يجب أن تنسوا تماماً ابنكم زكريا وإلا تعرضتهم لنفس المصير (٤٩).

٢٥- توقيع عقوبة الجلد على المعتقلين المسلمين:

ذكرت جريدة الأهالي نقلا عن التقرير السابق: "أنه قد تعرض للجلد عام ٨٩ كل من طارق الأسواني وعلي عبد المنعم وكمال السعيد، وإن عملية الجلد تتم على "العروسة" وهى قوائم تشبه الصليب يصلب عليها السجين نصف عار ثم يقيد من يديه وقدميه وتنهال الكرابيج على ظهره ليصبح كتلة من اللحم الأحمر تنساب منها الدماء إلى أرضية العروسة" (٥٠).

٢٦- تعمد التضييق المعيشي وغياب الرعاية الصحية:

تنقل جريدة الشعب عن التقرير المشار إليه: "ومن أساليب إذلال المسجونين تقديم كميات قليلة من الطعام

والشراب غير النظيف ورداءة الحالة المعيشية من الأغطية والنظافة ومتطلبات الرعاية الصحية مما يتسبب في أمراض الكلى والطفح الجلدي، ويقول أحد المعتقلين إن الزنزانة غير صحية ولا يوجد بها منافذ للتهوية وكانوا يتركونني على البلاط دون فراش أو غطاء وكانت إدارة السجن تعطيهم طعاما قليلا من الأرز القذر والنيئ والفول المسوس والعدس، ويقول معتقل آخر أن مستشفى سجن طرة ليس مستشفى على الإطلاق فالإمكانيات المتوفرة محدودة للغاية حتى أنه لا يوجد به أدوية خلاف الإسبرين، والأطباء يعاملون المعتقلين بشكل سيئ للغاية وغير إنساني" (٥١).

٢٧- منع العلاج:

ومن أبرز الأمثلة حالة الأخ نبيل المغربي، فقد ذكرت الوفد الخبر التالي:

"منظمة حقوق الإنسان تطالب وزير الداخلية بالتدخل لإنقاذ حياة سجين سياسي بطرة"

كتب . حمدي شفيق: طالبت أمس المنظمة المصرية لحقوق الإنسان اللواء عبد الحليم موسى وزير الداخلية بالتدخل لإنقاذ حياة السجين السياسي "نبيل محمد المغربي" النزيل الحالي بسجن ليمان طرة ... أكدت المنظمة في استغاثة عاجلة ضرورة تقديم الرعاية الصحية للسجين المغربي فوراً لإنقاذ حياته من عدة أمراض خطيرة بالقلب والمعدة والشرايين، وإصدار عفو صحي عنه .. واستنكرت المنظمة عدم تقديم الرعاية الصحية اللازمة للسجين .. وطالبت وزير الداخلية بإجراء تحقيق إداري مع المسئولين عن وصول السجين "نبيل المغربي" إلى هذه الحالة المتردية، وأعربت عن خشيتها من وفاته مثلما حدث مع المعتقل "شحاته عبد الحميد" الذي تعمد المسئولون بسجن طرة تركه بدون علاج لأمراضه الخطيرة، وقبل وفاته بيوم واحد تم إخراجه من السجن تهرباً من المسئولية ... وبعثت المنظمة المصرية ببلاغات عاجلة إلى نقابة الأطباء وعدد من المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان حول الإهمال المتعمد لأطباء السجون" (٥٢).

ونشرت أيضا الخبر التالي:

"منظمات حقوق الإنسان تطالب باحترام حقوق السجناء السياسيين"

كتب . حمدي شفيق: "طالبت منظمة العفو الدولية وثلاث منظمات عالمية أخرى لحماية حقوق الإنسان بضمان الحقوق الأساسية للسجناء والمحتجزين على ذمة قضايا سياسية في السجون المصرية وخاصة الرعاية الصحية، أعربت منظمة المحامين الأمريكيين ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان واللجنة الدولية للإغاثة من التعذيب عن قلقها البالغ إزاء الأنباء التي وردت عن تدهور الحالة الصحية للسجين "نبيل المغربي" بسجن طرة وتعرضه للموت بسبب إهمال المسئولين بالسجن وتجاهلهم لحالته، طالبت المنظمات في رسائل عاجلة إلى الرئيس حسني مبارك واللواء عبد الحليم موسى وزير الداخلية بإصدار عفو صحي عن السجين المهدد بالموت في أية لحظة، وأكدت المنظمات ضرورة محاسبة أطباء السجن والمسئولين به عن إهمالهم في تقديم الرعاية الصحية للسجناء وخاصة السياسيين (٥٣).

ونشرت جريدة الشعب نقلا عن تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان: "يواجه نبيل المغربي المتهم في قضية تنظيم الجهاد .. نفس مصير زميله السابق حيث أنه لا يقوى على الحركة ويتكلم بصعوبة وتؤكد التقارير الطبية أنه

مصاب بقصور في الدورة التاجية وجلطة في الشريان التاجي وتمدد في البطين الأيسر وقرحة بالمعدة ومع كل ذلك ترفض إدارة سجن طرة نقله لمستشفى ويتلذذ القائمون على تعذيبه بمشاهدته وهو يموت ببطء" (٥٤).

٢٨- تستر أطباء السجون على التعذيب:

نشرت جريدة الوفد الخبر التالي: "اتهام طبيب بليمان طرة بالتستر على تعذيب المسجونين"

كتب . مجدي حلمي: "قرر مجلس نقابة الأطباء إحالة الدكتور مجدي المنياوي الطبيب بسجن ليمان طرة، إلى مجلس تأديب للتحقيق معه في شكوى المنظمة العربية لحقوق الإنسان، اتهمت المنظمة الطبيب بالتستر على تعذيب المسجونين، طلبت النقابة من المستشار بدر المنياوي النائب العام السماح للجنة طبية بزيارة السجن (٥٥).

مراجع القسم الثاني

٤٣- منظمة العفو الدولية: مصر . الاعتقال التعسفي والتعذيب بموجب سلطات الطواريء . ص٢٧.
٤٤- المصدر السابق . ص٢٧.
٤٥- لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في مصر بلندن: طاغية مصر المتعطش للدماء . ٤ مايو ١٩٩٠.
٤٦- جريدة الشعب: عدد ٦١٠- ٣ صفر ١٤١٢هـ . ١٩٩١/٨/١٣.
٤٧- جريدة الشعب: عدد . ١٩٩٤/١٢/١٦ . ص٤.
٤٨- جريدة الشعب: عدد ٦١٠- ٣ صفر ١٤١٢هـ . ١٩٩١/٨/١٣.
أيضاً: منظمة العفو: اعتقالات شرطة الأمن تقويض لسيادة القانون ص٩.
٤٩- نفس المصدر السابق.
٥٠- جريدة الأهالي: عدد ٥٢١ . ١٩٩١/١٠/٢ . ص٧.
٥١- جريدة الشعب: المصدر السابق.
٥٢- جريدة الوفد: عدد ١٠١٦ . ١٩٩٠/٦/٦.
٥٣- جريدة الوفد: عدد ١٠٥٤ . ١٩٩٠/٧/١٧.
٥٤- جريدة الشعب: المصدر السابق.
٥٥- جريدة الوفد: عدد ١٠٥٣ . ١٩٩٠/٧/١٦.

القسم الثالث: تعذيب السياسيين من غير التيارات الإسلامية

إذا كان معظم التعذيب الواقع على السياسيين يقع على المنتمين للتيار الإسلامي فإن المعتقلين السياسيين من الاتجاهات غير الإسلامية يقع عليهم أيضاً التعذيب الذي وسّعه الفرعون حسني مبارك ليشمل كل من يستطيع أن يعذبه، ونحن هنا نورد بعض الأمثلة:

نشرت جريدة الوطن الكويتية الخبر التالي: "رابطة حقوق الإنسان تطالب بإطلاق سجناء الرأي"

"أصدرت الرابطة المصرية لحقوق الإنسان بياناً أمس طالبت فيه بإطلاق سراح أعضاء مكتب الرابطة وأشخاص آخرين لا يزالون محتجزين مثلهم بتهمة الانتماء إلى حزب العمال الشيوعيين المصريين "سري"، وفي رسالة سلمت

إلى المدعي العام أشار رئيس الرابطة محمد إبراهيم كامل إلى عدم وجود أي مبرر لاستمرار حبس هؤلاء الأشخاص وإن إطلاق سراحهم لن يحول دون استمرار التحقيق بشأن التهم الموجهة إليهم، وطالب بأن يعرض المحتجزون الذين تعرضوا للتعذيب على الطبيب الشرعي في أسرع وقت وفقا لتعليمات المدعي العام نفسه التي لم تنفذ حتى الآن، وتخشى الرابطة أن يحول التئام الجروح دون إثباتها شرعياً، ومن بين الأشخاص الـ٥٢ الذين اعتقلوا في ٢٤ أغسطس الماضي اثنان من مسئولي الرابطة هما الصحافي أمير سالم والمحامي محمد السيد سعيد، وكان أخلي سبيل ١٣ من هؤلاء الأشخاص أمس الأول، وهذه الاعتقالات مرتبطة بحملة للمعارضة تضامناً مع عمال مصنع الحديد والصلب في التبين جنوب القاهرة، حيث تدخلت الشرطة في مطلع أغسطس الماضي للقضاء على حركة إضراب في مكان العمل وباشرت مئات الاعتقالات أعقبتها بإلقاء القبض على نحو ٨٠ عاملاً وقتل شخص وأصيب ١٥ من بين العمال المضربين" (١).

ونشرت جريدة الشعب الاستغاثة التالية: "تم تعذيبي على أيدي أحد ضباط مباحث مدينة رشيد ـ بحيرة دون أي جرم ارتكبته ... اللهم إلا إنني أمين الفلاحين لحزب العمل بالمركز، وأطالب بالتحقيق ومعاقبة من عذبوني .. جمعة محمد القش ـ شارع الشهيد أحمد الصبروة المتفرع من شارع عبد السلام عارف ـ رشيد" (٢).

ونشرت جريدة الوفد الخبر التالي: "منع طبيب من السفر للعلاج من آثار التعذيب"

كتب ـ محمد عصمت: أرسلت نقابة الأطباء احتجاجا إلى اللواء محمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية على منع الدكتور أحمد عبد الجواد التوني من السفر إلى فرنسا للعلاج من آثار التعذيب الذي تعرض له في القضية المعروفة باسم التنظيم الشيوعي المسلح وكانت الحكومة الفرنسية قد وافقت على علاج الدكتور التوني في أحد مستشفياتها، قامت أجهزة الأمن بالمطار بإنزاله من الطائرة رغم حصوله على قرار من المستشار جمال شومان النائب العام بالسفر للخارج، كما أكد المسئولون في مصلحة الجوازات والجنسية للطبيب عدم وجود اعتراض من أي جهة على سفره للعلاج في الخارج (٣).

ونشرت جريدة الوفد الخبر التالي: "١٥ ألف جنية تعريضاً لمواطن اعتقلته مراكز القوى وعذبته"

كتب ـ محمد الحلو: "قضت محكمة استئناف القاهرة بتعويض صفوان رمضان محمد بمبلغ ١٥ ألف جنيه، اعتقلته مراكز القوى عام ١٩٦٥ وقامت بتعذيبه والتنكيل به على مدى ثلاث سنوات، أقام المواطن دعواه أمام محكمة أول درجة يتهم فيها مراكز القوى في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر بالقبض عليه عام ١٩٦٥ بتهمة اشتراكه في تشييع جنازة الزعيم خالد الذكر مصطفى النحاس، أكد المواطن أنه أودع معتقل الواحات في جو يسوده الإرهاب وظل معتقلا لمدة ٣ سنوات، وتعرض خلالها لكافة أنواع التعذيب، وطالب في نهاية دعواه بإلزام وزير الداخلية دفع مبلغ ٥٠ ألف جنيه تعويضاً عما لحق به من أضرار مادية وأدبية، حكمت له محكمة أول درجة بتعويض قدره ٥ آلاف جنيه، وقضت محكمة استئناف القاهرة بتعويضه ١٥ ألف جنيه، صدر الحكم برئاسة المستشار فاروق عبد اللطيف الدسوقي وعضوية المستشارين أحمد الشحات وعبد الحي ميدان وأمانة سر صبري إمبابي" (٤).

نشرت جريدة الوفد الجزء الثاني من تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان عن عام ١٩٨٩ وتعرض للمضايقات

التي يتعرض لها الصحفيون مثل التوقيف في المطار والمنع من السفر ومداهمة المنازل ومصادرة الأوراق والمنع من متابعة الأحداث والاعتداءات في مواقع الأحداث والتعذيب في السجون ونحن ننقل منه هذا الجزء:

"اعتداءات في مواقع الأحداث":

١- سيد عبد العاطي ومجدي حلمي "جريدة الوفد حزبية ـ ليبرالية ـ يومية": في يناير ١٩٨٨ اعتدت عليهما الشرطة بالهراوات والعصي المكهربة أثناء متابعتهما لمظاهرات جامعة الأزهر تضامناً مع الانتفاضة الفلسطينية، استولت على أفلام التصوير وبطاقاتهم الصحفية.

٢- أحمد شحاتة "الوفد": في يناير ٨٨ تعرض لمطاردة بسيارات الشرطة ومصادرة الأفلام التي التقطها لمظاهرات جامعة عين شمس تضامناً مع الانتفاضة الفلسطينية.

٣- أيمن نور "الوفد": في إبريل ٨٨ تعرض لضرب وحشي في أحد شوارع القاهرة أمام مقر مكتب مختار نوح المحامي وعضو البرلمان بهدف مصادرة وثائق كان يحملها للنائب المعارض تثبت تصنت مباحث أمن الدولة على أحزاب وصحف معارضة، وقد أصيب نتيجة لذلك بإصابات جسيمة وتنقل بين ٤ مستشفيات حكومية رفضت كلها تسليمه تقريراً طبيا بهذه الإصابات.

٤- سيد عبدالعاطي ومحمود شاكر والمصور عبد الوهاب السهيتي "الوفد": في إبريل ٨٨ ألقت الشرطة القبض عليهم أثناء التقاطهم صور الشرطة وهى تلقي القبض على الباعة المتجولين واحتجزوا عدة ساعات بقسم الشرطة.

٥- محمود الشاذلي ومحمد عبد النبي والمصور مجدي حنا "الوفد": في أكتوبر ٨٨ قامت مباحث أمن الدولة بضربهم وتمزيق ملابسهم واستولت على الأوراق والأفلام واحتجزتهم ٦ ساعات أثناء قيامهم بمتابعة الأحداث الطلابية بجامعة الأزهر.

٦- حمدي شفيق "الوفد": في نوفمبر ٨٨ تعرض للضرب من ضباط الشرطة أثناء متابعته للنكبة التي أصابت عشرات العائلات المقيمة في عشش التهمها حريق كبير، وصادر الضباط الأفلام وأتلفوها واحتجزوه عدة ساعات.

٧- ثروت شلبي "الأهالي": في يناير ٩٨ ألقت الشرطة القبض عليه أثناء متابعته لأحداث نقابة المحامين واحتجزته ١٢ ساعة، وفي فبراير ١٩٩٨ اختطفته مباحث أمن الدولة أثناء سيره في الشارع قريب مقر الجريدة واحتجزته في مقرها الرئيسي بلاظوغلي لمدة ١٨ ساعة في محاولة لمعرفة مصدر المعلومات التي نشرها في الأهالي في ذات الأسبوع حول مسئول كبير حيث مورست عليه ضغوط نفسية شديدة منها إسماعه صرخات محتجزين يتعرضون للتعذيب في غرفة مجاورة.

٨- عادل حسين "رئيس تحرير جريدة الشعب" ـ "حزبية إسلامية ـ أسبوعية" له عدد من المؤلفات في السياسة والاقتصاد: في مارس ٩٨ احتجزته الشرطة على مشارف مدينة الإسكندرية حيث كان مدعوا لإلقاء محاضرة بنادي هيئة تدريس جامعة الإسكندرية وأعادته بالقوة للقاهرة حيث تم احتجازه ساعات طويلة بأحد مراكز شرطة المرور وخلال ذلك جري تحطيم زجاج سيارته.

التعذيب في السجون: في فجر ٢٤ أغسطس ٩٨ شنت مباحث أمن الدولة حملة واسعة النطاق ألقت فيها القبض على ٦٢ شخصاً بينهم ١٠ من الصحفيين والكتاب بزعم تشكيل تنظيم شيوعي سري باسم حزب العمال الشيوعي المصري، وأسندت إليهم تهمة التحريض على الاعتصام الذي نظمه عمال مصنع الحديد والصلب في حلوان في مطلع ذلك الشهر، والذي كانت قوات الشرطة قد أطلقت عليهم النيران مما أدى حينذاك إلى مصرع عامل وإصابة عدد آخر بجراح والقبض على عدة عشرات من العمال، وتعرض المحبوسون في حملة ٢٤ أغسطس لإساءة المعاملة والتعذيب في سجن أبو زعبل حيث أجبروا على المرور بين صفين من جنود الشرطة يتناوبون ضربهم بالأيدي والأقدام والهراوات والعصي المكهربة في وجود الكلاب البوليسية مما أدى لإصابة عدد منهم بإصابات جسيمة ظلت تحت العلاج لشهور بعد الإفراج عنهم دون أن يقدموا للمحاكمة بعد أن قضوا في السجن فترة تتراوح بين ١٥ ـ ٣٠ يوما (٥).

ونشرت أيضا جريدة الوفد الخبر التالي:

"وزارة الداخلية تدفع ١٥٠ ألف جنيه تعويضاً عن تعذيب باسل حمودة حتى الموت"

كتب ـ زكريا فكري: "قضت محكمة استئناف القاهرة بإلزام وزارة الداخلية بدفع تعويض قدره ١٥٠ ألف جنيه لأسرة الطالب باسل عبد المحسن حمودة، كانت أجهزة الأمن قد ألقت القبض على الطالب وقامت باعتقاله عقاباً لنشاط والده المعارض لسياسة التطبيع مع إسرائيل ومعارضته لقانون الطوارئ، توفي الطالب أثناء فترة اعتقاله بسبب التعذيب الذي تعرض له، وكانت محكمة جنوب القاهرة قد أصدرت حكمها بإلزام وزارة الداخلية بدفع تعويض قدره ١٠٠ ألف جنيه استأنف أهل المجني عليه الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة فقضت برفع التعويض إلى ١٥٠ ألف جنيه اضطرت وزارة الداخلية للإذعان للحكم وحررت شيكاً بالمبلغ" (٦).

مراجع القسم الثالث:

١- جريدة الوطن الكويتية: عدد ٥٢٢٦ ـ ١٩٨٩/٩/٥.

٢- جريدة الشعب: عدد ٣٥٦ ـ ١٩٩٠/٣/٦.

٣- جريدة الوفد: العدد ٩٥٣ أسبوعي ـ ١٩٩٠/٣/٢٥.

٤- جريدة الوفد: عدد ١٠٣٥ ـ ١٩٩٠/٦/٢٧.

٥- جريدة الوفد: عدد ١٠٥٧ ـ ١٩٩٠/٧/٢٠

٦- جريدة الوفد: عدد ـ ١٩٩١/٤/٢١.

الفصل الثاني: تعذيب المحبوسين والمسجونين الجنائيين في مصر

إذا كانت الحكومة وشرطتها لا تتورع عن تعذيب أطهر شباب مصر الملتزمين بالإسلام فليس غريباً أن تعذب المعتقلين في قضايا جنائية، ونحن نذكر هنا بعض الأمثلة:

١- التعذيب باحتجاز الأقارب:

ذكرت صحيفة الوفد الخبر التالي: "٣ سنوات حبساً لرئيس مباحث النزهة"

"قضت أمس محكمة جنح حدائق القبة بحبس الرائد أسامة عواد رئيس مباحث قسم النزهة ٣ سنوات مع الشغل وكفالة ٢٠٠ جنيه، احتجز الرائد زوجة أحد المشتبه فيهم وطفلها أربعة أيام بقسم الحدائق أثناء رئاسته مباحث القسم، صدر الحكم برئاسة عزت كامل رئيس محكمة جنح حدائق القبة وأمانة سر صالح مهدي" (١).

٢- نزع الأصابع والصعق بالكهرباء:

حيث تذكر صحيفة الوفد قصة أشرف عبد المنعم شرشر الذي علق من عصا غليظة تحت رجليه وضرب ضرباً مبرحاً، ثم حاول رئيس المباحث نزع أظافره بكماشة ثم كسر ذراعيه ثم صعقه بالكهرباء ليحمله على الاعتراف بسرقة محل راديوهات، ثم أفرج عنه في ٢٥ إبريل ١٩٩٠ بعد أن هدده حتى لا يفضح جريمته، ولكن أشرف تقدم إلى نيابة الدلنجات ببلاغ بواقعة التعذيب قيد تحت رقم ١٢/٢ إداري لسنة ١٩٩٠ (٢).

٣- التعذيب حتى الموت:

وهي ظاهرة متكررة في أقسام الشرطة والسجون المصرية ونحن نسوق بعض الأمثلة:

ذكرت صحيفة الشرق الأوسط الخبر التالي: "اتهام ٣ ضباط مصريين بتعذيب مسجون حتى الموت"

"أصدرت رئيس محكمة جنايات الفيوم قراراً بحبس ضابطين وطبيب وثلاثة من الجنود على ذمة التحقيق في قضية تعذيب مسجون حتى الموت، كان أقارب أحد المساجين أقاموا دعوى قضائية اتهموا فيها نقيب شرطة بسجن أبو زعبل وملازم أول يعمل حالياً بسجن قنا، وضابط طبيب يعمل بمصلحة السجون وثلاثة من المخبرين السريين بتعذيب مسجونهم حتى الموت، وذكرت الدعوى أن المتهمين أودعوا المسجون السجن وعذبوه حتى ألقى مصرعه وذلك أثناء عملهم بسجن الفيوم، أحيل المتهمون الخمسة إلى المحكمة وطلب المحامي رد المحكمة إلا أن المحكمة حبست المتهمين الخمسة إلى دور مقبل" (٣).

وذكرت صحيفة الوفد خبراً مفاده أن السائق عادل مصطفى محمد وجد ميتاً في قسم الزاوية الحمراء وادعوا أنه ألقى بنفسه من الدور الثاني لينتحر ثم فوجئت أسرته بالخبر وشاهدت آثار التعذيب على جسمه في المشرحة (٤).

وذكرت صحيفة الوفد أيضاً الخبر التالي: "مصرع متهم بسجن الفيوم بسبب التعذيب"

الفيوم ـ أحمد جبيلي: "لقى متهم بسجن الفيوم العمومي مصرعه بسبب التعذيب، تلقى محمد عوض الله رئيس نيابة قسم الفيوم بلاغاً من الرائد محمد عبد المنعم الكردي باكتشافه جثة ناصر مصطفى ٣٧ سنة المحبوس احتياطياً لاتهامه باختطاف طفلين انتقل هشام سكران وكيل النيابة بسكرتارية جمال صوفي، وتبين وجود الجثة في الغرفة رقم ٩ تأديب، وعثر بها على جروح وكدمات وآثار ضرب حديثة نتيجة التعذيب، قرر المستشار محمود الشرشابي المحامي العام لنيابات الفيوم، استدعاء مأمور السجن ومساعديه للتحقيق معهم، وعرض الجثة على الطبيب الشرعي" (٥).

ونشرت أيضاً الخبر التالي: "الإفراج عن رئيس مباحث سجن الفيوم ومعاونه"

الفيوم ـ أحمد جبيلي: "أمر هشام سكران وكيل أول نيابة بندر الفيوم بالإفراج عن رئيس مباحث سجن الفيوم ومعاونه بضمان وظيفتهما وكان محمد عوض رئيس نيابة البندر قد وجه إلى النقيب طارق ولعان تهمة التعذيب حتى الموت كما وجه نفس التهمة إلى النقيب معتصم أحمد معاون المباحث، وكان ناصر علي مصطفى المحبوس احتياطياً بسجن الفيوم قد لقي مصرعه داخل السجن اثبت التقرير المبدئي للطب الشرعي وجود آثار جروح نافذة بالجثة وكدمات وحروق حديثة" (٦).

مراجع الفصل الثاني:

١- جريدة الوفد: عدد ٩٧٩ ـ ١٩٩٠/٤/٢٤.

٢- جريدة الوفد: ١٩٩٠/٩/٢.

٣- جريدة الشرق الأوسط: عدد ٤٨٢١ ـ ١٩٩٢/٢/٩.

٤- جريدة الوفد: عدد ٩٤١ ـ ١٩٩٠/٣/١١.

٥- جريدة الوفد: عدد ٩٤٨ ـ ١٩٩٠/٣/١٩.

٦- جريدة الوفد: ١٩٩٠/٤/٥.

الفصل الثالث: تعذيب عامة الناس في مصر

نظراً لأن النظام المصري لا يعتمد الآن إلا على البطش للمحافظة على بقائه فقد كل مبررات وجوده أمام الناس فهو نظام خارج على الإسلام خائن للبلاد باعها لإسرائيل وأمريكا، فاسد أخلاقياً، مرتشي، دمر اقتصاد البلد لحساب مصالح أسياده، من أجل كل هذا فقد أصبحت كراهية النظام والرغبة في التخلص منه أملاً عاماً في مصر.

وإزاء هذا أطلق النظام زبانيته على الناس لأنهم خط دفاعه الأخير فتوحشت الشرطة على خصوم النظام وعلى الجنائيين بل وعلى عامة الناس ونحن هنا نورد بعض العينات البسيطة للممارسات اليومية لأجهزة الأمن.

١- تعذيب النساء في أخميم:

أوردت جريدة الأهالي الخبر التالي: "المباحث تعذب وتحبس النساء في أخميم"

سوهاج: علي إسماعيل: "شن ضابط مباحث شرطة أخميم حملة تأديبية ضد أهالي قرية عرب الخور بمركز أخميم بسوهاج انتهت بإتلاف المزروعات والاعتداء على أهالي القرية خاصة النساء والأطفال وتعذيبهم وإلقاء القبض

على سبعة من نساء القرية هن كريمة خلف الله ـ خديجة عبد الحميد ـ سنية سلمان ـ عدلية صلاح ـ حميدة إبراهيم ـ مديحة عبدالحميد، وقد نقلت سيدتان إلى مستشفى أخميم المركزي نتيجة إصابتهما بإصابات جسيمة بعد تعرضهما وعدد آخر من الفلاحات للضرب بالكرابيج، وبدأت القصة ببلاغ من حبيب علي دياب والد رئيس المجلس المحلي لمركز أخميم وصاحب ترخيص محجر جيري يقع في نطاق القرية يتهم الفلاحين بزراعة أراضي قاموا باستصلاحها تقع في منطقة المحجر، أصدرت النيابة العامة قرار ضد الفلاحين ولصالح والد رئيس المجلس المحلي بناء على معلومات غير صحيحة قدمتها إدارة المحاجر والأجهزة الإدارية بسوهاج، وبينما الفلاحون في انتظار وصول القرار إليهم للتصرف القانوني على أساسه فوجئوا بهذه الحملة التترية برئاسة رئيس المباحث الذي تربطه صلة قرابة بالشاكي، حيث قامت الشرطة بقتل الزرع واستغلال سطوة المباحث في تعذيب وحبس النساء والأطفال دون إذن من النيابة مستغلاً غياب الرجال عن القرية، وقعت هذه الأحداث المؤسفة صباح أول أمس (الاثنين) وهى تكرار فقط لعمليات القمع والتأديب الجماعي للقرى التي دأبت الشرطة في المرحلة الأخيرة على ممارستها ضد المواطنين(٢٥/١٠/١٩٨٩)" (١).

٢- كما أوردت أيضا الخبر التالي: "الحكم بحبس ٦ ضباط شرطة لتعذيبهم مواطن"

كتب حسين البطزاوي: "قضت محكمة جنايات الجيزة برئاسة المستشار أحمد عبد الباقي عباس بالحبس سنة مع إيقاف التنفيذ لستة ضباط من مباحث أمن الجيزة في قضية تعذيب مواطن والاعتداء عليه بالعصي والسياط، وكانت النيابة العامة قد وجهت تهمة التعذيب لستة ضباط للمواطن عبد الجواد رشاد (نقاش) لإجباره على الاعتراف بقتل صديقه طه الشافعي، وتضم قائمة الضباط المتهمين العقيد عبد الفتاح حسن مفتش مباحث شمال الجيزة والعقيد محمد العشماوي رئيس مكتب سرقة المساكن بالجيزة والعقيد محمد القاضي وكيل جرائم النفس والعقيد محمد سامي عبد المجيد والعقيد عماد الدين محمد والمقدم حسن السباعي مأمور قسم الهرم كما قضت المحكمة ببراءة العميد سامح حسن أبو الليل من تهمة التزوير في محاضر تحقيقات الشرطة في نفس القضية، وقالت المحكمة: إن أسباب تجاوزات الضباط مع المتهمين يرجع لربط وزارة الداخلية ترقياتهم وتنقلاتهم بالتوصل لمرتكبي الجرائم واعترافهم بها .. الأمر الذي يتطلب من الوزارة إعادة النظر للحد من تلك التجاوزات (٢٥ /٧/١٩٩٠)" (٢).

٣- كما أوردت جريدة النور الخبر التالي:

"لوزير الداخلية: نرفض الضرب في سويداء القلب"

"استجواب عبد الحليم موسى في مجلس الشعب"

كتب ـ محمود الخولي: "استنكر الشارع المصري بكل طوائفه الحادث البشع الذي راح ضحيته فني إصلاح غسالات ورب أسرة وزميله أثناء مرورهما في الشارع الذي يقيم فيه وزير الداخلية حيث أطلق حرس منزل الوزير عليهما النار وأمطروهما بوابل من الرصاص رغم أنهما مجردان من السلاح، الأمر الذي أدى إلى مصرع أحدهما بينما أصيب الآخر بإصابات خطيرة، كما طالب الشارع المصري من وزير الداخلية بعدم انتهاج سياسة الضرب في سويداء القلب وأكدوا على رفض الشارع المصري لهذه السياسة جملة وتفصيلاً في حين أكد أساتذة القانون أنه لا يوجد مبرر قانوني لهذه الجريمة التي ارتكبها حرس الوزير بينما أعلن علماء الإسلام أن ما فعله رجال الحرس همجية

ولا يندرج تحت مبدأ الدفاع عن النفس، ومن ناحية أخرى تقدم كمال خالد المحامي وعضو مجلس الشعب بطلب إلى الدكتور فتحي سرور رئيس مجلس الشعب لاستجواب اللواء محمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية حول هذا الحادث، طالب العضو في هذا الاستجواب استفسار الحكومة عن هذا الانحراف الخطير وطالبها إما أن تعلن قدرتها على حكم البلاد في ظل القانون العادي أو تقدم استقالتها أو سحب الثقة منها لعجزها عن القيام بواجبها الأساسي وهو توفير الضمانات الأساسية التي تكفل للشعب كرامة وحقوق الإنسان وتحمي حرماته وحريته التي كفلها له الدستور (٣١/ ٧/ ١٩٩١)" (٣).

٤- تعذيب موظف واستخدام صول سابق لعلاقاته للاستيلاء على شقة سيدة:

كما نشرت جريدة الشعب الخبر التالي: "سلخانة الشرطة . قسم الزيتون"

"تم احتجاز محمد السيد الفكهاني رجل أمن بالشئون الاجتماعية ورغم قرارات النيابة بالإفراج عنه إلا أن أشرف عز العرب ومصطفى الشال الضابطين بالقسم قررا إخفاءه وتعذيبه مما اضطر أسرته إلى اللجوء بالشكوى للنائب العام ولوزير الداخلية، أما في قسم الزاوية الحمراء فقد تمكن صول سابق! من تسخير كل الضباط لخدماته للاستيلاء على شقة سيدة فقيرة تصادف سكنها معه في البلوك السكني .. وكلما توجهت لعمل محضر يتم احتجازها وتعذيبها !! (١/١٠/١٩٩١)" (٤).

٥- تعذيب محاسب لإجباره على أن يتحمل قضية الأموال المصادرة التي حوكم فيها عبد الخالق المحجوب شقيق رفعت المحجوب.

نشرت جريدة الوفد تحقيقا مطولاً عن كيفية محاولة الزج بالمحاسب طه فرج في القضية وأنه بالرغم أن النيابة قد أفرجت عنه إلا أن زكي بدر أصدر قراراً فوريا باعتقاله، وأخذ إلى مديرية أمن الجيزة حيث لاقي التعذيب لحمله على كتابة اعتراف كتابي بخطه أنه قد زور توقيع وزير الاقتصاد ولما رفض المحاسب الشاب رغم التعذيب الشديد أمر الوزير بترحيله إلى معتقل وادي النطرون إمعانا في التنكيل به (٢٢/٢/١٩٨٩) (٥).

٦- عقوبة الاختلاف مع ضابط المباحث انتهاك الرجولة:

هذه القصة البشعة نسوقها بتفصيلها كما أوردتها صحيفة الشعب حتى يدرك القارئ أي نظام هذا الذي يحكم مصر: "مأساة شاب اختلف مع ضابط فأمر المحتجزين بانتهاك رجولته"

"دخل مبنى جريدة الشعب شاب في مقتبل العمر أحمد محمود محمد تبدو ملامح الحزن والانكسار وطلب أن يتحدث مع أحد محرري الجريدة وتساءل هل تستطيعون أن تنشروا مأساتي دون خوف من زبانية الداخلية؟، فأكدنا له أن محرري جريدة الشعب لا يخشون في الله لومة لائم ولا يخافون؟، فبدأ يروي مأساته ومعاناته داخل قسم شرطة باب الشعرية: ومأساتي بدأت منذ ثلاثة شهور عندما حدث خلاف بسيط بيني وبين ضابط بمباحث قسم باب الشعرية يدعى زكي بيه .. وتم إنهاء الخلاف وتصالحنا ونسيت الموضوع تماما ولكن القدر كان يحمل لي مالا أتوقعه ففي مساء ١٠/٢٢ كان القدر قد حدد موعده لألتقي بزكي بيه من جديد ولأرى على يديه ما لم يره إنسان في

مصر، حيث تم إلقاء القبض علي بدون أي تهمة وتم اقتيادي إلى قسم باب الشعرية .. وكانت أولى أدوات التعذيب تسمى بـ "لولو"، وهو ثعبان أخرجه من كيس قماش ووضع رأسه في فمي ثم وضعه داخل ملابسي .. ثم وضعوني على الفلكة والكرباج، وتم مدي على قدمي وأشبعوني ضربا ولكن كل هذا يهون لما حدث لي بعد ذلك.

تلامذة صلاح نصر !!، حيث قام كل من زكي وحسام معاونه بنزع ملابسي تماما ووقف كل منهما في طرف الحجرة وأجبروني على تقبيل حوائطها أكثر من عشرين مرة بسرعة فائقة وتواعدوني بالويل إذا تأخرت عن تقبيل أي منهم فكنت أجري من هنا إلى هناك حتى أتلاشى الضرب، وتعرضت لصنوف التعذيب التي أكدت لي أن زكي بيه وحسام باشا هما تلميذان لصلاح نصر، وأن أيامه عادت من جديد، أين نعيش؟، واستمر أحمد يحكي قصته إلى أن جاء إلى هذه اللحظة المزعجة لتنطلق دموعه وتنحبس أنفاسه وتغير وجهه تماما وهو يتذكر أسود ما يمكن أن يحدث فيقول : أن كلاً من زكي وحسام قاما بفك بنطلونيهما وأجبروني على الفاحشة وتقبيل قضيبيهما ولم يكتفيا بذلك !!، بل قام زكي بيه بإحضار ثلاثة من حجز القسم وبدأ الرجال الثلاثة في التناوب على انتهاكي والويل لأي منهم إذا تأخر عن أداء مهمته القذرة ويبكي أحمد بحرارة ويسائل: أين نعيش؟، بكل صدق لا أعرف!، وبعد ذلك قام زكي بيه بالطبل على كرسي وأمرني بالرقص والغناء بالكلمات الآتية: "أنا حميدة والنهارده خلاص استكفيت ..مش عايزة تاني".

الفلكة داخل الحجز ... وبعد ذلك رماني مثل الكلب داخل حجز القسم وأقسم أن أبقى واقفاً على قدمي ورافعاً يدي إلى أعلى وكل عشر دقائق كان زكي يدخل إلى الحجز ليتأكد من تنفيذي للأمر وإذا وجدني قد أنزلت يدي يقوم بضرب جميع من بداخل الحجز ... ونظراً لما تعرض له أحمد فقد تقدم رفعت خميس المحامي بمذكرة للمستشار المحامي العام يطالبه باتخاذ اللازم قانونياً ووقف ما يتعرض له أحمد من تعذيب . وأصدر المحامي العام قراراً في ١٩٩١/١٠/٢٤ لنيابة باب الشعرية لاتخاذ اللازم قانونياً .. وحيال طلب النيابة يخرج أحمد من السلخانة ويذهب إلى نيابة باب الشعرية لتأخذ أقواله وبعد ذلك تم تحويله إلى مستشفى سيد جمال وسط حراسة مشددة، وفي المستشفى رفض أحد أمناء الشرطة المكلفين بحراسته طلبه بإجراء أشعة على رأسه لتوضيح مدى ما تعرض له من إصابات وبعد ذلك توجه إلى مستشفى جامعة عين شمس التي قامت باحتجازه لمدة يومين وتوجيه إشارة إلى قسم باب الشعرية توضح فيها تعرض أحمد للاعتداء الوحشي إلا أن القسم رفض استلامها، ويوضح تقرير المستشفى إصابة أحمد باشتباه ما بعد الارتجاج واحتياجه للراحة لمدة أسبوعين .

مصر يا بلد المظالم ورغم كل ذلك يكشف لنا أحمد عن مفاجأة أفظع مما حدث فقد صدر قرار النيابة بإدراج القضية إدارياً !!، وليس جنحة بعد كل ما تعرض له من تعذيب وامتهان للكرامة لآدميته، وقد أثار هذا القرار حفيظة أبناء المنطقة الذين تكاتفوا مع أحمد كما أعرب عدد كبير من المحامين عن رغبتهم في الدفاع عنه، وصل عددهم إلى عشرة محامين ويتزايد عددهم يوما بعد آخر .. إلا أن هذا الجمع الكبير من المحامين فشل في الحصول على صورة من المحضر الخاص بتحقيقات النيابة !! بل وعندما حاول أحمد مقابلة وزير الداخلية في مبنى الوزارة قالوا اكتب له شكوى فالوزير ليس لديه وقت لمشكلتك. (١٩٩١/١٢/٢٤)" (٦).

٧- الضابط يخطف سمكري إكراماً لأقاربه:

أوردت جريدة الوفد الخبر التالي: "ضابط شرطة و ٤ من أقاربه يخطفون سمكري"

"اقتحم ضابط شرطة وأربعة من أقاربه محل سمكرة سيارات بدمنهور وقاموا بتقييد صاحب المحل هارون حسن حافظ بالحبال وقام الضابط ومرافقوه بحمل المجني عليه في سيارة إلى منطقة نائية غرب مصنع البرتقال بدمنهور ونزعوا ثيابه وانهالوا عليه بالضرب المبرح وطعنوه بالمطاوى في وجهه وفي أماكن متفرقة من جسده، كما قام الضابط بتمزيق متعلقاته وبطاقته الشخصية وشهادة الخدمة العسكرية واستولوا على نقوده وساعة يده" (١٩٩٠/٤/٢٢) (٧).

٨- مقتل رجل شنقاً في حجز الشرطة:

أوردت جريدة الوفد الخبر التالي: "نيابة مطروح ترفض إطلاع محام على ملف تحقيقات قضية"

"أرسل حمدي أبو زيد المحامي نائب رئيس الوفد بمطروح ٣ برقيات للتفتيش القضائي والنائب العام والمحامي العام بالإسكندرية يتضرر فيها من رفض رئيس نيابة مطروح السماح له بالإطلاع على ملف التحقيقات الخاصة بقضية قتل، وكان الطالب السيد فاروق عبد الحميد قد وجد مشنوقاً داخل غرفة الحجز بقسم شرطة مطروح، ويذكر أن حمدي أبو زيد المحامي قد تم توكيله في القضية وادعى بالحق المدني أمام نيابة مطروح حتى يتمكن من الإطلاع على ملف القضية، وفوجئ برفض رئيس النيابة دون إبداء الأسباب" (١٩٩٠/٣/٤) (٨).

٩- قتل رجل مسن مسيحي ضربه ضابط شرطة:

نشرت جريدة الوفد الخبر التالي: "حبس رئيس مباحث قوص بتهمة قتل رجل مسن"

قنا . عبد ا للاه محمد: "أمر عبد الكريم محمود رئيس نيابة قنا الكلية بحبس رئيس مباحث مركز قوص ألقي الضابط برجل مسن على الأرض ووقف فوق صدره بالحذاء مما أدى إلى وفاته، وجهت النيابة إلى الضابط تهم الإتلاف والتحريض واستعمال القسوة، وكان رئيس النيابة قد تلقى بلاغاً من متّي وديع كرم معوض يتهم فيه الرائد عبد الوهاب إسماعيل رئيس مباحث قوص بقتل والده البالغ من العمر ٥٨ سنة، أكد البلاغ أن رئيس المباحث كلف المخبر السري عبد العال بالقبض على "ميخائيل" الجندي الهارب من الخدمة العسكرية، فشل المخبر في القبض على الجندي، قام رئيس المباحث باقتحام منازل المواطنين وبعثرة محتوياتها واتهم الضابط الرجل المسن بإخفاء الجندي وألقي به على الأرض وضغط فوق صدره بحذائه، أصيب الرجل المسن بغيبوبة ونقل إلى المستشفى قوص ولفظ أنفاسه، ارجع تقرير الطبيب الشرعي وفاة العجوز إلى تجمع دموي ونزيف داخلي وكسور بالأضلاع، أمرت النيابة بالقبض على رئيس المباحث وقررت حبسه (١٩٩٠/٢/١٩)"(٩).

كما نشرت أيضا تطور القضية في الخبر التالي: "استمرار حبس ضابط الشرطة المتهم بقتل رجل مسن"

قنا . عبد اللاه محمد: "أمر بدوي حسن قاضي المعارضات بحضور فاضل جمال الدين وكيل أول النيابة بأمانة سر جاد حسن باستمرار حبس رئيس مباحث قوص خمسة عشر يوماً على ذمة التحقيق مع مراعاة التجديد في الموعد المحدد، وجهت النيابة إلى الرائد عبد الوهاب إسماعيل رئيس مباحث قوص تهمة إلقاء وديع كامل على الأرض، والاعتداء عليه بالحذاء مما أسفر عن مقتله، قام أحمد أبو ضيف مدير نيابة قوص بمعاينة منزل القتيل،

قدرت التلفيات بحوالي ٤ آلاف جنيه وكانت محكمة قنا الكلية قد شهدت حراسة أمنية مشددة بلغ عدد الضباط الذين حضروا الجلسة ٥٠ ضابطاً، وتبذل مديرية أمن قنا اتصالات مكثفة لإرغام أهالي القتيل على التنازل عن البلاغ وتغيير أقوالهم أمام دائرة المعارضات المقبلة (١٩٩٠/٢/٢١)" (١٠).

١٠- قتل رب عائلة لأنه رفض إزالة عشة حمام من فوق بيته:

هذه المأساة نقدمها دليلاً على الأسلوب الذي تعامل به الحكومة الشعب، نشرت جريدة الوفد التقرير التالي:

"وفاة مواطن!، مات بعد ٣ أيام من علقة ساخنة بقسم الشرطة لرفضه إزالة عشة حمام مجاورة لمطحن قمح!!."

"عاشت سرس الليان ليلة حزينة بعد تعرض أحد مواطنيها لاعتداء في قسم الشرطة قامت المباحث باستدعاء المواطن محمد السيد نصار لإجباره على إزالة عشة حمام فوق سطح منزله المجاور لشونة المطحن فرفض المواطن الامتثال لأمر مأمور القسم فاعتبر أن هذا تحد لقراراته وأمر بإيداعه الحجز وهناك أوسعه زبانية القسم ضرباً حتى فقد النطق والوعي فنقل إلى المستشفى في حالة سيئة وفارق الحياة بعد ٣ أيام.

تحكي فتحية سيد أحمد زوجة المجني عليه قصة وأسباب استدعاء زوجها وحبسه والاعتداء عليه في قسم شرطة سرس الليان فتقول: السبب وراء استدعاء زوجي للقسم وجود عشة حمام فوق سطح منزلنا وكثير ما طلب منا مدير مطحن سرس الليان المجاور لنا أن نزيلها فكنا نرفض واستطاع مدير المطحن أن يستصدر أمر باستدعاء زوجي للتحقيق معه وتهديده والضغط عليه لإزالة عشة الحمام وفي الحادية عشر صباح يوم الأحد ٣ نوفمبر حضر أحد المحضرين يطلب من زوجي المثول أمام البيه المأمور لأمر هام، فاستجاب زوجي وذهب لمكتب المأمور الذي أمره بأن يزيل عشة الحمام، وتضيف الزوجة أن زوجها رفض قائلاً: أي قانون يقضي بذلك؟، لو أزلتم كل عشش الحمام الموجودة في المدينة فسوف أزيل ما عندي، هنا اعتبر مأمور القسم كلام زوجي تحدياً له وأمر بإيداعه حجرة الحجز ولا أعلم ماذا حدث له فيها، تأخر زوجي حتى الساعة الثانية ظهراً، تعرض خلال هذه الفترة للاعتداء بالضرب، ذهبت لمقر القسم فإذا بهم يضللوني ويقولون لي إن زوجي غير موجود صرخت فيهم حتى فتحوا باب حجرة الحبس فإذا بزوجي ملقي على الأرض غارقاً في القيء والبول وفاقداً للنطق والوعي وبه أثار ضرب مبرح، صرخت فيهم وأعلنت أنني سوف أبلغ النيابة بحالة زوجي مما دعا قسم الشرطة بطلب سيارة إسعاف مستشفى سرس الليان وجاءت السيارة ولكن المستشفى رفض إدخال زوجي لخطورة حالته وقام بتحويله إلى مستشفى منوف العام حيث أودعوه قسم الباطنة، وهنا حاول مأمور القسم عمل صلح وأن نتنازل عن المحضر فرفضت وأولادي، وطلبنا التحقيق فيما تعرض له زوجي.

أما فتحي محمد نصار نجل المجني عليه فصرح بأن والده كان بحالة صحية جيدة عندما استدعوه للقسم وأن ما حدث له كان بسبب ما تعرض له من ضرب مبرح افقده النطق والوعي، وأضاف فتحي: قمت بإبلاغ نيابة منوف وأرسلت تلغرافات للمحامي العام بشبين الكوم ولوزير الداخلية ولمديرية أمن المنوفية، ويؤكد أنه سأل محمد نصار في فترة تنبه: هل ضربك أحد؟، فأومأ برأسه بما يفيد الإيجاب فسألته عمن قام بضربه؟، فأشار بإصبعيه بما يفيد أن اثنين من العاملين بالقسم قاما بالاعتداء عليه.

ويقول السيد محمد نصار النجل الثاني للمجني عليه: مات أبي نتيجة للظلم، ذهب إلى قسم الشرطة على قدميه وخرج منه بعد ثلاث ساعات فاقداً للنطق والوعي بعد تعرضه لهجمة شرسة من رجال الشرطة، أوسعوه ضرباً حتى فقد وعيه، ظلوا يضربونه حتى بال على نفسه وتقيئ ما في بطنه، وأضاف محمد لقد حاولت بشتى الطرق أن استخرج تقريراً طبيا لوالدي من مستشفى منوف العام ولكن تهديدات الشرطة كانت أقوى مني ومن القائمين على المستشفى، فلجأت لنيابة منوف التي طلبت رسمياً من المستشفى استخراج تقرير طبي مبدئي تأكد فيه وجود سحجات في الفخذ اليمنى لوالدي، ولا يحمل التشخيص الكامل لحالة والدي حيث أنه فاقد الوعي والنطق، استمر أبي في المستشفى تحت العلاج من الثالثة عصر الأحد ٣ نوفمبر وحتى الثانية من صابح الخميس ٧ نوفمبر.

وفي لقاء مع الدكتور نبيل إسماعيل الطبيب الذي كان يعالج المجني عليه منذ شهرين، أوضح أن معاون مباحث قسم شرطة سرس الليان قصد عيادته لتحرير تقرير طبي يفيد بأن المجني عليه مريض بمرض عادي، وأن ما أصابه من نكسة صحية يعيشها الآن هي أحد آثار ارتفاع ضغط الدم والعملية الجراحية التي أجريتها له يوم ١٥ أغسطس الماضي، وأضاف الدكتور نبيل: بالطبع لم أستجب لمطلب معاون المباحث وكتبت التقرير الذي يفيد بحالته الصحية الحقيقية (١٩٩١/١١/١٨)"(١١).

١١- تعذيب الأهالي في قسم آخر هروباً من المسئولية وإخفاءً للجريمة:

ذكرت صحيفة الحقيقة الخبر التالي: "عاجل إلى النائب العام قسم الزيتون وكر التعذيب"

"ابتكر ضباط المباحث طريقة جديدة لتعذيب المواطنين عند القبض عليهم والهروب من استدعائهم للتحقيقات في قضايا التعذيب أمام النيابة .. ذلك عن طريق قيام ضابط المباحث بإرسال المقبوض عليهم إلى أحد الأقسام غير التي ألقي القبض عليهم فيها ليتم تعذيبهم وبعد الحصول منهم على الاعترافات المطلوبة يتم عودتهم إلى القسم الذي ألقي القبض عليهم ليتولى عرضهم على النيابة بناء على الاعترافات الذي حصل عليها من جراء التعذيب، وعند إدلاء المواطن للنيابة بتعرضه للتعذيب بقسم آخر على أيدي ضباط المباحث به دون الذين قبضوا عليه ترفض النيابة إثباتها، كان أخرها عندما أدلى أحد المواطنين أمام نيابة الحدائق بتعرضه للتعذيب بقسم الزيتون لمدة ثلاثة أيام، وعلمت أنه تم تخصيص قسم الزيتون لاستقبال المقبوض عليهم من الأقسام بقطاع الشرق حتى يتم الحصول على اعترافات منهم بعد التعذيب، فهل يتدخل المستشار بدر المنياوي النائب العام لوقف هذه المهزلة التي تعد آخر صيحة للتعذيب والهروب من الاتهام والتحقيق أمام النيابة (١٩٩١/٦/١٥)" (١٢).

١٢- ضباط المباحث يسرقون الشقق.

نشرت جريدة الوفد الخبر التالي: "الذعر في البساتين!"

"تسبب ضباط مباحث القاهرة في إثارة الذعر بين الأهالي بالبساتين، اقتحم النقيب خالد عبد العزيز من أحداث القاهرة ومعه ٢٥ شخصاً مسلحين بالسنج والمطاوي منزل مخبر بعزبة النصر استولى الضابط ومساعدوه على جميع الأجهزة الكهربائية وبعض النقود وطلقات الرصاص عهدته، كما قاموا بتحطيم محتويات الشقة واعتدوا على سكانها بالضرب، وقام المعتدون باقتحام ثلاث شقق أخرى بنفس المنطقة وفعلوا بها نفس الشيء، كما قاموا

باحتجاز بعض الأشخاص عدة أيام دون وجه حق ثم تركوهم، كما قام ضابط مباحث قسم مدينة نصر باقتحام شقتين بالبساتين من بينهما شقة مقاول وقام بتحطيم أثاث الشقة بالكامل واستولوا على ما بها من أجهزة كهربائية، وقام باحتجاز زوجة المقاول وأمه ثلاثة أيام بالقسم، ثم تركوهم دون عرض على النيابة، قدم المجني عليهم بلاغات عديدة لنيابة المعادي، وكلف صابر عبد الله مدير النيابة أسامة عبد المنعم وحازم سعيد وحاتم مصطفى وكلاء النيابة بالانتقال إلى الشقق المحطمة، وتم عمل معاينات أثبتت صحة أقوال المبلغين، أرسلت النيابة لاستدعاء الضابطين لسؤالهما، وأمرت بعرض المصابين على المستشفى، وتوالى نيابة المعادي تحقيقاتها لمعرفة أسباب هذه الحوادث (٢٠/٣/٩٠)" (١٣).

كما نشرت في اليوم التالي أيضاً: "وقدرت قيمة الخسائر بربع مليون جنيه وجهت النيابة إلى الضباط تهم احتجاز مواطنين بدون وجه حق وإتلاف محتويات الشقق وسرقة أجهزة كهربائية (٢١/٣/١٩٩٠)" (١٤).

١٣- ضرب عامل انتقاماً لعامل آخر صديق الضابط:

نشرت جريدة الوفد الخبر التالي: "عاجل لوزير الداخلية"

"اقتحم عقيد الشرطة سعد زغلول و ٦ مخبرين بسيارة الشرطة محطة بنزين موبيل التي تقع بشارع المبتديان بالسيدة زينب، ألقي العقيد ومخبروه القبض على عامل الكاوتشوك أحمد محمود بدون أسباب ومجاملة للكهربائي محمد عباس في شارع المبتديان والسيارة التي استقلها العقيد تحمل لوحات معدنية رقم ١٢٢٠٣ شرطة، تم اصطحاب العامل أحمد محمود إلى وزارة التموين وتبادل الضباط والعقيد والمخبرون ضرب العامل حتى سقط مغشياً عليه من الضرب المبرح، وتقرر إطلاق سراحه بعد ذلك، والمؤسف أن الكهربائي شارك السادة الضباط في عملية الضرب أمام الضباط، نرفع هذه الواقعة إلى اللواء عبد الحليم موسى وزير الداخلية للتحقيق واتخاذ الإجراءات المناسبة تجاه هؤلاء جميعا (١٠/٣/١٩٩٠)" (١٥).

١٤- أهل الحي يسمعون صرخات التعذيب من القسم:

نشرت جريدة الوفد الخبر التالي: "تعذيب وحشي لمواطن بنقطة شرطة المهندسين!"

"أصدرت أمس المنظمة المصرية لحقوق الإنسان برئاسة محمد إبراهيم كامل بياناً نددت فيه بعمليات التعذيب الوحشي الذي يمارسه ضباط نقطة شرطة المهندسين، أكدت المنظمة تعذيب أحد المواطنين داخل نقطة الشرطة فجر أمس كما أكدت المنظمة أن سكان العمارات المجاورة للنقطة سمعوا أصوات الضحية التي يتم تعذيبها ووقفوا في الشرفات لا حول لهم ولا قوة وطالب البيان اللواء عبد الحليم موسى وزير الداخلية بإيقاف عمليات التعذيب داخل أقسام الشرطة لانتزاع اعترافات كاذبة بالقوة (٢٢/٦/ ١٩٩٠)" (١٦).

١٥- احتجاز وتعذيب دون جريمة:

نشرت جريدة الوفد الخبر التالي: "احتجزوا شقيقي وعذبوه بدون جريمة"

"فوجئ شقيقي عبد الرءوف عبد الحكيم أثناء استقلاله تاكسي بضابط شرطة يستقل سيارة نصف نقل يحاول أن يحتك به وقام بإيقاف التاكسي وانهال عليه بالسباب فطلب شقيقي من الضابط عدم سبه بأمه فإذا بالضابط

يقتاده إلى قسم ثاني شبرا الخيمة ويحتجزه ثلاثة أيام بالقسم ويقوم بتعذيبه بالضرب والسحل والسباب، واكتشفت غيابه وأبلغت النيابة، وعلمت باحتجازه مع ١١ شخصاً معه بالحجز دون وجه حق وقامت النيابة بالتفتيش بالقسم وأثبتت التعذيب الواقع على شقيقي، وحتى الآن لم يتم محاسبة الضابط على جريمته واحتجاز شقيقي دون أي جريمة، وكان شقيقي قد عاد لمصر بعد غياب ١١ سنة بألمانيا لإقامة مشروع استثماري بمصر !!، منصور عبد الرءوف حكيم المحامي(١٨/٦/١٩٩١)" (١٧).

١٦- احتجاز النساء رهائن في أقسام الشرطة حتى يسلم أزواجهن أنفسهم أو حتى يعترفوا:

عن هذه الظاهرة التي تفشت في أقسام الشرطة ذكرت صحيفة الوفد هذا التقرير الذي نقل جزءاً منه:

"الشرطة في قفص الاتهام إنهم يستخدمون النساء رهائن داخل الأقسام، وقائع بالإسكندرية مهداة إلى وزير الداخلية"

المشهد الأول: "كان الأول داخل قسم الجمرك بالإسكندرية عندما ألقت شرطة القسم القبض على متزوجة وأودعتها الحجز دون أية تهمة سوى أنها شقيقة أخوين قاما بمشاجرة كبيرة في حي الجمرك واستطاعا الهرب والإفلات من يد رجال المباحث، كانت السيدة تبكي بحرقة شديدة وتتوسل إلى السادة ضباط المباحث أن يغيثوها فهي لا ذنب لها ولا دخل لها بالمشاجرة، ولم تجد السيدة المغلوبة على أمرها من بد سوى انتظار شقيقيها حتى يأتيا إلى قسم الشرطة لتسليم نفسيهما ... ومرت ٣ أيام وهى حبيسة التخشيبة تعاني الذل والمرار من جريمة لم تقترفها وسط المجرمين والمشبوهين ومع ذلك لم يسلم شقيقاها نفسيهما وتجرعت وحدها مرارة الظلم".

المشهد الثاني: "داخل قسم شرطة منيا البصل عندما توجهت قوة من القسم إلى حي الورديان للقبض على أحد الهاربين من تسديد غرامة مالية فلم تجده وعثر على ابنة أخيه التي تبلغ من العمر ٢٢ سنة فاحتفظوا بها كرهينة حتى يقوم عمها بتسليم نفسه إلى القسم وباتت المسكينة في التخشيبة يومين دون أن يأتي عمها الذي لم يكن موجوداً بالفعل داخل الإسكندرية ولم يعلم بالواقعة فاضطر أهلها وذويها للاتصال بمكتب الوفد بالإسكندرية الذي تدخل للإفراج عن الرهينة وتم الإفراج عنها" (١٨).

١٧- يعذب عاملين في محل إكراماً لصاحب المحل:

ذكرت صحيفة الوفد الخبر التالي: "حبس ضابط احتجز مواطنين وعذبهما بالكهرباء لمجاملة صديقه"

كتب . محمد زكي: عاقبت محكمة جنايات القاهرة ضابط شرطة بمرور أسيوط بالحبس سنة مع الشغل لقيامه باحتجازه مواطنين ثلاثة أيام وتعذيبهما صعقاً بالكهرباء لمجاملة أحد أصدقائه كما قضت المحكمة برئاسة المستشار مصطفى بدران وعضوية المستشارين عادل جمعة وخيري فخري وأمانة سر جورج الغنيتي بإلزام الضابط وصديقه الذي يمتلك محلا للنظارات بالساحل بأن يؤديا إلى المدعين بالحق المدني مبلغ ١٠١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت، كشفت أوراق القضية عن قيام النقيب عوني السيسي الضابط بالمرور وصديقه عطية الله إبراهيم باحتجاز المجني عليهما شريف عبد النبي حسن وأحمد محمد أحمد اللذين يعملان في محل الأخير بأحد المخازن لإكراههما على الاعتراف بسرقة مجموعة من الشنابر والنظارات، وتولى الضابط تعذيبهما صعقاً بالكهرباء وهما مكبلان وأجبر المجني عليه الأول على تحرير شيك (١٩/١/١٩٩٠)" (١٩).

١٨- تاجر تعذبه الشرطة لرفضه تزوير أرقام أسلحة الضباط:

نشرت جريدة الشعب التقرير التالي: "مواطن شردته الشرطة!، رفض التزوير فعذبوه ... وشكاهم فنفوه"

"بداية القصة أن سعد يعمل تاجر أسلحة وذخائر من مركز مطوبس بمحافظة كفر الشيخ ونظراً لطبيعة عمله فهو يتعرض للتفتيش بصورة دورية وقد تم تفتيشه لآخر مرة في ١٩٩١/٥/٤ ولم يثبت ضده ارتكاب أية مخالفات في أي مرة تفتيش لهذا فقد انتابته الدهشة عندما ذهب إليه كل من العقيد صبحي أبو المجد مأمور مركز مطوبس والمقدم محمود علي سعد رئيس وحدة المباحث وطلبوا منه وضع أرقام مزورة على أسلحة محلية الصنع لاستبدالها بأسلحة عدد من ضباط الشرطة كانوا قد تصرفوا في أسلحتهم بالبيع ورفض سعد القيام بهذا التزوير، بدأوا يمارسون ضغوطهم ضده وتماديا في السذاجة قام المذكور بالشكوى لوزير الداخلية ومدير مباحث أمن الدولة ورئيس مجلس الشعب.

ورأى بكوات الشرطة في شكاوى سعد ضيف الله وتضرره من تعرضهم له تجاوزاً يستدعي تأديبه، وفي ١٩٩١/٧/٢ قام المأمور ونائبه ورئيس وحدة المباحث والمعاون مع قوة من مركز مطوبس باقتحام منزل المواطن الساذج وكسر الباب وإتلاف محتويات المنزل وذلك في الثالثة صباحا ثم اقتادوه بملابسه الداخلية مقيدا بقيد حديدي وطافوا في الشوارع على هذه الصورة المهينة حتى وصلوا إلى مركز الشرطة، وفي المركز تعرض للضرب والكي وسائر التعذيب لإجباره على سحب شكاواه وعلى القيام بتزوير الأسلحة المطلوبة للسادة الضباط ولم يخرج من المركز إلا في ٧/٤/ ورغم إصاباته الظاهرة رفضت مستشفى مطوبس وكفر الشيخ استقباله، فلجأ إلى مستشفى الدمرداش يوم ٧/٧/ وأثبت التقرير الطبي إصابته بكدمات وسحجات منتشرة بالظهر وكدمات بالقدمين والفخذين وكي كهربي بباطن القدم وكدمة بالرأس وسحجات بالركبة اليمنى، والأهم من ذلك أنهم أغلقوا محله وهددوه بالاعتقال إن هو عاد إلى بيته وهكذا تحول سعد من مواطن ساذج إلى مواطن مشرد (١٩٩١/٨/١٣)" (٢٠).

١٩- التعذيب في قسم منيا البصل:

نشرت جريدة الأهالي الخبر التالي:

"تباشر نيابة منيا البصل مجموعة من التحقيقات في عشرات الشكاوى تقدم بها مواطنون حول ما جرى لهم بعد احتجازهم في سجن قسم منيا البصل دون مبرر قانوني لفترات طويلة تعرضوا خلالها للتعذيب، اتهم المواطنون الرائد هاني نوفل رئيس مباحث القسم ومساعده النقيب هشام عايدة، من بين الوقائع التي تضمنتها التحقيقات احتجاز قباري عبد المقصود منذ ٥ سبتمبر حتى الآن وشقيقه صابر الذي ذهب للسؤال عنه والقبض على أيوب حنا عطا الله دون اتهام، وقد أثبت المواطنون في بلاغاتهم إلى النيابة التعذيب الوحشي الذي تعرضوا له والذي أدى إلى إصابات جسيمة، يذكر أن الرائد هاني نوفل يشتهر في المنطقة بجولاته التي يحمل خلالها السوط في يده ويحيط به مجموعة من رجال الشرطة المسلحين ويجري أثناء الجولات القبض على المواطنين بصورة عشوائية (١٩٩١)" (٢١).

٢٠- تعذيب رجل حتى الموت:

نشرت صحيفة الوفد الخبر التالي: "اليوم محاكمة ثلاثة ضباط شرطة لقيامهم بتعذيب مواطن حتى الموت"

"تبدأ الدائرة ١٧ بمحكمة جنايات القاهرة اليوم محاكمة ثلاث ضباط شرطة بتهمة تعذيب مواطن حتى الموت داخل قسم الشرطة في يناير في العام الماضي، كان المتهم الأول وهو معاون مباحث قسم الظاهر قد ألقي القبض على علي مخلوف عبد العال أحمد واعتدى عليه بالضرب بمساعدة اثنين من زملائه وهما رئيس التحقيقات ورئيس المباحث، وجهت النيابة للمتهمين الأول والثاني تهمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد واحتجاز المجني عليه بدون إذن قضائي أو وجه حق، كما وجهت النيابة للمتهم الثالث رئيس المباحث تهمة التزوير في محررات رسمية واختلاس التقرير الطبي المبدئي وإخفاء جريمة وعدم الإبلاغ عنها، كشف تقرير الطبيب الشرعي أن المجني عليه مات متأثراً بالتعذيب الوحشي على أيدي الضباط الثلاثة وكانت قد فشلت المحاولات التي جرت في عهد زكي بدر السابق لمنع تقديم الضباط للمحاكمة (١٩٩٠/٣/١٧)" (٢٢).

٢١- التعذيب لعدم إصلاح سيارة الضابط:

نشرت صحيفة الشعب الخبر التالي: "شرطة بلقاس في خدمة الشعب تأخر الميكانيكي في إصلاح سيارة القسم فكسروا ذراعه"

"كان المواطن صالح عبد الله محمد الميكانيكي من بلقاس دقهلية يجلس في مكتب صلاح بيه مأمور مركز بلقاس بعد أن أصلح سيارته وبعد الدردشة والقهوة استدعاه محمود سلامة رئيس المباحث ومحمد فوده معاونه إلى مكتبهما وصل الضابطان إلى المكتب بعد قهوة وما هي إلا نظرة واحدة فقط إلى المخبرين المتواجدين والذين يزيدون على عشرة ... حتى انهالوا جميعا ضربا وسباً في المواطن المسكين وربطوا ذراعيه خلف ظهره وعلقوه على باب الحجرة وراحوا يسحبوه من قدميه، وعندما كان يصرخ كان المخبرون يضعون الأحذية في فمه وهم يواصلون الضرب في كل مكان مما أدى إلى كسر ذراعه اليمنى وخلع في الكتف، بعد انتهاء المخبرين من مهمتهم أجلسوه مدة حتى يسترد أنفاسه ودلكوا صدره حتى يفيق من غيبوبته ونقلوه إلى منزله حيث ألقوا به أمام باب شقته وانطلقوا ليأتوا بعدها بأيام ويسألوا عنه ويقولوا له: نحن متأسفون النمرة غلط، وتكمل والدته نسيمة سليمان القصة: قبل فجر اليوم التالي سمعت طرقا على باب الشقة فتحت الباب، فوجئت بابني جثة هامدة أمامي جريت استغيث بالجيران ذهبنا به إلى مستشفى بلقاس العام .. وعندما علم الطبيب ويدعى سعد القصة رفض علاج ابني ورفض كتابة تقرير طبي عدنا مرة أخرى للمستشفى في الصباح ... طلب الدكتور إشاعة وعمل تجبيس للذراع وعندما أخبرته أننا سنذهب للنيابة أخفى عنا الإشاعة، تضيف الأم أنني أنا وأسرتي وكل من يعرف ذلك الموضوع في حالة خوف وفزع شديد وعدم أمان فأي إنسان معرض لأن يأخذه ذلك الضابط محمود سلامة ومعاونه محمد فوده ويذيقه ألوان العذاب ثم يعتذر له!، ونسأل صالح عبد الله: ترى ما السبب في كل ذلك؟، هل كان لهم عندك خدمة ولم تنفذها؟، قبل هذه الحادثة بعشرة أيام جاءني محمود بيه سلامة وطلب مني إصلاح سيارته ولكني كنت مشغولاً ونظر إلي نظرة غضب وانصرف (١٩٩١)"(٢٣).

٢٢- تعذيب محامي داخل قسم الشرطة:

نشرت صحيفة الوفد الخبر التالي: "التحقيق مع ضباط قسم الدلنجات بتهمة تعذيب محام، نقابة المحامين بالبحيرة

تقاضي وزير الداخلية ومدير الأمن"

البحيرة . نبيل الحكيم: "بدأت نيابة الدلنجات بمحافظة البحيرة التحقيق مع مأمور قسم شرطة الدلنجات وبعض ضباط القسم بتهمة تعذيب محام داخل قسم الشرطة وكان فراج عبد العظيم المحامي قد توجه إلى قسم شرطة الدلنجات مع ثلاثة من موكليه ففوجئ بأمين شرطة يطرده من القسم وعندما افهمه المحامي بأنه جاء لأداء واجبه قام أمين الشرطة بصفعه على وجهه وقام أحد الضباط برتبة ملازم أول بركله بقدمه في بطنه كما شارك مأمور القسم في الاعتداء على المحامي كما قام بإلقاء كرنيه النقابة الخاص بالمحامي على الأرض وداسه بقدمه، تقدم محامو البحيرة ببلاغ إلى محمد أبو النجا مدير نيابة الدلنجات الذي أثبت الواقعة وأحال المحامي إلى المستشفى الذي أثبت في التقرير الطبي التعذيب الواقع عليه، وبدأ عبد المجيد علم الدين وكيل النيابة الكلية التحقيق تحت إشراف المستشار طلعت كحيل المحامي العام كما أقامت نقابة المحامين بالبحيرة دعوى مدنية ضد وزير الداخلية ومدير أمن البحيرة ومأمور قسم شرطة الدلنجات (١٩٩١/٨/٢١)" (٢٤).

٢٣- تعذيب سيدة دون تهمة:

نشرت جريدة الأهالي الخبر التالي: "دولة المباحث في زفتى"

"دون تهمة سحب ضابط مباحث زفتى هذه السيدة سنية متولي إلى الحجز، هناك تعرضت للضرب بالكرابيج وإطفاء السجائر في أماكن حساسة من جسدها بالإضافة إلى سيل السباب والشتائم".

"النيابة تحقق في جريمة مباحث زفتى"

كتب . أحمد نجم: "تبدأ اليوم الأربعاء نيابة زفتى برئاسة عاطف خليل وتحت إشراف المحامي العام لنيابات الغربية المستشار سامي يوسف في الاستماع لشهود واقعة التعذيب التي قام بها ضباط مباحث زفتى على سنية متولي يوم ١٣ أكتوبر الماضي بتجريدها من ثيابها وضربها بالكرابيج وإطفاء السجائر في أجزاء حساسة بجسدها، تقدمت المجني عليها بقائمة بأسماء شهود الحادث للنيابة لسماع أقوالهم مع توفير الحماية لهم بعد تهديدات المباحث لهم الأسبوع الماضي، من ناحية أخرى رفض مفتش التحقيقات بأمن الغربية العميد رجب الصعيدي لسماع أقوال المجني عليها وأبلغها بأنه أعد تقريراً بأقوالها والواقعة لوزير الداخلية كما قررت لجنة الدفاع عن الحريات بنقابة الغربية تكليف كل من المحاميين مسعد جمعة وأحمد منصور ورزق سلام وسيد زينة ومحمد عبد الرحمن ووائل السعيد وعلي عبد المنعم وفؤاد عزيز بالإضافة لعبد الحميد نايل من لجنة الدفاع عن الحريات بالقاهرة للدفاع عن المجني عليها وزوجها (١٩٨٨/١١/١٠)" (٢٥).

٢٤- ضباط أمن الدولة يستغلون سلطتهم للاستيلاء على الشقق:

نشرت جريدة الشعب الخبر التالي: "ضابطان بأمن الدولة يمارسان الإرهاب الخاص"

القاهرة: "العميد سمير عبد المنعم عبد الخالق وشقيقه العقيد محمد وكلاهما بمباحث أمن الدولة يمارسان الإرهاب والبلطجة ضد الأبرياء ... ثار نزاع بين شقيقتهما وإحدى جاراتها فقام ضباط أمن الدولة بالقبض على الجيران يوسف محمد أحمد خليل موظف وشقيقته المهندسة علية وبدور عبد الرازق لمدة ثلاثة أيام تعرضوا خلالها للإرهاب

والتهديد والسب، تقدم علاء عامر محامي المجني عليهم ببلاغ إلى النائب العام ضد ضابطي أمن الدولة وشقيقتهما ومأمور قسم شرطة الزيتون المتواطئ مع زملائه" (٢٦).

٢٥- مأساة قرية الكوم الأحمر:

اعتادت الشرطة في عهد مبارك القيام بحملات التأديب والتعذيب الجماعية ضد القرى حتى تذل عباد الله وتغرس في نفوسهم الرعب من النظام ورموزه، وحادثة قرية الكوم الأحمر التي نستعرضها هنا هي إحدى هذه المآسي التي تعيشها مصر كل يوم تحت حكم الإذلال والبطش (٢٧).

ونحن هنا ننقل بشيء من التفصيل ما نقلته جريدة الوفد عن هذه الجريمة البشعة مع تحفظنا على الصفات التي تصف بها الجريدة القضاء والقانون الوضعي مثل قولها القضاء العظيم والقانون العادل فهذا القانون قانون خارج عن الشريعة والقضاء به حكم بغير ما أنزل الله وقد بينا هذا الأمر بشيء من التفصيل في نشرتنا الأولى المسماة بـ "تحقيق التوحيد بجهاد الطواغيت سنة ربانية لا تتبدل" ولكننا ننقل كلام الجريدة كما هو من باب أمانة النقل:

"لم يكن للمذبحة المروعة التي ارتكبتها الشرطة في قرية الكوم الأحمر سبب سوى مشاجرة عادية وقعت بين ضابط شرطة يرتدي ثياب مدنية وسائق إحدى السيارات الميكروباس من أهالي المنطقة ووفقا لأقوال شهود العيان الذين أدلوا بعد ذلك بأقوالهم أمام محكمة أمن الدولة العليا فإن المشاجرة بدأت عندما تسابق ضابط الشرطة الذي كان يستقل سيارة خاصة مع آخرين وسائق الميكروباس إلى عبور الكوبري الموجود خارج قرية الكوم الأحمر بسيارته قبل الآخر في حوالي الساعة السادسة والنصف من مساء يوم الجمعة ٢٩ إبريل الماضي وقد اعترف زكي بدر وزير الداخلية أمس الأول أمام أعضاء مجلس الشعب بصحة ما نشرته الوفد وقت وقوع الأحداث عندما ذكر أن السبب كان مشادة بين ركاب سيارة ملاكي بينهم ضابط شرطة وبين ركاب سيارة أجرة خلافاً لما كانت الصحف الحكومية قد نشرته عن سبب الحادث نقلاً عن مصادر الأمن، وطبقاً لرواية الشهود تطورت المشادة إلى مشاجرة صفع خلالها ضابط الشرطة المتهم سائق الميكروباس على وجهه .. ولم يكن السائق عاثر الحظ يعلم في تلك اللحظات شخص المعتدي أو وظيفته لأنه كان يرتدي ثيابا مدنية فثارت ثائرته وثأر لكرامته المهدرة بصفعة مماثلة على وجه الضابط الطائش الذي سول له غروره أن يفتك بالسائق فأخرج مسدسه الحكومي في لمح البصر ليطلق الرصاص ولكن الطلقات استقرت في جسد سائق آخر تصادف مروره لحظة وقوع الحادث . وسقط المصاب عبد الرسول عبد المجيد خليفة غارقاً في بركة من الدماء .. ولم يتمالك شقيقه رمضان عبد المجيد الشهير بهراس نفسه عندما شاهد أخاه بين الحياة والموت فاندفع محاولاً الانتقام من الضابط وعاجله الأخير بضربة بمؤخرة سلاحه الميري في فمه مزقت شفته وحطمت أسنانه ورد هراس بآلة حادة أحدث بها عدة إصابات بجسد الضابط المعتدي .. وما لبثت قوات شرطة النجدة بالجيزة أن حضرت إلى المكان وبدلاً من نقل المصابين إلى المستشفى انقضت على الموجودين بالمكان في هجوم مسعور انتقاماً لإصابة الضابط واستخدمت القوات أسلحتها النارية خلال المعركة مما أسفر بالطبع عن سقوط المزيد من الضحايا ثم جاء دور مباحث أوسيم التي حاصرت المكان وألقت القبض على جميع الموجودين وتم نقل المصابين المستشفيات لعلاجهم.

وزير تطربه الملاحم:

وكان من المنتظر أن تنتهي الأحداث المؤسفة عند هذا الحد لاسيما وأن نيابة مركز إمبابة بدأت تحقيقاتها حول الواقعة ولكن زكي بدر وزير الداخلية شاء أن يجعل منها ملحمة أمنية من النوع الذي يطربه كما صرح ذات مرة في حديث تليفزيوني فأصدر أوامر مشددة طبقا لاعترافه الأخير أمام مجلس الشعب أمس الأول باقتحام القرية وضبط المئات من أبنائها وتفتيش مساكنها بعبارة أخرى كان قراره هو ضرورة حشد القوات اللازمة لتأديب أهالي القرية المسكينة بسبب مشاجرة عادية تحدث عشرات من نوعها كل يوم !!، وهكذا داهمت جيوش الرعب المركزي وقوات الأمن ومباحث أمن الدولة والمباحث الجنائية والقوات الخاصة وفرق الكاراتيه المدججة بالمدافع الرشاشة والبنادق الآلية والهراوات والكرابيج والقنابل المسيلة للدموع والعصي الكهربائية والخيزرانات وغيرها من أدوات البطش والتنكيل القرية الوديعة الغافلة مع الخيوط الأولى لفجر يوم السبت ٣٠ إبريل الماضي أغلقت الجحافل الجرارة جميع منافذ القرية والطرق المؤدية إليها وقطعت التيار الكهربائي عنها وفرضوا حظر التجول في جميع شوارعها.

الدستور تحت أقدامهم:

وبدأت على الفور أحداث المذبحة المروعة التي انتهكت فيها كل القيم والمبادئ والأعراف الدينية والإنسانية ..استباحت قوات الحملة البربرية حرمات منازل القرية ومساجدها السبعة بلا وازع من دين أو ضمير اقتحمت المساجد بالأحذية وحطم الضباط والجنود المصابيح ومزقوا المصاحف الموجودة بها اعتدوا بالضرب والجلد على أئمتها بعد أن قامت القوات بتفتيشها، ثم تضيف الجريدة: لم يجد الضباط والجنود في عروقهم بقايا من نخوة الرجال أو شهامة الفرسان ليستروا عورات أخواتهن في الله والوطن ولم يتورعوا من جلدهن بالسياط مع أطفالهن وأزواجهن المغلوبين على أمرهم كانت القوات الغاشمة تتفنن في ألوان التعذيب وصنوف البطش والانتقام من الأهالي الأبرياء العزل لم يفلت من المذلة والهوان كهل ولا طفل ولا امرأة ..فالكل سواء تحت سياط الطغاة وهراواتهم وأحذيتهم، ولم يكن مسموحا لأحد من الضحايا بأن يفتح فمه بكلمة حتى ولو كانت سؤالاً بريئا عن سبب كل هذا البلاء الذي حل على رؤوس الجميع !!! بل كان الويل كل الويل لمن يجرؤ على مجرد الاستغاثة بصوت عال !! ولم تنس الحملة الهمجية المسعورة أن تمارس هوايتها الشاذة في إتلاف كل ممتلكات الضحايا من سيارات وجرارات زراعية وأدوات منزلية ونهب مصوغات وحلي النساء وكل ما عثروا عليه داخل المنازل والمتاجر من نقود وأطعمة !! ويكفي أن نذكر أن القوات الغاشمة دمرت أكثر من ٨٤٠ سيارة وجراراً زراعياً يمتلكها أهالي القرية البالغ تعدادهم ٢٥ ألف نسمة.

جرائم الشرطة البشعة في رمضان:

ولم تكتف قوات العدوان الغاشم بكل ما ارتكبته من فظائع وموبقات داخل القرية الذبيحة فاعتقلت أكثر من ٥٥٠ شخصاً من أهالي القرية بينهم عدد كبير من النساء والأطفال وقامت بترحيلهم محشورين في اللوريات إلى جهنم طريق القاهرة الإسكندرية الصحراوي ونقصد به معسكر قوات الأمن بالكيلو عشرة ونصف، ولم يشفع للمعتقلين صيامهم في شهر رمضان المبارك ولا الجراح التي أثخنتهم من جراء السحل الذي تعرضوا له على مدى يومين كاملين داخل قريتهم فكان الضباط والجنود يبتكرون كل جديد ورهيب من ضروب الفتك والإيذاء البدني والمعنوي للضحايا، شتائم وبذاءات يعف القلم واللسان عن ذكرها .. التعليق من الأيدي والأرجل لساعات طوال

الضرب بالهراوات والكرابيج الصفع والركل، إجبار الضحايا على الزحف مسافات طويلة بعد تجريدهم من جميع الملابس حتى ما يستر العورات !! بل بلغت سفالة الزبانية وانحطاطهم حداً جعلهم يتلذذون بوضع العصي في أدبار الرجال وإجبار بعضهم على الاعتداء على البعض الآخر وإرغام النساء على سب أزواجهن بألفاظ غاية في البذاءة بهدف إذلال الجميع وتحطيم رجولتهم واحترامهم لذويهم !! أيضاً كانوا يتعمدون تكديس أعداد كبيرة من الرجال والنساء عرايا في عنابر ضيقة للغاية حتى يستحيل على أي منهم النوم أو الجلوس أو حتى التنفس واستنشاق الهواء النقي !!!

وحاولت أجهزة الأمن تلفيق تهم التجمهر ومقاومة السلطات وتخريب الأموال العامة .. إلى آخر هذه التهم المطاطة التي تأخذ بخناق المواطن المسكين في مثل هذه الحالات لعدد كبير من أهالي القرية البائسة بالإضافة إلى مئات زعمت وزارة الداخلية أنها قامت باعتقالهم طبقا لقانون الطوارئ، ويهمنا الآن أن نذكر وزير الداخلية بأمرين تهرب من التعرض لهما في معرض رده على استجواب النائب الوفدي علي سلامة عن مذبحة الكوم الأحمر .

الإفراج عن المعتقلين:

الأمر الأول هو قرارات القضاء المصري العظيم بالإفراج الفوري عن جميع أهالي قرية الكوم الأحمر المعتقلين على ذمة الأحداث ورفض اعتراض وزير الداخلية على قرارات الإفراج وهو موقف مشرف لابد من تسجيله لقضاة مصر الأحرار، ومما يثير السخرية أن وزير الداخلية ماطل كعادته مع جميع المعتقلين في إخلاء سبيل الأهالي تحدياً لقرارات القضاء رغم ما زعمه أمس الأول من احترامه لأحكام وقرارات القضاء !! ولا عجب فالرجل لا ينكر أنه يتوسع في استخدام قانون الطوارئ وإن كان يزعم أنه يفعل ذلك من أجل الصالح العام !!! .

الحكم التاريخي ببراءة المتهمين:

الأمر الثاني هو ذلك الحكم التاريخي الذي أصدرته محكمة أمن الدولة العليا مؤخراً ببراءة جميع أهالي قرية الكوم الأحمر المتهمين في الأحداث وعددهم ٣٠ شخصاً من التهم التي لفقتها لهم أجهزة الأمن ... نود أن نؤكد أن هذا الحكم التاريخي يعد صفحة جديدة مشرقة أضافها القضاء المصري العظيم إلى سجله الحافل في حربه المقدسة ضد القهر والظلم والطغيان ..

ولم يكن سبب البراءة هو ما ادعاه وزير الداخلية من أن المتهمين قدموا إلى المحكمة محضرا اعتذر فيه أهالي القرية لقيادات الداخلية عما حدث وتنازلت فيه تلك القيادات عن حقها .. فتلك مغالطة صارخة يحاول زكي بدر من خلالها التشكيك في الأسباب الحقيقية للحكم التاريخي، والحقيقة أن محكمة أمن الدولة العليا برئاسة المستشار مدحت شلبي وعضوية المستشارين سعد عبد الواحد ومحمود الخازندار استندت في حكمها العادل إلى حقائق الأحداث والوقائع التي طرحت عليها والتي تثبت بصفة قاطعة الفظائع والممارسات الوحشية التي ارتكبتها الشرطة في الكوم الأحمر ضد الأهالي الأبرياء، كما قدم الدفاع عن الأهالي أدلة قاطعة على تلفيق الاتهامات للأهالي وكذب ادعاءات وزارة الداخلية .. وأكدت المحكمة في حيثيات الحكم أن حقوق المواطنين وكرامتهم أولى بالرعاية والإيثار من رجل الشرطة .. وكان من نتيجة الحملة الغاشمة على الكوم الأحمر أن تقدم ٢٥ من أعضاء الحزب الوطني بالمنطقة باستقالة جماعية من الحزب احتجاجاً على جرائم الشرطة البشعة كما تضارب نائبان بالحزب الوطني في

مجلس الشعب بالأحذية بسبب خلافهما حول تجاوزات الشرطة (١٩٨٩/٢/٢٢) (٢٨).

٢٦- حادثة عين شمس:

ذكرت صحيفة الوفد التقرير التالي: "مذبحة عين شمس"

"وننتقل الآن إلى منطقة عين شمس التي شهدت خلال ٥ شهور فقط مذبحتين مروعتين أسفرتا عن مصرع ٩ من المواطنين وإصابة المئات برصاص زبانية زكي بدر الذي اعترف مؤخراً بإصراره على تصفية أعضاء الجماعات الإسلامية جسدياً بل ذهب الوزير في تصريحاته لمجلة الوطن العربي منذ أسبوعين فقط إلى حد القول بأنه لا يؤمن بالحوار مع الجماعات الإسلامية وإنما الحل الوحيد هو ضربهم في المليان وفي سويداء القلب!! أيضاً اعتقلت أجهزة الأمن أكثر من ٩٠٠ شخص خلال أحداث أغسطس ثم ديسمبر الماضيين وكان من بين المعتقلين عدد كبير من زوجات وأمهات أعضاء الجماعات الهاربين والمطلوب اعتقالهم وأطفال المتزوجين منهم كرهائن لإجبار الآباء على تسليم أنفسهم !! ويمكننا أن نوجز أحداث أغسطس الدامي في السطور التالية وطبقا لما جاء بتحقيقات نيابة أمن الدولة العليا حول الأحداث وأقوال المواطنين المصابين وشهود العيان.

البداية اقتحام مسجد آدم:

عقب صلاة المغرب يوم الجمعة ١٢ أغسطس عقدت الجماعة الإسلامية بعين شمس ندوتها الأسبوعية وسط حصار أمني مفاجئ شاركت فيه آلاف من القوات التابعة لمختلف أجهزة الأمن وبدا واضحاً أن قيادات وزارة الداخلية تعتزم فعل شيء ما، يؤيد ذلك أن مسجد آدم بالذات سبق اقتحامه عدة مرات خلال العامين الماضيين وأن ندوة ١٢ أغسطس تأتي في أعقاب حادث مصرع الهاربين من ليمان طرة عصام القمري ثم خميس مسلم وإصابة ثالثهما محمد الأسواني برصاص الشرطة وقد اعترف وزير الداخلية فيما بعد في تصريحاته للصحف الحكومية بوجود محضر تحريات عن بعض الموجودين بالمسجد، وطلبت الشرطة من النيابة الإذن بضبطهم وهكذا انتهزت الشرطة فرصة الندوة الأسبوعية لتحاول اقتحام المسجد والقبض على أعضاء الجماعة الإسلامية الموجودين داخله فرفض الموجودون بالمسجد الخروج وأغلقوا أبواب المسجد لمنع الضباط والجنود من اقتحامه بأحذيتهم كعادتهم في المرات السابقة، فلجأت القوات إلى أخس الوسائل وأشدها جرماً وتحديا لقداسة بيت الله وحرمته وحطمت نوافذه وألقت من خلالها عددا من القنابل المسيلة للدموع والقنابل الحارقة داخل المسجد لإجبار الموجودين به على الخروج وبالطبع اضطر هؤلاء إلى فتح الأبواب لمغادرة المسجد خشية الاختناق بالغاز، وبمجرد فتح الأبواب اندفع الضباط والجنود داخل المسجد بأحذيتهم الغليظة وقلوبهم المتحجرة وأطلقوا الرصاص على الموجودين بالداخل بلا تمييز وكان هذا العمل الإجرامي كافيا لإثارة أهالي المنطقة الذين انضموا تلقائياً إلى أعضاء الجماعة الإسلامية ضد عدوان الشرطة فاتسع نطاق الاضطرابات حتى شمل المنطقة بأسرها وجن جنون كلاب السلطة فصدرت الأوامر بإطلاق الرصاص والضرب في المليان في جميع الاتجاهات وعلى جميع الأهالي بلا تمييز وتساقط الضحايا من الأطفال والنساء والشيوخ والشباب وامتلأت الشوارع والبيوت بالجرحى والقتلى الغارقين في دمائهم كما امتلأت لوريات الشرطة بمئات المعتقلين وكان من الطبيعي أن يرد الأهالي على العدوان الغاشم، فألقت النساء والأطفال الحجارة على قوات الاحتلال المركزي من شرفات ونوافذ المنازل وأصيب ضابطان وأربعة جنود وتوفي الضابط محمد زكريا متأثراً بإصابته

بحجر في رأسه ألقته أم ثائرة من أعلى سطح منزلها لأنها شاهدت طفلها الوحيد على الأرض يتلوى من الألم وسط بركة من الدماء لإصابته برصاص أحد الضباط كما أحرق بعض الثائرين سيارتين للشرطة انتقاما للمذابح الوحشية التي تعرض لها المواطنين الأبرياء ... وبالطبع فرضت أجهزة الأمن حظر التجول في جميع شوارع المنطقة ودفعت وزارة الداخلية بأعداد هائلة من القوات التابعة لمختلف أجهزتها لتأديب المنطقة بأسرها كالعادة !!! .

أذاقت القوات على مدى أسبوع كامل أهالي المنطقة كل ما يخطر على البال من أنواع البطش والانتقام والتنكيل وتعرض المعتقلون لمذابح وحشية داخل أقسام الشرطة والسجون والمختلفة التي تم توزيعهم عليها.

أما عن الحادثة الثانية في ديسمبر فتذكر الصحف أن زكي بدر قد انتهز فرصة ورود بعض المعلومات عن مسيرة سلمية تنوي الجماعة الإسلامية تنظيمها إلى القصر الجمهوري بالقبة للإعراب عن تأييدها للانتفاضة الفلسطينية البطولية في الأراضي المحتلة واستنكار المذابح الإسرائيلية البربرية هناك فأصدر أوامره لقواته باقتحام مسجد آدم قبل صلاة الفجر يوم الأربعاء ٧ ديسمبر واعتقال كل من بداخله كما أمر بشن حملة اعتقال واسعة النطاق لجميع أعضاء الجماعة الإسلامية في مناطق عين شمس والمطرية والألف مسكن ومساكن عين شمس، وبالفعل داهمت جحافل الأمن المناطق المذكورة ومسجد آدم واعتقلت أكثر من ١٨٠ شخصاً وخرجت وزارة الداخلية وصحف الحكومة ببيان مشبوه يتضمن اعترافاً بالحملة على عين شمس واعتقال عشرات من أعضاء الجماعة الإسلامية وزعم البيان أنه قد تم ضبط منشورات وأسلحة بحوزة بعض المعتقلين !!! كما اعترف البيان بأن قوات الشرطة أغلقت مسجد آدم وأنها تواصل تمشيط المنطقة بحثا عن أعضاء الجماعة الإسلامية المطلوب اعتقالهم ولكن البيان لم يذكر اعتقال النساء من زوجات وأمهات وأقارب الهاربين وأطفالهم كرهائن لإجبارهم على تسليم أنفسهم ولم يذكر أيضاً ما تعرضوا له من تعذيب وحشي ليعترفوا بأماكن ذويهم !! .

مقتل عصام شمس:

وفي تطور سريع للأحداث طعن بائع بسوق عين شمس المقدم عصام شمس وكيل مباحث شرق القاهرة بمطواة في صدره أثناء مروره بسوق إبراهيم عبد الرازق وهو أحد أشهر أسواق المنطقة وفر المتهم هارباً بينما نقل الضابط إلى مستشفى هليوبوليس حيث توفي عقب وصوله متأثراً بإصابته .. وفور وقوع الحادث تم فرض حظر التجول في جميع شوارع المنطقة وشنت حملة اعتقالات واسعة على المشتبه في صلتهم بالحادث وقد تردد بين أهالي المنطقة أن هناك عدة أسباب لمصرع الضابط منها أنه كان على رأس المتهمين بتعذيب المعتقلين في سلخانة قسم عين شمس عقب أحداث أغسطس الأسود وأنه شارك أيضاً في اعتقال عشرات من أبناء المنطقة قبيل مصرعه بليلة واحدة ويمكن لمن يحاول نفي التعذيب المروع للمواطنين داخل سلخانة قسم عين شمس أن ينتقل إلى هناك ليرى كيف يتعامل الضباط مع المواطنين وحينذاك سيعرف السبب في تكرار محاولات اغتيال الضباط .

مظاهرات الأطفال احتجاجاً على المذبحة:

وأبى أطفال مدرسة الحرية الإعدادية إلا أن يعبروا عن ثورتهم وسخطهم على المذابح الهمجية التي دارت جهاراً نهاراً في شوارع المنطقة المنكوبة عقب مصرع الضابط فنظموا مظاهرة صاخبة داخل مبنى المدرسة احتجاجاً على الممارسات الوحشية وكان رد فعل المظاهرة لدى تلاميذ زكي بدر أمراً لا يمكن تصوره فضلا عن قبوله اقتحموا

المدرسة وأطلقوا داخلها القنابل المسيلة للدموع لتفريق الأطفال الشجعان واعتدوا عليهم بلا رحمة أو إنسانية بالضرب بالهراوات والعصي الغليظة والعصي المكهربة واعتقلوا ٣١ طفلًا منهم وأصابوا العشرات بجراح بالغة !!! وصدرت الأوامر بإلغاء الفترة المسائية في جميع مدارس المنطقة وتم تعيين قوات من مباحث أمن الدولة لمراقبة المدارس ومنع الأطفال من التظاهر والثورة احتجاجاً على الظلم والقهر والطغيان.

اعتقال النساء:

وكان للنساء نصيبهن المقسوم من البطش والتنكيل فقد أمر الوزير الشهم باعتقال ٣٠ سيدة وفتاة من أمهات وزوجات وشقيقات قيادات الجماعات الإسلامية الهاربين ... وعقب تعذيب مروع تعرضن له في سلخانة عين شمس تم نقلهن إلى جهنم لاظلوغلي إدارة مباحث أمن الدولة حيث تم تجريدهن من ملابسهن وتعرضن للصفع والركل وألوان السباب البذيء الهابط وهددهن الضباط بتحريض جنود الأمن المركزي على اغتصابهن وتلفيق قضايا مخلة بالشرف لهن إذا لم يرشدن عن أماكن اختباء ذويهن.

ضحايا الموقعة الثانية:

وأثبتت تحقيقات النيابة أن المتهم بقتل عصام شمس هو بائع بطاطين بسوق عين شمس اسمه شريف محمد أحمد كان قد استقال من عمله كمعاون لمدرسة بمصر الجديدة، وكان السوق الذي يعمل فيه قد تعرض أكثر من مرة لغزوات الشرطة واعتدى عليه بعض ضباط المباحث بالضرب المبرح عدة مرات وسبق اعتقاله في أحداث أغسطس الأسود وتعرض لتعذيب وحشي في سلخانة عين شمس وكانت نهاية الأحداث تمثيلية سيئة الأداء والإخراج قامت فيها أجهزة الأمن بدور المحقق والقاضي والجلاد في آن واحد، وقتلت المتهم شريف محمد أحمد ومعه آخرين هما خالد إسماعيل وأشرف درويش رمياً بالرصاص، ثم زعمت وزارة الداخلية في بيان أصدرته أن القتلى الثلاثة قاوموا الشرطة أثناء القبض عليهم لمدة ثلاث ساعات في أحد شوارع شبرا رغم عدم إصابة جندي أو ضابط واحد بطلقة !! كما زعم البيان أنه قد تم العثور على بعض الأسلحة بجوار جثث القتلى الثلاثة أيضاً، قتل أحد قيادات الجماعة الإسلامية بالمنطقة ويدعى جابر محمد أحمد وادعت الشرطة كالعادة أنه قاوم السلطات وحاول قتل أحد الضباط فاضطرت القوات إلى إطلاق الرصاص عليه (١٩٨٩) (٢٩).

٢٧- أحداث أبو حماد:

في مساء السبت ١٩٩٢/٩/٢٦ اشتعلت مدينة أبو حماد بمحافظة الشرقية بانتفاضة شعبية عارمة حطمت الجماهير فيها أقسام الشرطة والمباني الحكومية احتجاجاً على مقتل خباز يدعى محمود عبد الرحيم برعي بعد تعرضه للتعذيب في مخفر الشرطة.

وبدأت القصة بمشاجرة بين محمود عبد الرحيم برعي والشرطي منصور صالح محمد لأن الخباز طلب من الشرطي أن يقف في الصف ويلتزم بدوره في شراء الخبز، ولكن لأن الشرطة سادة الشعب استنكف هذا الشرطي البسيط أن يساويه الخباز ببقية الناس الأرقاء.

فاستدعى الخباز إلى الشرطة حيث ضرب حتى الموت حتى يكون عبرة لغيره من العبيد الذين ينسون قدرهم،

وأصدرت الشرطة بياناً ذكرت فيه أن الخباز قد تصالح مع الشرطي وأنه قد مات نتيجة لمرضه بهبوط في القلب، ولكن الشعب في أبي حماد لم يقبل هذه المذلة وانتفض محطما مباني الحكومة، استدعت الحكومة قوات مكافحة الإرهاب التي اعتقلت المئات ذكرت الصحف أن بينهم ٤ في حالة خطيرة (١٩٩٢/٩/٢٨) (٣٠).

وفرضت قوات الحكومة حظر التجول على مدينة أبي حماد لعدة أيام من الساعة الثامنة مساء إلى الصباح، وقالت صحيفة الوفد وقال مواطنون لمندوب الوفد من مستويات مختلفة: أن مأمور مركز الشرطة هو المتسبب الوحيد في هذه الاضطرابات لسوء معاملته للأهالي وقسوته معهم لدرجة أنه كان بإمكانه السيطرة الكاملة على الأحداث في برهة واحدة لو أنه امتص غضب المواطنين المتظاهرين ولكنه للأسف الشديد وجه إليهم السباب والشتائم، فانفجر بركان المواطنين وأشعلوا على الفور النيران في مركز الشرطة والسيارات المحيطة به، ولقد تعمدنا عدم نشر أسماء المتحدثين من شاهدي الأحداث والاضطرابات بناء على رغبتهم حتى لا يكونوا في زمرة المقبوض عليهم حيث لا تزال عمليات التمشيط الواسعة من رجال الأمن تجتاح المدينة للقبض على المزيد من المواطنين.

أحد المواطنين قال: إن ما حدث اليوم في أبو حماد هو نفسه ما حدث في ادكو بمحافظة البحيرة، والسبب الرئيسي وراء الحادثين هو قسوة رجال الشرطة، فهل هم مأمورون من الحكومة بإتباع هذه السياسة الطائشة، التي تضر ولا تنفع وتزيد من الغضب في القلوب والسخط على الحكومة وحزبها الحاكم، ويضيف المواطن الذي يعمل طبيباً بالمدينة أن الأحداث لن تنقطع طالما أن القسوة قائمة من رجال الشرطة، وأمس كانت في ادكو واليوم في أبو حماد وغداً في المكان الفلاني بمحافظة كذا (٣١).

وقد أصدرت جماعة الجهاد بياناً بهذه المناسبة أثبتناه في ملاحق الكتاب.

٢٨- أحداث ادكو:

في النصف الأول من أغسطس ١٩٩٢ تقدم أحد التجار بشكوى ضد أحد خصومه ويدعى سعيد جعبوب لضابط مباحث مركز ادكوا النقيب سامح أبو شادي واستطاع أن يوصي الضابط المذكور بالضغط على سعيد جعبوب فقام النقيب سامح أبو شادي بضرب سعيد في القسم ضرباً مبرحا مما نتج عنه وفاة جعبوب.

وما أن تسرب الخبر لأهالي المدينة حتى انفجرت المدينة وقام الأهالي بمحاصرة قسم الشرطة وتدمير السنترال والمخبز الآلي واستراحة رئيس مجلس المدينة وغيرها من المباني الحكومية، وكان رد الحكومة في منتهى العنف فأرسلت قوات الأمن المركزي التي أطلقت النيران على المتظاهرين فقتلت وأصابت العشرات واعتقلت المئات.

ثم حاولت الحكومة عقد مؤتمر صلح مع الأهالي ولكن المؤتمر انتهى إلى ثورة ضد الحكومة الباغية (١٩٩٢/٨)(٣٢).

٢٩- الشرطة تحاول اغتصاب امرأة:

قالت صحيفة الوفد على لسان محررها أسامة هيكل: "من شاهيناز لنجوى"

"جريمة نكراء ارتكبها اثنان من أمناء الشرطة في رمضان الماضي، قام أحدهما ويدعى مدحت بالاقتراب من

سيدة تدعى نجوى في الثانية عشرة ظهر يوم ٢٤ مارس الماضي ... طلب منها إثبات شخصيتها فأبرزت بطاقتها الشخصية، طلب منها التوجه معه لقسم الشرطة على بعد خطوات من ميدان روكسي الذي حدثت فيه الواقعة، ورفض انتظار زوجها ... توجهت معه بالفعل على بعد خطوات بشارع القبة لتكتشف أنها تدخل مكاناً خاصا وأنها ليست في قسم شرطة وطلب مدحت من السيدة أن تكشف كتفها أمامه لشكه في أنها مسجلة بمباحث الآداب كل هذا والسيدة تحاول أن تتماسك أو تتظاهر بذلك وبعد أن اكتشفت نيتهما في الاعتداء عليها حاولت الهرب عدة مرات من خلال تفاصيل مؤسفة ولا يمكن نشرها، ولكنها مسجلة في ملف القضية ١١٣ كلي عليا لسنة ١٩٩٢ بالنيابة العسكرية، تعرضت؛ نجوى لأبشع أنواع السباب والضرب، تجمع عدد من المارة ولتدارك الأمر قام أمينا الشرطة بإفهام المواطنين أن نجوى لصة وتم ضبطها وتحاول سرقة بعض السيارات ... وأعادوها لهذا المكان الخاص لحين حضور سيارة الشرطة .. ولكن الناس لم تقتنع وأصروا على متابعة الموقف .. واستطاعت نجوى الهرب من قبضة الأمينين وتوجهت إلى زوجها الذي اصطحبها لقسم الشرطة وحرر محضراً بالواقعة ثم أثبت الكشف الطبي أن الضرب المبرح الذي تعرضت له نجوى قد أثر على الغضروف الذي أجرت فيه عملية جراحية قبل شهور من هذه الواقعة، قامت المحكمة العسكرية بإصدار حكمها في ٣٠ مايو الماضي بحبس المتهم الأول مدحت سنة مع الشغل والنفاذ وحبس المتهم الثاني عامر ١٠ شهور .

ونحن لا نعترض على أحكام القضاء ولا نهدف إطلاقاًً للإساءة إلى سمعة جهاز الأمن ولكننا نطرح تساؤلات مهمة .. هل هذه الأحكام تكفي لردع رجلي أمن ارتكبا فعلاً يخل بالأمن وحاولا اغتصاب سيدة مصرية في وضح النهار؟، وهل يعود هذان الأمينان إلى عملهما في حماية الأمن مرة أخرى؟ (١٩٩٢/١٢/٥)" (٣٣).

وهذا الحدث يدل على نظرة رجال الشرطة إلى عوام الشعب على أنهم نهب مباح يستبيحون ضربهم وتعذيبهم وحتى محاولة اغتصاب نسائهم.

٣٠- كتبت صحيفة النور الشكوى من المواطن عادل سيد أحمد بعنوان:

"ما جريمتي يا وزير الداخلية؟"

"أصيب أحد جيراني يوم الأحد الماضي أثناء عمله إصابة شديدة استدعت أن آخذه أنا ومجموعة من الجيران في سيارة إلى مستشفى ملوي وعلى باب المستشفى فوجئت بمجموعة من الضباط والجنود يأخذوني دون بقية من كانوا معي لأنني ملتح في سيارة الشرطة إلى قسم شرطة دير مواس حيث قاموا بتغطية عيني وسألوني عن بعض الشباب من مدينة ديروط فلما نفيت معرفتي لهم قاموا بتعذيبي وضربي في أجزاء متفرقة من جسدي وسبي بألفاظ بذيئة ومازلت حتى الآن أجد صعوبة في السير على قدمي من أثر التعذيب وقد هددوني بالاعتقال لولا أن جاء الأستاذ جمال عبد الهادي المحامي وضمنني أمامهم وأخذوا على أهلي تعهد بأن يقوموا بحلق لحيتي وفعلاً قام أبي وأخي وعمي بحلق لحيتي مما أصابني بحالة نفسية سيئة مما يجعلني أسأل وزير الداخلية ما جريمتي حتى يفعل بي كل هذا؟ وهل الملتحي مدان في مصر بلد الأزهر لمجرد التمسك بسنة النبي صلى الله عليه وسلم (١٦/١٢/ ١٩٩٢)" (٣٤).

٣١- وذكرت صحيفة الشعب تحت عنوان:

"آخر خبر"

قالت: "أكد أحدث تقرير للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان ارتفاع عدد من تعرضوا للتعذيب في معسكرات الأمن المركزي بالصعيد إلى ٣١٥ مواطناً وأن شهر يوليو فقط شهد تعذيب ١٢٥ مواطناً، وأشار التقرير إلى وجود ثلاثة معسكرات لقوات الأمن المركزي يجري فيها التعذيب بصورة وحشية وهى معسكرات أبنوب بأسيوط ومعسكر قنا ومعسكر الفيوم بالإضافة لمعسكرين محدودين في الغردقة وبني سويف، وتناول تقرير المنظمة نماذج من ضحايا هذه المعسكرات حيث تعرض محمد بكري الشيخ والذي اعتقل عام ١٩٩٠ للتعذيب على مدار أسبوع بأساليب تتراوح بين الضرب بالأسلاك والكابلات الكهربائية، وذكر التقرير حالة المواطن أسامة بهي الدين محمود والذي اعتقل في نوفمبر ١٩٩١ واحتجز في زنزانة مظلمة ليس بها أي منافذ للتهوية وتعرض للصعق بالكهرباء في أجزاء حساسة من جسده (١٩٩٢/١٢/١٥)" (٣٥).

٣٢- غزو إمبابة:

إمبابة حي شعبي يقطنه ما يزيد عن مليون نسمة، يقع بمدينة الجيزة ضمن مدينة القاهرة الكبرى، تعرض هذا الحي لغزو مسلح من قبل قوات الإرهاب الحكومية (الشرطة المصرية) وذلك يوم ١٩٩٢/١٢/٨ .

قالت صحيفة الوفد المحاربة للإسلام: كتب . صلاح الدبركي: "قامت أمس قوات كبيرة تضم ١٥٠٠ ضابط و١٢ ألف جندي تساندهم العربات المصفحة والأسلحة الآلية بحملة لتحرير حي إمبابة من العناصر المتطرفة والمشتبه فيهم والمسجلين، ضمت الحملة قوات خاصة من الأمن المركزي والمباحث الجنائية وفرق الأمن والمباحث العامة ومصلحة الأمن العام، بدأت الحملة في الساعات الأولى من صباح أمس وشملت أحياء دائرة قسم إمبابة والمناطق المتاخمة لها ومنها عزبة المفتي وأرض الحداد وأرض المعسكر والطريق الدائري .. تمكنت الحملة من ضبط ٢٥٨ شخصاً منهم ٨٨ من العناصر المتطرفة و ٧٤ من المشتبه في تطرفهم دينياً وتم ضبط قضيتي اتجار في المواد المخدرة وقضية تزييف عملة و١٥ مسجلاً خطراً، كما قامت القوات بمداهمة ٣٨ بؤرة تتمركز بها العناصر المتطرفة، وتمت مداهمة العديد من المساجد والزوايا التي يتردد عليها المتطرفون" (٣٦).

وقالت صحيفة الشعب في وصف أحداث الغزو: "إمبابة الرعب"

انتشر الفزع بين أهالي إمبابة بعد أن اقتحمت قوات الأمن المنطقة يوم الثلاثاء الماضي واعتقلت أعداداً تتراوح ما بين ٣٥٠ و٥٠٠ وأطلقت الرصاص الحي في الشوارع واقتحمت المنازل وعدداً كبيراً من المساجد تحت زعم البحث عن المتطرفين والخارجين عن القانون.

"(١٩٠) أسرة تزحف على الأرض"

ويروي الأهالي أحد المشاهد المؤسفة قائلاً: انتشرت قوات الأمن على طول شارع محمد حسن المتفرع من شارع الاعتماد واقتحموا كل المنازل الموجودة في الشارع وأمروا كل الأسر أن ينزلوا إلى الشارع، ١٩٠ أسرة تقريباً، ولم يتركوا حتى النساء وقد اضطر عدد من الأهالي أن ينزل بالملابس الداخلية، ثم أمر الأمن الأهالي بأن يقوموا برفع أيديهم إلى أعلى وعمل تمرين القرفصاء والزحف على الأرض!!!.

ويقول أحد الأهالي: "وقام الأمن بتكسير الأثاث والثلاجات والتليفزيونات كما وجه أفظع الشتائم لنا، فعلى سبيل المثال قال أحد الضباط لنا: ؛ يا ولاد الكلب خلو "جابر" ينفعكوا، وقد تكررت هذه المشاهد في البوهي والقشلاوي والجزائر ورصيف أسعد والاعتماد .. تقول سيدة يزيد عمرها عن ٥٠ عاماً: كنت نائمة وأولادي بنتان بجانبي على السرير بالإضافة إلى والدهم المريض ففوجئت بطلقات الرصاص واقتحام عدد كبير من قوات الأمن الشقة فصرخت: لماذا تضربونا بالنار هل أمركم الإسلام بذلك؟، وتقول السيدة التي لم تستطع أن تحبس دموعها ثم أمروا البنات أن ينهضوا بملابس النوم ثم كسروا دولاب الفضية وشتمونا بأفظع الألفاظ وسألوني أين ياسر؟، قلت لهم مفيش حد اسمه ياسر فتركوني بعد فترة ورحلوا".

وقد واصلت قوات الأمن حملاتها المكثفة في كل المنطقة تقريبا .. ففي يوم الخميس وفي الساعة الرابعة عصرا انتشر أكثر من ١٠٠ جندي في منطقة أرض الجمعية واتجهوا إلى شارع النصر ونشروا حالة من الرعب بين الأهالي وقاموا باعتقال كل من يشتبه فيه، حيث يؤكد أحد الأهالي أن الذي تظهر على جبهته علامة الصلاة تكون كافية لاعتقاله (٣٧).

٣٣- إجبار مواطن على التجسس على المتدينين:

نشرت صحيفة النور هذه الشكوى المقدمة من فريد عبد العال سيف ضابط بحري سابق من سمنود بمحافظة الغربية، فتحت عنوان: "تعذيب ضابط بحري"

قال الشاكي: "في ظهر يوم ١٩٩٢/١٠/٢٩ فوجئت باستدعائي من طرف السيد رئيس مباحث سمنود حيث طلب مني العمل كمرشد عن بعض الشباب الملتزم وتربطني بهم علاقات تجارية ودينية رفضت وغادرت المكتب فوراً، وفي مساء ١١/٣ فوجئت بقوة من المخبرين والجنود تقتحم مكتبي بمدينة سمنود ويقبضون على مع تحطيم المكتب وسرقة ما به بحجة أنني هارب من أحكام بالسجن ولم يشفع لي أنني كنت ضابطاً بالقوات البحرية، تم اقتيادي إلى إدارة البحث الجنائي بالمحلة الكبرى وتعريتي من ملابسي وتعليقي في سقف حجرة رئيس الإدارة وتم جلدي وضربي في أماكن حساسة واحتجازي أربعة أيام على هذه الحالة بالإضافة لتعرضي لصعقات كهربائية، بعد أن خرجت توجهت لإجراء الكشف الطبي لإثبات ما بي من إصابات وتقدمت ببلاغ للسيد وزير الداخلية تحت رقم ٢٥١١ وبلاغ للسيد رئيس مباحث المحلة الكبرى برقم ٢٣٨٩ بإرسال عدة تلغرافات للسيد رئيس الجمهورية، وحتى الآن لم يتحرك أحد، كل هذا لا يهم ... المهم أنهم يهددوني بالقتل وتلفيق القضايا (المخدرات . السلاح . أو نشاط ديني) إذا لم أتنازل عن البلاغين، أناشد السيد اللواء محمد عبد الحليم موسى حمايتي وإعادة حقوقي والتحقيق فيما حدث" (٣٨).

وهذا المواطن الطيب أرسل بعد تعذيبه البرقيات المذكورة يستنجد بمن؟، يستنجد بفرعون وجنوده، وهل وقع ما وقع عليه إلا بأمر فرعون وبأيدي جند فرعون.

والمستجير بحسني عند كربته . . كالمستجير من الرمضاء بالنار

٣٤- حملات الرعب في ملوي:

"في يوم ٩٤/٦/٢٥ قتل مجهولون (ظريف أنور متى) وهو تاجر أقمشة متجول أثناء وجوده في قرية تندا، وعلى الفور قامت حملات أمنية كثيفة لتمشيط المنطقة بحثا عن الجناة، وكعادة أهل القرية حاولوا التعاون مع الضباط ولكنهم فوجئوا بالحملات التفتيشية التي ألقت أثاث منازلهم في الطريق وأخذت تستجوب النساء والأطفال أما الرجال فتم اقتيادهم إلى مقر مباحث أمن الدولة واستمر الوضع حتى يوم ٢٨ يونيو عندما قام الملازم أول رفعت عبد الحميد من مباحث أمن الدولة في المنيا بالذهاب إلى أحد المساجد التي تعقد بها الجماعات الدينية لقاءاتها الأسبوعية وأصر على تفريق المجتمعين وهددهم بإطلاق النار عليهم جميعاً، وعندما رفضوا أخبرهم بصدور قرارات اعتقال ضدهم جميعاً، ولم يأت المساء حتى صدرت قرارات عشوائية باعتقال ١٢ مواطناً من المنيا ومنها قرار باعتقال الدكتور جمال محسب الذي يقضي عقوبة الحبس ١٥ سنة في قضية سياسية واستمرت الحملات التفتيشية حتى فجر اليوم التالي عندما أصابت قوات الأمن المحاسب رجب عبد الحكيم سعد بثلاث رصاصات في الفخذ والساق والركبة وقامت الإسعاف بنقله إلى مستشفى ملوي العام حيث تركه الأطباء بلا عناية لاستكمال تحقيقات أمن الدولة حتى ساءت حالته وعندما أوشك على الموت تم نقله إلى مستشفى أسيوط حيث توفي في الطريق.

وخشيت مباحث أمن الدولة قيام أهل القتيل بأخذ الثأر فقبضت على أخيه وقامت بترحيل أسرة المتوفى من القرية.

ولم يكتف الضباط بهذا بل قاموا بحصار جامع الفتح وإطلاق أعيرة نارية أدت لقفز بعض المصلين في الماء مما أدى لوفاة أشرف ناجي غرقاً وعادت بعد ذلك قوات الأمن إلى قرية تندا، وأوجا « ومحرص و جلوبا، بحجة البحث عن الهاربين.

بعد عودة الضباط من مركز ملوي إلى قرية تندا، تغيرت الصورة تماماً فالشوارع خاوية والسكان يفرون إلى منازلهم لمجرد سماع صوت أي سيارة قادمة خوفاً من الشرطة أما الرجال فأصبحوا سجناء المنازل لا يخرجون منها إلى أعمالهم خوفاً من التجوال أو الوقوع في يد أحد الضباط.

يقول محروس عبد التواب ٢١ عاماً ويعمل حداداً: عندما حضرت قوات الشرطة إلى منزلي واستأذنت الأسطى ولكنه رفض وطلب مني الذهاب لمركز ملوي لإحضار بعض مستلزمات الورشة وعندما حاولت الذهاب قبض علي العساكر وأخذوني للضابط الذي قام بضربي بالعصا على رجلي ثم وضعوني في سيارة كبيرة بها أكثر من خمسين رجلاً من القرية وذهبوا بنا إلى السجن وهناك وضعونا في صف كبير وعندما يشعر أحد بالتعب ويجلس ينهالوا عليه بالضرب وسألني الضابط عن السنيين وأين يختبئون ولكني أجبته أنني لا أعرف فأخذ يضربني لمدة ثلاثة أيام ثم أعادوني إلى القرية وقالوا إذا رويت لأحد ما حدث سوف نأخذك مرة أخرى.

ويضيف محمد علي مزارع: أن الحملات الأمنية لم تنقطع عن القرية من يوم ٢٥ يونيو ولكنها لم تتحول إلى هذه الدرجة إلا بعد أحداث جامع الفتح.

ويضيف: إنهم اعتادوا يومياً قيام قوات الأمن والضباط بإخراجهم من منازلهم ونصب الفلقة في الشوارع بحجة أننا نخفي قيادات الجماعات الإسلامية ولا نريد أن ندلهم عليهم.

ويؤكد علي طه محمود بائع خضار: أن الضباط أضاعوا رأس ماله عندما ألقوا بعربة البطيخ في الطريق وقاموا بضربه وإجباره على انتحال اسم سيدة لكي يتركوه وهو منذ ذلك الوقت لا يغادر منزله خوفاً من أن يقوم الضباط بإجباره مرة أخرى على ترديد اسم والدته أو جعله يرتدي ملابس السيدات مثلما حدث مع كثيرين.

أما صابر عبد الرحمن والذي نال بشهادة أهل القرية أكبر نصيب من الضرب على يد الشرطة فيؤكد أن قوات الشرطة قامت بالقبض عليه هو ورمضان قطب ومحمد شرف ومحمد فتحي لمجرد أنهم تأخروا عن ميعاد حظر التجوال حيث كانوا داخل محل الحلاقة ونصبوا لهم الفلقة في الطريق وانهالوا على أقدامهم ضرباً بالعصا منذ السابعة مساء وحتى الثانية صباحاً وقيدوهم في السيارات حتى تركوهم للعودة لديارهم بعد أن اصبحوا عبرة لكل من يخالف قرارات الحظر.

ويضيف أحد المواطنين لم يذكر اسمه خوفاً من اضطهاد الضباط: أن قوات الشرطة قامت بنهب محله حيث قاموا بهجمة تتارية على الشاي والسكر والمواد التموينية والأرز والسمن وتركوا المحل خاوياً دون أن يدفعوا مليماً، واحداً لهذه البضاعة، ويتساءل من أين له بسداد ثمن هذه البضاعة إلى أصحابها بعد أن التهمتها قوات الشرطة ولم يعد له سوى أن يبيع أثاث منزله لسداد ثمنها.

أما قرية جلوبا فكانت تهمتها إخفاء "د. بشير" وهو أحد القيادات بالجماعات الدينية وفور صدور القرار بالقبض عليه تحولت القرية إلى ثكنة عسكرية، مئات من الجنود والضباط يحاصرون مداخل القرية، أثاث المنازل ملقى في الطريق نتيجة الحملات التفتيشية، الأرض الزراعية تكاد تموت من العطش والمحصول مهدد بالفناء فالرجال لا يستطيعون مغادرة المنازل بسبب حظر التجول والزراعات ممنوع الدخول إليها حيث يتم تفتيشها بحثاً عن الدكتور بشير حتى الأطفال ممنوع عليهم اللعب وإلا وقعوا في أيدي الشرطة.

داخل أحد المنازل أكد صاحبها "للعربي" والذي طلب عدم ذكر اسمه خوفاً من اضطهاد الشرطة: وأن وجود مزارع القصب حول القرية أدت لاعتقاد الضباط اختفاء الهاربين من الجماعات فيها ولذلك فرضوا علينا حظر التجوال ومن يحاول كسر هذا يجد "الفلكة" في الطريق والضرب ويتساءل!، لصالح من يتم القضاء على زراعة القصب؟، والذي أدى إهمال رعايته بالمنيا والتي تعد من أكبر مراكز إنتاجه إلى ارتفاع سعر عود القصب إلى أكثر من أربعين قرشاً للعود بعد أن كان لا يتعدى خمسة عشرة قرشاً في مثل هذا الوقت من السنة من العام الماضي ورغم ذلك فنحن عاجزون عن رعاية المحصول، إما من حظر التجول أو خوفاً أن تصيبنا رصاصات الشرطة الطائشة.

أما قرية "المحرص" فقد بدأت حكايتها عندما حاولت قوات الأمن القبض على أحد قيادات الجماعات الإرهابية ويدعى زيدان عبد السلام وقام أخوه محمد عبد السلام بتسليمه إليهم إلا أن المتهم حاول الفرار فقام الضابط بإطلاق النار عشوائياً مما أدى لإصابة محمد عبد السلام ووفاته وسارعت القوات بالانسحاب خوفاً من رد الفعل الجماهيري ولكنها عادت بحملات أمنية مكثفة وقامت بحصار القرية حتى أصبح الدخول إليها من رابع المستحيلات وهذه الحملات الأمنية جانبها التوفيق في معاملة الأهالي حيث أدت هذه الحملات إلى خلق جو من التوتر العام في قرى المنيا ورفضاً للتعاون معهم(٣٩).

٣٥- الاعتداء على مسجد شبرا الخيمة:

أوردت صحيفة الشعب الصادرة في ٩٤/٨/١٦ الخبر التالي:

"عاشت منطقة شبرا الخيمة ظهر السبت الماضي ساعات من الرعب ومعارك شرسة بين جحافل الأمن المركزي وعشرات الآلاف من أهالي منطقة (منشية الحرية) احتجاجاً على قرار محافظ القليوبية عادل إلهامي بهدم سلم مسجد المجمع الإسلامي بحجة امتداده داخل حرم الطريق.

تجمع أهالي المنطقة رجالاً ونساءً وأطفالاً وشيوخاً حول المسجد من الثانية عشرة ظهر الثلاثاء الماضي وقاموا بالاعتداء على مسئول بمحافظة القليوبية بعد إصراره على هدم سلم المسجد.

عقب صلاة الظهر اجتاحت المنطقة جحافل من قوات الأمن المركزي وسيارات الشرطة ومباحث أمن الدولة وقاموا بإغلاق شارع "١٥ مايو" بينما توافد عشرات الآلاف من الشباب والنساء حول المسجد والتفوا حوله وقاموا بإلقاء الطوب على قوات الأمن بينما أشهر معظمهم السنج والمطاوي في وجه أفراد الشرطة.

وعلى الفور قامت القوات الخاصة بقذف المتظاهرين بالقنابل المسيلة للدموع ورصاص الرش وقد دفع هذا الإجراء المتظاهرين إلى التكتل حول المسجد ورفعوا القنابل المسيلة للدموع من على الأرض وألقوا بها مرة أخرى على قوات الأمن بينما كان الأهالي المصطفون فوق أسطح المنازل المجاورة يلقون إليهم بالبصل للوقاية من القنابل المسيلة للدموع .

وإزاء هذا الموقف وخوفاً من حدوث مجزرة ضد الأهالي قام أحد لواءات الشرطة بالتوجه للمسجد وأخذ في التفاوض مع مسئولي المسجد حيث أعرب عن احتجاجه على ثورة الأهالي بينما وصلت قوات جديدة للأمن المركزي وهدد ضباط الشرطة بإطلاق الرصاص على المتظاهرين.

انسحبت قوات الأمن وانتشرت حول قسم شرطة شبرا الخيمة بعد إصرار الأهالي على التجمع داخل وخارج المسجد وإقامة صلاة العصر خارج المسجد وقد رابط الأهالي حول المسجد إلى وقت متأخر من الليل، وقال أهالي المنطقة "للشعب" أن المحافظ يحاول إشعال الموقف بسبب قراره الغريب بهدم سلم المسجد تحت حجج كاذبة بامتداد السلم داخل حرم الطريق في حين أن السور المجاور للمسجد وتمتلكه شركة ملابس يتجاوز سلم المسجد بمسافات كبيرة.

ويوم السبت الماضي بدأت الأحداث تأخذ منحى جديداً كما يقول منصور إبراهيم عبد اللطيف من أهالي المنطقة حين فوجئ الأهالي بوجود سيارة أمن مركزي مع مسئولي مجلس مدينة شبرا لإزالة السلم تنفيذاً لقرار المحافظ مما أدى لاستياء الأهالي ومنعوا تنفيذ الإزالة ووقف بعضهم على السلم ومنعوا البلدوزر من الإزالة.

وفي الواحدة ظهراً بدأت تتوافد على منطقة المسجد سيارات الأمن المركزي وما يقرب من ١٥٠٠ جندي وضابط لتنفيذ الإزالة بالقوة وعلى رأسها اللواء أسامة دبوس مساعد مدير أمن القليوبية وتم إغلاق شارع "١٥ مايو" الكائن به المسجد.

ويضيف جمال مرسي تاجر بالمنطقة أن قوات الأمن بدأت في استفزاز المواطنين وبدأت في إلقاء القنابل المسيلة للدموع لتفريق المدافعين عن المسجد وبعض رصاص الرش وبعض الطلقات الحية في الهواء بالإضافة إلى الرصاص

المطاطي.

وقد قام الأهالي بإلقاء الطوب والحجارة على هذه القوات وكذلك إعادة إلقاء القنابل المسيلة للدموع على قوات الأمن مرة أخرى، وتحولت المنطقة إلى ما يشبه المنطقة العسكرية.

وبدأ الأهالي يرددون عبارات: "بالروح بالدم نفديك يا إسلام"، "الإسلام بيننا نفديه بدمائنا"، "لا إله إلا الله محمد رسول الله".

وقد أثار هذا المشهد بعض الضباط إلى الدرجة التي جعلت أحدهم ينزع الاسبلايت ويردد هذه الهتافات مع المدافعين عن المسجد كما يقول رأفت محمد إبراهيم.

وقد أسفر الهجوم الأمني على المواطنين عن إصابة أكثر من ١٥٠ شخصاً بإصابات مختلفة.

ومن ناحية أخرى رفض الأهالي مغادرة ساحة المسجد بعد أن اجبروا قوات الأمن على التراجع وعدم تنفيذ أمر الإزالة المشئوم رغم المحاولات المستميتة من محمد عودة عضو مجلس الشعب عن المنطقة تفريق الأهالي من أمام المسجد دون جدوى إلي الدرجة التي كاد يحدث اشتباك بينه وبين شباب المنطقة الذين صمموا على البقاء بالمسجد خوفاً من تكرار الهجوم الأمني، وقد تعرض رئيس مدينة شبرا الخيمة للاعتداء عليه حين أراد تفريق الأهالي(٤٠).

٣٦- شهادة أخصائية للطب النفسي عن آثار جرائم الشرطة ضد النساء والفتيات:

أرسلت الدكتورة سوزان فياض أخصائية الطب النفسي ومديرة مركز النديم الرسالة التالية لجريدة العربي نقتطف منها ما يلي:

"نرسل إليكم بشهادتنا الطبية المحزنة عن بعض أساليب التعذيب التي اتبعت في عدد من أقسام الشرطة وعن المشاكل الطبية والاجتماعية المستعصية التي ترتبت على ذلك، بل وعن الأسباب الواهية التي تدفع بعض الضباط لاستخدام أعنف الأساليب وأكثرها بشاعة.

نتوقف بشكل خاص عند حالات النساء "الأمهات"، ففي عدد من هذه الحالات جرى تعذيب الأمهات بتجريدهن الكامل من ثيابهن أمام جمع من المخبرين الرجال بالطبع وطرحوا أرضا وعذبوا باستخدام الصعق الكهربائي في أماكن حساسة من الجسد بل وجرت السخرية منهن ومن شرفهن وهددن بالاغتصاب بل وصل الأمر أنه قد جرى استجواب طفلة يقترب سنها من مرحلة عمرية حرجة "١٣ سنة" وهي عارية تماماً لمدة ساعتين، وفي هذه الحالة المحددة قام الضباط بإدخال خال الطفلة وعدد من الرجال سكان نفس الحي الذي جرى استجوابهم وتعذيبهم بنفس الطريقة علي السيدة العارية المطروحة أرضا كالذبيحة.

وفي حالة ثانية قام جمع من الرجال بإجبار سيدة صعيدية في الغالب لم ير زوجها نفسه جسدها حتى الآن قاموا بنزع ثيابها كاملة وضربوها وعذبوها عارية تماماً هي وابنها وزوجة ابنها وطفله.

أما الضرب والتعليق فهو يعتبر أحد الوسائل التقليدية المعروفة وكان من نتائجه في إحدى الحالات شرخ أمامي في الجمجمة وكدمات حول العينين وارتجاج بالمخ وكدمات بالفصين الصدغيين ونزيف داخل سائل العين وهذا

بخلاف الآلام المبرحة بالجسد والجاري فحص سبب استمرارها للآن وأيضاً بخلاف الأمراض النفسية والعاهات المستديمة التي حدثت في تلك الحالة.

أما عن الأسباب الواهية التي يتعرض بسببها المواطنون للتعذيب فهي تتراوح بين الرغبة في معرفة مكان هروب أحد المتهمين بسرقات صغرى وهم عادة شباب صغير السن، ويجري تعذيب أمه وأبيه أو أفراد أسرته للحصول على اعترافهم بمكان هروبه، رغم أن القانون يعطي الأب والأم الحق في عدم تقديم المعلومات في هذه الحالة، أو أن يقوم الضباط تحت ضغط أحد الشخصيات الهامة اجتماعياً بالانتقام من مواطن عن طريق تعذيبه وتدميره نفسياً.

وأخص بالذكر هنا حالتين نتج عن الأولى كسر بالفك وتبول ليلي وعجز جنسي بعد التعذيب بالكهرباء، والحالة الثانية لسيدة فلاحة مكافحة تعزق الأرض وتزرعها بنفسها لإعالة أسرتها المكونة من ستة أفراد وأسرة ابنتها التي توفى زوجها وترك لها طفلين ومنزلاً صغيراً وقطعة أرض صغيرة جداً.

والقصة أن عم الأطفال يصر على أخذهم وأخذ الأرض والمنزل وطرد أرملة أخيه لتذهب وتقيم مع والدتها، ولما رفضت الأرملة ووالدتها ترك الأطفال والأرض أبلغ أصدقائه في قسم البوليس فقاموا بالانتقام منها بضربها وبوضعها في خيار نفسي مستحيل وهو أن تخلع ملابسها بنفسها قطعة قطعة أو أن يرسل بها للحبس في زنزانة الرجال.

أما عن التبعات الطبية المترتبة على استخدام هذه الأساليب من الاعتداءات الجسدية فهي تتعدى الخيال، ففي الحالة الأولى أصيبت السيدة التي جرى عرضها عارية على رجال الحي بحالة نفسية حادة وامتنعت عن الخروج إلى الشارع كما أن أخوتها وأبنائها أصبحوا محملين بالشعور بالخجل والمرارة والرغبة المشروعة في الانتقام، كما أصيب شقيق هذه السيدة بحروق شديدة وتقرحات في أماكن الصعق بالكهرباء أدت إلى دخوله في حالة تسمم وارتفاع شديد في درجة الحرارة أما الطفلة فأصيبت بصدمة نفسية لا يعلم إلا الله الآثار المترتبة عليها في المستقبل.

وفي حالة السيدة الصعيدية فقد أصيبت بحالة ذهول ومرض نفسي اضطررنا معه لإدخالها أحد مستشفيات الطب النفسي للعلاج وهي تستكمل العلاج الآن بمنزلها، أما زوجها الذي لم يترك صحيفة إلا واشتكى لها وهو يبكي طوال الوقت فقد أصيب بجانب الاكتئاب النفسي بارتفاع فجائي في ضغط الدم وشلل بالجانب الأيسر.

وفي الحالة التي أصيبت بكسر في الجمجمة وارتجاج في المخ، فبعد أن أدخل المريض أحد المستشفيات الحكومية لمدة عشرة أيام فقد خرج وهو مصاب بشلل في العصب الدماغي السادس وزغللة دائمة في العين وصداع شبه دائم وقلق يصل للعصبية وصعوبة في النوم ونسيان كامل ليوم الحادث والفترة السابقة واللاحقة له.

أما في حالة كسر الفك والتبول الليلي والعجز الجنسي فهذا المواطن يعاني من الشعور الدائم بالاكتئاب والمرارة والخجل ولا يستطيع الانتظام في عمله ويتشاجر مع زوجته وأبنائه لأتفه الأسباب.

أما السيدة الفلاحة فهي الوحيدة برغم شعورها بالاكتئاب وشعورها الدائم بالذنب بسبب قيامها بخلع ملابسها بنفسها فهي لازالت تعمل وتعول أسرتها وهي أحد الحالات المتكررة التي أمر وكيل النيابة بغلق ملف تحقيقها بعد أن رفضت الصلح مع الخصم (٤١).

٣٧- ضابط شرطة يقتل رجلاً أعزلاً:

ذكرت صحيفة العربي ما يلي:

"تطورات جديدة تشهدها قضية عفت محمد والي الذي توفي إثر اعتداء ضابط دورية الشرطة بالعباسية عليه في شهر أكتوبر الماضي حيث أصدر وزير الداخلية قراراً بوقف النقيب سيف الدين زغلول قائد السيارة ٢٩٧١ شرطة لحين انتهاء التحقيق في قضية عفت بعد اتهامه بالاعتداء على القتيل" (٤٢).

٣٨- تعذيب مواطن مصاب بشلل الأطفال:

ذكرت نفس الصحيفة ما يلي:

"واقعة تعذيب جديدة حدثت داخل قسم منشية ناصر ضد مواطن مصاب بشلل الأطفال، القصة بدأت يوم ١٢ أكتوبر الماضي داخل موقف سيارات الميكروباس أسفل كوبري منشية ناصر عندما حاول المواطن محمد بخيت أحمد الموظف بمستشفى سيد جلال الجلوس في المقعد الأمامي للميكروباس نظراً لظروفه الصحية إلا أن سائق السيارة رفض جلوسه بسبب رغبة أحد أمناء الشرطة في الجلوس في المقعد الأمامي وعندما أصر الشاب على الجلوس قام أمين الشرطة (أشرف السيد جاد) بالاعتداء عليه رغم إعاقته، واشترك معه بعض اللصوص والبلطجية حتى سقط المواطن مغشياً عليه، لم يتوقف الأمر عند هذا الحد فقد قام أمين الشرطة بمساعدة عدد من البلطجية باقتياد المواطن إلى قسم منشية ناصر وواصلوا الاعتداء عليه وشاركهم ضابط القسم النقيب عماد طاحون حيث قام بتجريد المواطن من ملابسه تماماً وحرض بعض المحتجزين داخل القسم على وضع آلات حادة في أماكن حساسة في جسده، ونتيجة التعذيب البشع أصيب المواطن في وجهه وصدره بجرح غائر وفقد القدرة على الحركة (٤٣).

هذا، ونحن لم نذكر هنا جميع الأحداث التي وقعت من إرهاب الحكومة للشعب، فليس غرضنا الحصر، وإنما ذكرنا بعض ما وقع من أحداث للدلالة على أن امتهان الشعب وتعذيبه وإذلاله هي سياسة ثابتة لحكومة مصر في عهد الفرعون حسني مبارك، وعهد من سبقه من الفراعنة، فهذه الأنظمة الحاكمة المرفوضة شرعاً والمرفوضة من الجماهير لا تستطيع أن تبقي يوماً واحدا في الحكم إلا بالإرهاب، الإرهاب القانوني باختراع القوانين الكافرة التي تقنن تعذيب الحكومة للشعب، والإرهاب المادي الذي يقع على رقاب أبناء الشعب وظهورهم.

مراجع الفصل الثالث:

١- جريدة الأهالي: عدد ٤٢٠ ـ ١٩٨٩/١٠/٢٥.

٢- جريدة الأهالي: ١٩٩٠/٧/٢٥.

٣- جريدة النور: عدد ٥٨٠ ـ ١٩ محرم ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١/٧/٣١.

٤- جريدة الشعب: عدد ـ ٦١٧ ـ ١٩٩١/١٠/١.

٥- جريدة الوفد : عدد ٦١٤ ـ ١٩٨٩/٢/٢٢.

٦- جريدة الشعب: عدد ٦١٩ السنة ١٣ ـ الثلاثاء ١٨ جمادى الآخر ١٤١٢هـ ـ ٩١/١٢/٢٤ ص٤.

٧- جريدة الوفد: عدد ٩٧٧ ـ ١٩٩٠/٤/٢٢.

٨- جريدة الوفد: عدد ٩٣٥ ـ أسبوعي ١٩٩٠/٣/٤.

٩- جريدة الوفد: عدد ٩٢٤ . ١٩٩٠/٢/١٩ ص١، ص٦.
١٠- جريدة الوفد: لعدد ٩٢٦ . ١٩٩٠/٢/٢١.
١١- جريدة الوفد: عدد ١٩٩١/١١/١٨.
١٢- جريدة الحقيقة: عدد ١٥٨ . السبت ٢ ذي الحجة ١٤١١هـ. ١٩٩١/٦/١٥.
١٣- جريدة الوفد: عدد ٩٤٩ . ١٩٩٠/٣/٢٠.
١٤- جريدة الوفد: عدد ٩٥٠ . ١٩٩٠/٣/٢١.
١٥- جريدة الوفد: عدد ٩٤٠ . ١٩٩٠/٣/١٠.
١٦- جريدة الوفد: عدد ١٠٣٠ . ١٩٩٠/٦/٢٢.
١٧- جريدة الوفد: عدد ١٣٤٤ . ١٩٩١/٦/١٨.
١٨- جريدة الوفد: عدد ١٣٤٧ . ١٩٩١/٦/٢٢.
١٩- جريدة الوفد: عدد ٨٩٧ . ١٩٩٠/١/١٩.
٢٠- جريدة الشعب: عدد ٦١٠ . ٣ صفر ١٤١٢هـ. ١٩٩١/٨/١٣.
٢١- جريدة الأهالي: عدد ٩١/٥٢٢.
٢٢- جريدة الوفد: عدد ٩٤٦ . ١٩٩٠/٣/١٧.
٢٣- جريدة الشعب: عدد ٦١١ . ١٠ صفر ١٤١٢هـ.
٢٤- جريدة الوفد: عدد ١٣٩٩ . ١٩٩١/٨/٢١.
٢٥- جريدة الأهالي: ٨٨/١١/١٠.
٢٦- جريدة الشعب: عدد ٦٣٧.
٢٧- لمراجعة تفاصيل استجواب النائب علي سلامة الوفدي لوزير الداخلية زكي بدر في جلسة يوم ١٩٨٩/٢/١٩ بمجلس الشعب راجع ملحق مجلة لواء الإسلام عدد رمضان ١٤٠٩هـ.
٢٨- جريدة الوفد: الأربعاء ١٦ رجب ١٤٠٩هـ. ١٩٨٩/٢/٢٢.
٢٩- نفس المصدر السابق.
٣٠- جريدة الحياة: الاثنين ٢ ربيع الثاني ١٤١٣هـ. ١٩٩٢/٩/٢٨ . عدد ١٠٨٢٤ ص١،٤.
٣١- الوفد: ١٩٩٢/٩/٢٩.
٣٢- ١٦، ١٧، ١٩، ٢٠، ٢٤، ٢٥، ٢٧ أغسطس ١٩٩٢.
٣٣- الوفد: ١٩٩٢ /١٢/٥.
٣٤- صحيفة النور: ١٩٩٢/١٢/١٦.
٣٥- الشعب: ١٩٩٢/١٢/١٥.
٣٦- الوفد: ١٩٩٢/١٢/٩.
٣٧- الشعب: ١٩٩٢/١٢/١٥.
٣٨- النور: ١٩٩٣/١/٦.

٣٩- العربي: ١٩٩٤/٨/١٥ ص ٦.
٤٠- الشعب: ١٩٩٤/٨/١٦ص١، ٣.
٤١- جريدة العربي: ١٩٩٤/٨/٢٩ ص٤.
٤٢- جريدة العربي: ١٩٩٣/١١/٢٩ ص٥.
٤٣- نفس المصدر السابق.

الفصل الرابع: تعذيب الشرطة للشرطة

من العجيب أن الافتراء استشرى داخل الشرطة نفسها فمارس كبارها هذه الأساليب الدنيئة مع صغارها.

١- تعذيب شرطي حتى الموت:

ذكرت صحيفة الوفد الخبر التالي:

"لواء شرطة .. لم يعجبه أداء جندي للتحية العسكرية ... معاقبة الجندي بالوقوف انتباه تحت أشعة الشمس حتى الموت".

الإسماعيلية ـ صلاح الصايغ: "تتحدث الإسماعيلية حالياً عن جريمة بشعة ارتكبها مسئول أمني كبير بمديرية الأمن، تجرد المسئول الكبير من الإنسانية وأمر أحد جنود التشريفة الخاصة بالمحافظ بالوقوف انتباه تحت أشعة الشمس الحارقة حتى لفظ أنفاسه الأخيرة، تبين إصابة الجندي بصدمة عصبية وهبوط حاد بالدورة الدموية، وكان الجندي سيد محمد عبد النبي ٢١ سنة من السويس قد أدى التحية العسكرية للواء الشرطة، لم يقتنع اللواء بأدائه للتحية وقام بتوبيخ الجندي بسيل من الألفاظ الجارحة وأمره بالوقوف انتباه أمام مبنى ديوان المحافظة، ظل الجندي واقفا تحت لهيب الشمس الحارقة مما أثار مشاعر الجندي وجميع العاملين والمارة أمام الديوان ولم يتمالك الجندي نفسه فسقط صريعاً(١).

٢- ضابط يضرب أمين شرطة فيفقده حاسة السمع!:

ذكرت صحيفة الوفد الخبر التالي:

"امتنع أمين الشرطة عن أداء التحية ـ الضابط يعاقبه بحرمانه من حاسة السمع!"

كتب ـ محمد زكي: "فقد أمين الشرطة بدار الأوبرا حاسة السمع بعد أن امتنع عن أداء التحية العسكرية لقائده، كان أمين الشرطة "٢٤ سنة" معيناً لخدمة ليلية وذهب لدورة المياه ولدى عودته شاهده قائده (مقدم شرطة) فارتبك ولم يؤد التحية العسكرية له فعنفه الضابط وصفعه على وجهه أمام زملائه وأمره بتسليم سلاحه الميري وجهاز اللاسلكي عهدته، كما أمره بالانصراف إلى معسكر مجندي دار الأوبرا، اكتشف أمين الشرطة فقدانه حاسة السمع(!!) فأبلغ رؤسائه بالإدارة لشرطة الآثار والسياحة بالواقعة وتولت نيابة قصر النيل التحقيق" (٢).

مراجع الفصل الرابع :

١- جريدة الوفد: عدد ١٣٧٥ ـ ١٩٩١/٧/٢٤.

٢- جريدة الوفد: عدد ١٢٦٤ ـ ٣٠ شعبان ١٤١١هـ ـ ١٩٩١/٣/١٧.

الفصل الخامس: اعتداء الشرطة على النيابة

نعرض هنا للأسلوب المتكبر الذي يتعامل به جهاز الشرطة مع الجميع بما فيهم أعضاء النيابة.

ذكرت صحيفة الوفد الخبر التالي: "حبس ٤ أمناء شرطة لاحتجازهم وكيل نيابة بالقسم"

الإسكندرية ـ منال عبد العال: "أمرت نيابة الرمل بحبس أربعة أمناء شرطة ٤٥ يوماً لاتهامهم باحتجاز وكيل نيابة في قسم شرطة الرمل وتعديهم عليه بالسب، وكان وكيل النيابة قد شاهد سيارة شرطة تقف أمام سيارته واستعمل الكلاكس لإفساح الطريق له وهبط أمين الشرطة من السيارة وانهال على وكيل النيابة بالسباب، قام وكيل النيابة بصفع الأمين على وجهه، استدعى الأمين ثلاثة من زملائه في قسم الرمل وألقوا القبض على وكيل النيابة" (١).

مراجع الفصل الخامس:

١- جريدة الوفد: عدد ١٢٧١ ـ ٩ رمضان ١٤١١هـ ـ ١٩٩١/٣/٢٥.

الفصل السادس: اعتداء الشرطة على القضاة

اشتهر عن وزراء الداخلية وبالذات زكي بدر ازدرائهم وعدم امتثالهم لأحكام القضاء، ولكننا هنا نسوق مثالاً يوضح نفسية ضباط الشرطة ونظرتهم للقضاة.

ذكرت صحيفة الأحرار الخبر التالي: "في أول سابقة عميد شرطة يصفع رئيس المحكمة!"

كتب ـ أحمد إبراهيم: "في أول سابقة من نوعها صفع عميد شرطة رئيس محكمة جنايات الجيزة على وجهه وأمر رجاله بإلقائه خارج المحكمة!!، كان المستشار محمد إبراهيم الشاذلي رئيس محكمة جنايات الجيزة يحاول الدخول من باب المحكمة التي تجري بها بعض الإصلاحات، استوقفه رئيس حرس المحكمة وهو برتبة عميد فنشبت بينهما مشادة كلامية صفع خلالها رئيس الحرس رئيس المحكمة على وجهه وأمر رجاله بإلقائه في الشارع، تجمع رجال الشرطة وأمسكوا برئيس المحكمة إلا أن بعض العاملين بالمحكمة تجمعوا حول المستشار وحالوا دون وصول رجال الشرطة له، وأعلن المحامون إضرابهم وشجبوا وانسحبوا من المحكمة معلنين تضامنهم مع المستشار فتوقفت المحكمة عن العمل في جميع الدوائر، انتقل إلى مكان الواقعة مساعد وزير العدل ومساعد وزير الداخلية وتولى التحقيق مجدي الضرغامي رئيس نيابات الجيزة الذي أمر بإيداع عميد الشرطة تحت الحراسة لحين الانتهاء من التحقيق" (١).

مراجع الفصل السادس:

١- جريدة الأحرار: عدد ٦٥٨ ـ ١٩٩٠/٧/١٦.

الفصل السابع: انتهاك الحكومة المصرية للقانون المصري

نعرض هنا الانتهاكات التي تقوم بها السلطات المصرية لقانونها الوضعي الذي تدعي الدفاع عنه ومحاربة الخارجين عليه وهى أول الخارجين عليه، ونحن نعتقد أن هذا القانون الوضعي الذي لا تلتزم به الحكومة المصرية قانون غير شرعي لأنه قانون مخالف لشريعة الإسلام، كما نعتقد أن من يشرع هذه القوانين ومن يحكم بها ومن يرضى بالتحاكم إليها كل هؤلاء كفار كفراً أكبر، وقد أسهبنا في سرد الأدلة على ذلك في مؤلفات جماعة الجهاد المختلفة، ولكننا نريد أن نبين في هذا الفصل مخالفة الحكومة المصرية لقانونها الذي تستمد شرعيتها منه والذي تدعي أنها المحافظة عليه والمدافعة عنه، فهي أول من تنتهكه وتخالفه بل لا تستخدم هذا القانون إلا فيما يحفظ وجودها ويملأ خزائن رجالها، فالقانون ما هو إلا سيف في يد الحكومة تسلطه على رقاب الشعب المستضعف كما تسلط كلابها من رجال الشرطة على هذا الشعب، والقانون بالنسبة للحكومة المصرية هو كصنم العجوة الذي كان يصنعه الرجل في الجاهلية يعبده حيناً فإذا جاع أكله، وهكذا الحكومة المصرية تصنع كل يوم إلهاً (قانوناً) وتفرض على الشعب تقديس هذا الإله (القانون) الجديد وتلزم الشعب به، فإذا لم يرق القانون للحكومة يوماً ما نسفته.

وسوف يرى القارئ الكريم في العرض التالي كيف أن الحكومة المصرية حكومة انتهازية كاذبة مخادعة لا مبادئ لها، هذا فضلاً عن كونها حكومة كافرة، وأنها لا همّ لها إلا تحقيق مصالحها بل مصالح الفرعون وبطانته كما أنها لا همّ لها إلا خدمة المصالح الأمريكية والإسرائيلية في هذه البلاد.

١- الموقف المتناقض من التعذيب:

بينما تصر القوانين المصرية على منع التعذيب فإن أجهزة الأمن المحافظة على القانون تصر بشدة على التوسع في التعذيب.

أ- تحريم التعذيب في التشريعات المصرية:

جاء في المادة ٤٢ من دستور مصر تحريم إلحاق الأذى البدني أو المعنوي بالمعتقلين والتأكيد بأن أي بيان يدلي به تحت الإكراه أو التهديد يعتبر باطلاً.

وعلاوة على ذلك فإن المادة ٥٧ تنص على أن أي اعتداء على حريات وحقوق المواطن الشخصية التي يضمنها الدستور يعتبر جريمة لا ينطبق عليها قانون التقادم المسقط للعقوبة.

ويضمن البند نفسه قيام الدولة بتعويض على ضحايا مثل هذه الجرائم وتنص المادة ١٢٦ من قانون العقوبات على فرض عقوبة السجن لمدة تتراوح ما بين ثلاث إلى عشر سنوات على أي موظف أو مستخدم عمومي يأمر باستخدام التعذيب أو يقوم بإنزاله بأي شخص متهم بقصد انتزاع اعتراف منه، فإذا أسفرت هذه المعاملة عن وفاة السجين تكون العقوبة هي نفسها المفروضة على مرتكبي جريمة القتل عمداً (حتى السجن المؤبد أو الإعدام).

أما الجريمة الأقل خطورة المتمثلة بقيام الموظفين أو المستخدمين العموميين باستعمال القسوة ضد الآخرين في سياق تأدية واجباتهم بحيث أنها تخل بشرفهم أو تحدث آلاما بأبدانهم فإن المادة ١٢٩ تنص على معاقبة مرتكبيها

بالسجن حتى عام واحد أو بغرامة قد تبلغ ٢٠٠ جنيه مصري، وتنص المادة ٢٨٢ أيضاً المعاقبة على فعل القبض غير القانوني المصحوب بالتهديد بالموت أو التعذيب (١) .

ويذكر تقرير لمنظمة العفو الدولية: "أن منظمة العفو الدولية تشعر بالقلق لأنه بالرغم من التزامات مصر الدولية بتحريم التعذيب والأحكام المعمول بها في تشريعاتها لإبطال الاعترافات بالإكراه وجعل استخدام التعذيب لتحقيق هذه الأهداف جريمة يعاقب عليها فإن تعذيب المعتقلين السياسيين لا يزال جاريا فيها.

لقد أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع عدد كبير من المعتقلين السابقين كانوا محتجزين ما بين عام ١٩٨٦ و١٩٨٨ تتباين أعمارهم وينتمون لبيئات مختلفة، والشهادات التي أدلوا بها عن التعذيب الذي تعرضوا له كانت متوافقة مع بعضها مما يحدوا بمنظمة العفو الدولية إلى الاستنتاج بأن هناك أدلة على وجود نمط من التعذيب في مصر، وبأن البلاد تفتقر إلى إجراءات وقائية كافية لحماية المعتقلين من هذه الممارسات (٢).

ب – اعتراف المحاكم بالتعذيب:

كثيراً ما اعترفت المحاكم بالتعذيب الذي وقع على المتهمين ومن أشهر هذه المحاكمات "قضية تنظيم الجهاد" وهى قضية رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عليا (طوارئ) والتي اعترفت فيها المحكمة بوقوع التعذيب ورفضت كثيراً من الأقوال لاقتناعها بصدورها تحت الإكراه بل وطالبت بمحاكمة المسئولين عن التعذيب، وكان لهذا الحكم الذي صدر في ٣٠ سبتمبر ١٩٨٤ وقع سياسي شديد مما اضطر الحكومة إلى أن توجه النيابة أن تحقق في مزاعم التعذيب، وبناءاً على هذه التحقيقات قدم ٤٤ من ضباط الشرطة بتهمة التعذيب في القضية ١٣٠٥ لسنة ١٩٨٦ للمحاكمة وقد برأتهم المحكمة بناءاً على أن المجني عليهم لا يستطيعون تحديد من الذي عذبهما، وإن كانت المحكمة قد أقرت بالتعذيب، وقد أثار هذا الحكم استياءً في أوساط القضاة والمحامين والرأي العام لتواطؤ القاضي الشديد مع الشرطة ورغم ذلك أقر بالتعذيب.

كذلك أقرت المحكمة بالتعذيب في القضية رقم ١١١٠ لسنة ١٩٨٦ أمن دولة عليا وهى المعروفة بقضية الفيديو وقضت المحكمة ببراءة المتهمين الأربعة لعدم اطمئنانها للأقوال التي صدرت منهم تحت التعذيب.

كذلك قضت المحكمة في القضية رقم ٤٧٧ لسنة ١٩٨٦ ببراءة ١٣ شخصاً اتهموا بتكوين تنظيم شبه عسكري وإحراق محلات مشروبات كحولية لأن أقوالهم صدرت تحت التعذيب، كذلك كان الأمر في قضية التنظيم الشيوعي رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٣ (٣)، ورغم كل ذلك فلا يزال التعذيب على أشده في مصر البائسة.

ج– تعذيب الشاكي من التعذيب:

بل وصل الأمر إلى تعذيب الشاكي من التعذيب كما جاء في أحد تقارير منظمة العفو الدولية: "لقد زعم معتقلون سابقون لمنظمة العفو الدولية أنه جرى توقيفهم لاحقاً خلال عام ١٩٨٧ على يد ضباط في شرطة الأمن قالوا إنهم كانوا على علم بأن الموقوفين قد أدلوا بشهادات وقدموا شكاوى ضد ضباط ذكرت أسماؤهم في القضية (قضية محاكمة ٤٤ ضابطاً بتهمة التعذيب)، وقد ادعوا أن هذا كان أحد الأسباب لإعادة توقيفهم وشكل في إحدى القضايا عاملاً رئيسيا في تعذيب الموقوف أو إساءة معاملته فيما بعد خلال فترة الاعتقال الثانية"(٤).

د ـ عدم تحقيق النيابة في شكاوى التعذيب:

كثيراً ما تهمل النيابة مزاعم التعذيب والبلاغات التي تقدم إليها، وقد أوردت منظمة العفو الدولية في أحد تقاريرها: "وأبلغت منظمة العفو الدولية بعديد من القضايا ورد أنه أرسلت فيها معلومات رسمية إلى النيابة العامة بخصوص حوادث تعذيب مزعومة خلال العامين الماضيين ولم يجر إبلاغ أي من الأشخاص الذين أجريت مقابلات معهم بأي تحقيق تم إجراؤه لاحقا أو بأي نتائج لمثل هذا التحقيق"(٥).

هـ ـ التعذيب أثناء المحاكمة:

ويصل استخفاف الشرطة بالقضاء إلى أن المتهمين كثيراً ما يعذبون أثناء نظر قضيتهم أمام المحاكم ومن أمثلة ما نقلته منظمة العفو الدولية عن جريدة الأهرام الرسمية: "لقد لفت انتباه منظمة العفو الدولية أيضا تقرير نشر في صحيفة الأهرام (الطبعة الدولية) في ٢٠ إبريل ١٩٨٨ ورد فيه أن النيابة العامة كانت قد تلقت شكاوى من ستة اتهموا في قضية أمن الدولة العليا رقم ٤٠١ لسنة ١٩٨٧ بالاشتراك في محاولات اغتيال وزيري داخلية سابقين ورئيس تحرير إحدى المجلات، وورد أن الستة اشتكوا من أنهم كانوا قد تعرضوا للتعذيب عند عودتهم إلى سجن طرة من جلسة المحاكمة"(٦).

و. انحصار تحقيق النيابة(إذا وقع) في حوادث فردية وليس في ظاهرة التعذيب ككل:

وإلى ذلك أشار تقرير منظمة العفو الدولية بقوله: "إلا أن نوع التحقيق الذي تجريه النيابة العامة لا يتناول بالدرس ظاهرة التعذيب ككل، فقد أوضح العاملون في النيابة لمنظمة العفو الدولية أن النيابة لا تجري تحقيقا إلا في قضايا فردية متعلقة بمزاعم التعذيب، وهى لا تقوم بإجراء تحقيقات أوسع نطاقاً تهدف إلى تعيين ممارسات التوقيف والاعتقال والاستجواب التي قد تسهل وقوع التعذيب" (٧).

ولعلنا في هذه العجالة نكون قد أوضحنا مدى التناقض الذي تعيشه الحكومة المصرية بين قانونها الوضعي الذي تدعي الدفاع عنه وبين واقعها المجرم.

٢- تدخل وزير الداخلية في قرار المحاكم بالإفراج عن المعتقل مخالف للدستور:

من التناقضات التي تعيشها الحكومة المصرية ذلك التناقض بين قانون الطوارئ وبين الدستور، فقانون الطوارئ يجيز لوزير الداخلية الطعن في قرار المحاكم بالإفراج عن المعتقل وأشارت إلى هذا التناقض منظمة العفو الدولية في أحد تقاريرها بقولها: "ومن دواعي القلق الأخرى أن قانون الطوارئ يجيز لوزير الداخلية الطعن في قرار محكمة قانونية بالإفراج عن معتقل ما (مما يؤدي فعليا إلى إبطال القرار) وإصدار أمر بعقد جلسة جديدة للنظر في نفس القضية من قبل محكمة في نفس الدرجة (وبالفعل يقوم وزير الداخلية بالطعن في ما يقرب من ٨٠ % من قرارات المحاكم للإفراج عن المعتقلين، حسب ما ورد على لسان أحد المسئولين في وزارة الداخلية)، وهذا أمر يدعو للقلق بوجه خاص لأنه يمثل تدخلاً في شؤون القضاء من قبل نفس المسئول السياسي الذي أصدر أمر الاعتقال الذي تقوم المحكمة بالنظر في قانونيته وضرورته، ويجوز لوزير الداخلية الطعن في قرار المحكمة الأولى خلال يوماً وفي هذه الحالة يحال الطعن إلى محكمة ثانية خلال ١٥ يوماً من تقديمه، يوجب على المحكمة الثانية الفصل فيه خلال ١٥

يوما من تاريخ الإحالة.

ومثل هذا التدخل من قبل وزير الداخلية من شأنه أن يمدد فعلياً إلى ٤٥ يوماً فترة الاعتقال نفسه الذي اعتبرته محكمة قانونية أمراً مجحفاً، ولذلك قد يقضي المعتقل فترة تصل إلى ٩٠ يوماً بعد اعتقاله قبل أن يمكن المثول أمام محكمة لديها سلطة إصدار أمر بالإفراج عنه دون أن يتمكن وزير الداخلية من إلغاء قرارها.

أن السلطة الاستثنائية التي يتمتع بها وزير الداخلية لإبطال مفعول قرار المحاكم بالإفراج عن المعتقلين تبدو غير منسجمة مع مبدأ استقلال السلطات القضائية الذي تضمنته أحكام المادتين ١٦٥، ١٦٦ من دستور مصر(٨).

٣- التفتيش على السجون وأماكن التعذيب:

سوف نرى في هذا العرض أن النيابة تتناقض مع قانون تنظيم السجون ومع تعليمات النيابة العامة وكما التزمنا فيما سبق فإننا لن نتحدث من واقع خبرتنا المريرة الشخصية ولكننا سنترك أطرافاً أخرى تقدم شهادتها.

أ- ضرورة تفتيش السجون بناء على القانون وتعليمات النيابة وكذب النيابة في تصريحاتها:

ينص القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم السجون والمادة ١٧٤٧ من تعليمات النيابة العامة على ضرورة تفتيش السجون مرة واحدة في الشهر على الأقل مع عدم الإعلان عن موعد هذه الزيارات سلفاً(٩).

كما تفصل المادة ١٧٤٨ من تعليمات النيابة العامة الأمور التي يجب التثبت منها عند التفتيش(١٠).

وفي لقاء بين مندوبي منظمة العفو الدولية ومسئولي النيابة ادعي الأخيرون أنهم يبذلون جهداً خاصاً لتبين أحوال المعتقلين بناءاً على المادة ٣ من قانون الطوارئ (١١) أي ضحايا التعذيب في واقع الأمر إلا أن تقريراً للمنظمة ذكر: "شعرت منظمة العفو الدولية بالقلق عندما علمت أثناء مقابلات متعمقة أجرتها مع عدد من المعتقلين إدارياً ومع معتقلين احتجزوا لأسباب سياسية خلال عام ١٩٨٧ وبعضهم كانوا هم أنفسهم من المحامين أنه لم يشاهد أحد منهم مسئولاً عن تفتيش السجون من النيابة أو يبلغ بوجود مسئول لهذا يجري تفتيشاً للسجن وفي أية مرحلة من مراحل اعتقالهم.

ونظراً لأن بعض الذين أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم كانوا قد قضوا أكثر من ستة شهور في السجن ومنهم من قضى أسابيع أو شهر رهن الحبس الانفرادي مما يجعلهم محور اهتمام أكبر لا أقل من النيابة فإن هذا يشير على ما يبدو إلى أن زيارات مسئولي النيابة كانت إما أقل تكراراً أو أقل شمولاً مما زعم مسئولو النيابة أو كلا الأمرين(١٢).

ب ـ حماية أماكن التعذيب من التفتيش الدوري:

استثنت تعليمات النيابة مراكز الاعتقال التي يقع فيها التعذيب من تفتيش رؤساء النيابة الدوري فإذا تبين لك أن التفتيش الدوري للسجون نادراً ما يتم لأدركت استحالة تفتيش مراكز الاعتقال التي يتم فيها التعذيب.

ولقد لاحظت منظمة العفو الدولية ذلك وسجلته في تقريرها: "أن تجارب منظمة العفو الدولية تشير إلى أن التعذيب أو المعاملة السيئة غالباً ما يقعا في المراحل الأولى من الاعتقال عقب التوقيف مباشرة وقبل إحالة المعتقلين

إلى السجون أو إحضارهم أمام النيابة، والمادة ١ مكرر للقانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ بنصه المعدل بشأن تنظيم السجون تخول لوزير الداخلية سلطة احتجاز المعتقلين في أماكن غير تلك الواقعة ضمن الأصناف الأربعة للسجون المحددة في المادة ١(الليمانات والسجون العمومية والسجون المركزية والسجون الخاصة) وتقع جميع هذه السجون تحت سلطة مصلحة السجون وتخضع لنظام تفتيش السجون من قبل النيابة، ووفقا لتعليمات النيابة العامة لا تخضع أماكن الاعتقال الأخرى لنظام التفتيش هذا.

بل في الواقع تنص المادة ١٧٥٠ من تعليمات النيابة العامة على أنه لا يجوز لمسئول في النيابة تفتيش مراكز الاعتقال الأخرى إلا بناء على تعليمات النائب العام، ويوجد هذا التقييد نفسه في المادة ١ مكرر من قانون ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦.

وحسب فهم منظمة العفو الدولية للممارسات الحالية فنادراً ما تجري عمليات التفتيش هذه إن حصلت على الإطلاق كما أن ممثل النيابة لا يحس بأن بإمكانه الذهاب إلى مثل هذه الأماكن إلا إذا وردت معلومات توحي بحدوث جريمة في ذلك الحين.

وفي هذا الصدد تعتقد منظمة العفو الدولية أنه يجب إيلاء اهتمام خاص لمراكز مباحث أمن الدولة في لاظوغلي وشارع جابر بن حيان بالدقي ولمركز مكافحة الإرهاب ومعهد تدريب أمناء الشرطة بطرة فقد ورد ذكر جميع هذه الأماكن بشكل بارز في شهادات سجناء ومعتقلين سابقين خلال العامين الماضيين(١٣).

٤- تبليغ المعتقل بأسباب اعتقاله إلزام قانوني تنتهكه الشرطة دائما:

توجب التشريعات المصرية إبلاغ المعتقل بأسباب اعتقاله كتابة ولكن ذلك لم يحدث، وقد سجلت ذلك منظمة العفو الدولية في أحد تقاريرها: "تنص التشريعات المصرية بما في ذلك المادة (٣) مكرراً من قانون الطوارئ على أنه يتوجب إبلاغ أي شخص يتم توقيفه أو اعتقاله عن بأسباب التوقيف فوراً وكتابة (مع زيادة التأكيد)، ومما يثير قلق منظمة العفو الدولية هو أن أحكام القانون المصري فيما يتعلق بهذا الموضوع لا تجري تطبيقها عملياً بالنسبة للأشخاص المعتقلين بموجب أحكام قانون الطوارئ، ففي جميع القضايا المعروفة لدى منظمة العفو الدولية والمتعلقة بأشخاص اعتقلوا بموجب المادة (٣) لم يبلغ المعتقل كتابة بأسباب توقيفه، فالشكوى التي ترددت على ألسنة المحامين المدافعين عن المعتقلين السابقين الذين أجرت المنظمة مقابلات معهم هي أنه لم يجر تبليغ المعتقلين بأية معلومات عند إلقاء القبض عليهم، وذكرت التقارير أنه في حالات كثيرة طلب فيها المعتقلون معلومات عن أسباب توقيفهم جرى إبلاغهم أنه سيجري توضيح الأسباب في الوقت المناسب أو أن الأسباب معروفة، فإما لم يجر تبليغ المعتقلين بأسباب التوقيف على الإطلاق (حتى مثولهم أمام المحكمة بعد مرور ٣٠ يوماً على الأقل على اعتقالهم) أو أن أية معلومات أبلغوا بها شفهياً قبل انعقاد الجلسة كانت من الغموض بحيث جعلت من الصعب الطعن في قانونية الاعتقال(١٤).

٥- حق المعتقل في مقابلة محاميه على انفراد أو أقاربه:

تعطي المادة (٧) من الدستور والمادتين ١٣٩ و ١٤١ من قانون الإجراءات الجنائية والمادتين ٣ مكرر و ٦ من

قانون الطوارئ الحق للموقوفين والمعتقلين للاتصال بأحد المحامين .

وتنص المادة ٣٩ من القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ على: "يرخص لمحامي المسجون في مقابلة على انفراد ... سواء أكانت المقابلة بدعوة من المسجون أم بناء على طلب المحامي"، ومع ذلك لاحظت منظمة العفو الدولية أن هذه الضمانات لا يسمح بها في كثير من الأحيان، بل لاحظت المنظمة أن استمارة طلب زيارة الأقارب التي تصدر من مكتب النيابة لطلب التظلم تنص صراحة على الترخيص بزيارة واحدة لشخص واحد بحضور أحد مندوبي السجن بعد انتهاء مدة المنع المقررة بقرار وزير الداخلية، ولاحظت المنظمة أن هذه المدة لا تقل عادة عن ٣٠ يوماً وإنها إجراء إداري لم ينشر كقانون.

كما لاحظت أن زيارات المحامين كثيراً ما تتم بحضور الحراس وضربت المنظمة أمثلة ببعض الحالات: "مثل حالة محمود عجمي مهلهل الذي اعتقل في ١٩٨٧/٢/٣١ وتعرض لتعذيب شديد وعزل عن الآخرين ٣٧ يوماً وخلال فترة اعتقاله في السجن بعد ذلك لم يسمح له بالاتصال بمحام أو أقاربه.

ومثل حالة ياسر محمد عبد الجواد، ألقي القبض عليه في ١٩٧٩/٥/٣٠ وتعرض لتعذيب شديد ولم يسمح له بالاتصال بمحامي لأول مرة إلا بعد ثلاثة أسابيع عند مثوله أمام النيابة وكانت كل مشاوراته مع المحامي في كل الزيارات تتم تحت إشراف أحد ضباط السجن.

ومثل حالة عصام محمد عبد اللطيف الذي ألقي القبض عليه لأول مرة في ٩٢ نوفمبر ١٩٨١ حيث مضي في السجن سنتين وثمانية أشهر تعرض خلالهما للتعذيب الشديد لاتهامه بالانضمام لمنظمة الجهاد، ثم اعتقل لمرة ثانية في مايو ١٩٨٧ وتعرض لتعذيب شديد ومثل أمام المحكمة بعد حوالي ٦٠ يوماً من اعتقاله وحتى تلك الفترة لم يسمح له بالاتصال بأحد من أقاربه أو بأحد المحامين ثم أفرج عنه في ٩١ نوفمبر ١٩٨٧ دون توجيه تهمة له.

ومثل حالة محمد عبد الرحيم الشرقاوي ألقي القبض عليه لثاني مرة في ٦ مايو ١٩٨٧ وتعرض لتعذيب وحشي في معهد أمناء الشرطة بطرة، ورغم طلبه المتكرر لرؤية محاميه فقد منع من الاتصال بأي محامي إلا بعد مثوله أمام النيابة، وسمح له برؤية محام بعد مرور شهرين تقريباً على توقيفه وذلك في حضور أحد الضباط ولم يؤذن له برؤية عائلته إلا بعد مضي أسبوعين تقريبا على لقائه بالمحامي وأفرج عنه دون توجيه تهمة إليه بعد قضائه سبعة أشهر رهن الاعتقال(١٥).

كما أوردت جريدة النور الخبر التالي: "في قضية سرقة الذهب ـ منع المحامين من الاتصال بالمتهمين"

كتب ـ محمد بسيوني: "قامت مباحث أمن الدولة بمنع المحامين الإسلاميين من الاتصال ومقابلة المتهمين في الجماعات الإسلامية في قضية سرقة محلات الذهب، قامت مباحث أمن الدولة بمنع المحامين يوسف صقر وعبد الغفار عزب من زيارة المتهم قطب محمد" (١٦).

٦- اتصال المباحث بالمعتقل:

رغم إنه ليس من حق المباحث أو الشرطة عموماً الاتصال بالمعتقلين على إذن كتابي من النيابة بناءاً على طلب الشرطة إلا أن الواقع يخالف ذلك، فقد ذكر أكبر مسئول في نيابة أمن الدولة إلى منظمة العفو الدولية أنه لم يستلم

أي طلب من هذا النوع من مباحث أمن الدولة خلال العشرين عاماً الماضية.

أوردت المنظمة في أحد تقاريرها: "إلا أن منظمة العفو الدولية تلقت كثيراً من التقارير عن قيام عملاء مباحث أمن الدولة بتعذيب المعتقلين داخل السجون أو نقلهم إلى مباني أخرى لتعذيبهم، وفي هذه الحالات ورد ذكر هذه الممارسات في الأحكام التي أصدرتها "وأشارت المنظمة في تقريرها إلى أن الشهادات الكثيرة أمثلة التي تلقتها تشير إلى":

١- احتجاز مباحث أمن الدولة للمعتقلين في مراكزها في الإدارة العامة بلاظوغلي أو في شارع جابر بن حيان بالدقي لتعذيبهم قبل نقلهم للسجون النظامية.

٢- تعذيب المعتقلين أثناء احتجازهم في سجن استقبال طرة السجن الملحق بمزرعة طرة وفي مركز مكافحة الإرهاب.

٣- وقيام مباحث أمن الدولة بنقل المعتقلين بالقوة من سجون طرة لمعهد أمناء الشرطة بطرة أو مركز مكافحة الإرهاب بطرة حيث يحتجزون فترات تبدأ من عدة ساعات إلى عدة أسابيع يتعرضون فيها لتعذيب شديد(١٧).

كما ذكرت أيضا المنظمة المصرية لحقوق الإنسان هذه الملاحظات في تقريرها عن سجون طرة وأوضحت كيف يفرض رجال المباحث نفوذهم داخل سجون طرة بخلاف القانون وكيف يقتادون الضحايا في جوف الليل إلى مقر مباحث أمن الدولة بلاظوغلي حيث يتعرضون للتعذيب، وقد عرض التقرير لبعض النماذج مثل الصحفي خالد الشريف والصحفي عامر عبد المنعم وطلعت فؤاد قاسم ونزار غراب الطالب بكلية الحقوق (نجل المستشار محمود غراب)، كما أكد التقرير السابق على إشراف مباحث أمن الدولة بشكل دوري على السجون(١٨).

هذه الحقيقة أكدها اللواء سمير عيد مساعد وزير الداخلية ومعاون السجون سابقاً الذي قال في ندوة صحفية: "الأصل في السجون أن تكون مستقلة عن مباحث أمن الدولة ولكن ما يحدث حالياً أن مباحث أمن الدولة لها مكاتب في السجون توافي وزارة الداخلية بتقارير مستمرة عن مديري السجون ... ولا يمكن أن يتغير الوضع في السجون مادامت تابعة لوزارة الداخلية لذا أطالب بأن تكون السجون تابعة لوزارة العدل" (١٩).

٧- تواطؤ نيابة أمن الدولة مع مباحث أمن الدولة:

تعمل نيابة أمن الدولة في الحقيقة في تنسيق تام مع مباحث أمن الدولة بل أحيانا تعمل لمصلحة مباحث أمن الدولة ومن أمثلة هذا التواطؤ:

أ- إصدار أوامر توقيف بدون أدلة حقيقة.

حيث تصدر أوامر النيابة بصيغ عامة مبهمة للإذن بالقبض على كل من يعارض الحكومة لكي تحتجزه المباحث وتعذبه.

وقد سجلت منظمة العفو الدولية ذلك في أحد تقاريرها حيث ذكرت: "عندما اجتمع ممثلو منظمة العفو الدولية بالمحامي الأول المسئول عن إدارة شؤون نيابة أمن الدولة عبروا عن قلقهم إزاء التقارير المتعلقة بمذكرة التوقيف

التي أصدرتها نيابة أمن الدولة مع عدم توفر أدلة جوهرية ظاهرة أو توفر القليل منها بما يربط بين المعتقلين وبين الجريمة وقد أدى هذا إلى ظهور نمط من أعمال التوقيف حيث تم اعتقال كثير من الأشخاص واستجوابهم لمدة أسابيع أو أشهر من قبل نيابة أمن الدولة، غير أنه تم الإفراج عنهم قبل مثولهم أمام المحاكم بسبب الافتقار إلى الأدلة على اقترافهم أي جرم جنائي.

وبناء على تقارير تلقتها منظمة العفو الدولية، فإنه في هذه الفترة من الاعتقال بالذات يتعرض كثيرون من السجناء للتعذيب والمعاملة السيئة على يد رجال مباحث أمن الدولة.

"لقد ذكر المحامي العام الأول لممثلي منظمة العفو الدولية أنه لا يرخص بأعمال التوقيف هذه على أساس الشبهة وحدها وإنما إذا توفرت أدلة على قيام الشخص الموقوف بارتكاب الجريمة، غير أنه أقر بأنه لا يقدم للمحاكمة سوى ٥ % تقريبا من الذين يقبض عليهم بسبب ارتكاب جرائم أمنية مزعومة (٢٠).

ب . عدم استقلال نيابة أمن الدولة من المباحث فعلياً:

وقد سجلت منظمة العفو الدولية هذه الملاحظة حيث ذكرت في أحد تقاريرها: "لقد تلقت منظمة العفو الدولية عدداً من التقارير حول قيام مباحث أمن الدولة بتعذيب المحبوسين خلال فترة الستين يوماً التي تسبق مثول المحبوس أمام إحدى المحاكم.

"ويبدو أن نيابة أمن الدولة لا تتمتع بقدر كاف من الانفصال العملي عن مباحث أمن الدولة يكفل رصد المعاملة التي يلقاها المعتقلون بصورة وافية وباستقلال تام" (٢١).

ج . تدخل مباحث أمن الدولة في تحقيق نيابة أمن الدولة:

لا يقف نفوذ مباحث أمن الدولة على التدخل في السجون والتلاعب في دفاترها والإشراف على المسجونين وتعذيبهم وسحبهم من السجون للتعذيب وإعادتهم بل يمتد أيضا للتلاعب في تحقيقات نيابة أمن الدولة، وهذا أمر مشاهد وملموس لكل من خاض تجربة الاعتقال، ولكننا هنا نستشهد بأقوال منظمة العفو الدولية وليس بأقوالنا حيث ذكرت أن بعض المعتقلين عذب قبل الذهاب للنيابة لإرغامه على الاعتراف وأن بعضهم شاهد عميلاً للمباحث واقفا خارج الغرفة بحيث يمكنه سماع الاستجواب ثم ساقت المثال التالي: "إن الدكتور صلاح دسوقي الذي ألقي القبض عليه في يوم ٧ يونيو ١٩٨٧ واتهم في القضية رقم ٤٩٦ لسنة ١٩٨٧، وهو خير من يمثل كثيرين من المعتقلين في زعمه أنه في كل ليلة أعقبت استجوابه من قبل نيابة أمن الدولة قام رجال مباحث أمن الدولة بتذكيره بأقواله التي كان قد أدلى بها إلى النيابة!، وواصل هؤلاء معاملته ومضايقته بشتى الأساليب في السجن الملحق بمزرعة طرة، وقد أبلغ نيابة أمن الدولة بهذه الأساليب طوال مدة استجوابه الذي استغرق أسبوعين إلا أنه لم يكن على علم بأي إجراء اتخذ بخصوص هذه الشكوى.

من الواضح أن نيابة أمن الدولة لم تحظ بثقة غالبية محامي الدفاع والسجناء السابقين الذي أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم فقد كانت هناك شكوك كثيرة في وجود تعاون وثيق بين مباحث أمن الدولة ونيابة أمن الدولة، وبناء عليه فإن نيابة أمن الدولة لم توفر الحماية والضمانات المتوقعة عادة من سلطة مثلها(٢٢).

٨- مسرحية تجديد الاعتقال والمعاناة أثناءه:

ونحن ننشر هنا هذه الرسالة التي نشرتها جريدة الشعب من المعتقلين الإسلاميين داخل السجون والمعتقلات المصرية:

"من وراء القضبان وغياهب المعتقلات حيث يقضي شبابنا المسلم زهرة أعمارهم وصلتنا هذه الرسالة المفزعة التي تكشف عن المذابح التي يتعرض لها هؤلاء الشباب في معسكرات اعتقال دائم تفوق معسكرات النازي ونعتذر عن عدم ذكر الأسماء الموقعة على الرسالة نظراً لتربص الظالمين بالمعتقلين.

نحن المعتقلين الإسلاميين بالسجون المصرية .. نكتب لكم من خلف جبال الصمت والإهمال والتعذيب التي شيدها حولنا الأمن المصري .. وقد بلغنا أن حضرتكم تكتبون مقالات تتعلق بقضيتنا، وتنشرون أسماءنا لتظل حية في دنياكم بعيداً عن قوائم السجون والترحيلات لذلك فنحن نشكركم على هذا العمل الذي تأخر عنه الكثيرون ممن يكتبون في أتفه الأمور، وإن مجرد اهتمامكم بمأساتنا كان نسمة وفاء للإنسانية في أبداننا بعد أن ظننا أنكم جميعا في دنيا الحرية قد تعاهدتم مع الحكومة المصرية على شطبنا من قوائم الآدميين واعتبارنا ننتمي إلى عالم آخر غير بني الإنسان.

ثم نحب أن نضع بين أيديكم بعض الحقائق:

أولاً: إن أسوأ ما يمثل الاستخفاف والاستهزاء بكل المبادئ والقوانين هو كيفية إعادة الاعتقال حيث يتم الإفراج عن المعتقل على الورق فقط بينما هو محبوس يعاني أو معلق في سلخانة التعذيب لحين صدور قرار اعتقال جديد له للإيهام بأنه خلال هذه الفترة بين الاعتقالين حر طليق، وقد ارتكب من الجرائم ما يبيح لأمن الدولة اعتقاله من جديد، وخوفاً من تفتيش النيابة على المراكز والأقسام التابع لها المعتقل يتم تغريبه بعيداً عن بلده إلى أماكن نائية اتفق مع المسئولين فيها على الانسجام مع هذه اللعبة الخبيثة وأشهر هذه الأماكن هي:

١- فرع أمن الدولة بالوادي الجديد، حيث يرحل إليه المعتقل معصوب العينين حتى لا يعرف أين هو ويرمي هناك في زنزانة سيئة ويمنع من كل متعلقاته حتى ساعته كما يمنع من يتعامل معه من إجابته على أي سؤال، وقد حدث ذلك مع كل من أحمد يوسف حمد الله، ومحمود شعيب، وعلي محمد الديناري.

٢- معسكر فرق الأمن بأسيوط، وهو أسوأ مكان يعامل فيه المعتقل ويعاني من غلظة ضباطه حيث يقضي طوال الفترة وهى ٧ . ١٤ يوماً داخل سيارة الترحيل التي يتعمدون وضعها في الشمس مغلقة وهو مقيد اليدين من الخلف وراء ظهره مع تقييدهما بيدي زميله الذي على نفس حالته، ولا يسمح له بالنزول حتى لدورة المياه إذ يقضي حاجته داخل السيارة ... هذا بالإضافة إلى الإهانة والسباب والاستهزاء بالدين وسنة النبي صلى الله عليه وسلم.

٣- مركز شرطة العزب بالفيوم وهو مشهور بشدة البطش وقد رحل إليه محمد جمال إسماعيل رغم إصابته بالذبحة الصدرية نتيجة التعذيب، وقد أدت الظروف السيئة إلى اشتداد المرض عليه ودخوله غرفة الإنعاش مرتين، وبعد مشادة بين مدير مستشفى الفيوم العام ومدير الأمن حول تسجيل حالته في أوراق المستشفى حملوه في بطانية ورحلوه إلى سجن الاستقبال الذي استعد لاستلامه على هذه الحالة وأمر مأمور السجن بإيداعه عنبر التأديب!!.

٤- مراكز الشرطة المعروفة بالتعذيب وعداوة ضباطها للاتجاه الإسلامي مثل مركز العدوة وأبي قرقاص بالمنيا، وقد رحل إلى هناك سيد فرج وعلاء صابر وأحمد فؤاد، ومركز الواسطى وسيرمنت ونقطة قاي ببني سويف، وقد رحل إليها هلال محمد عبد الله وعلي أحمد سلامة وعادل فتحي، وقسمي اللبان والرمل بالإسكندرية، وقد عومل فيهما رفعت محمد حسن وآخرون معاملة سيئة للغاية .. أما معتقلو القاهرة والجيزة فيتم توزيعهم إما على مراكز الحوامدية وإما على فرعي أمن الدولة بلاظوغلي وجابر بن حيان ليقضوا فترة هذا الإفراج الوهمي في غرف التعذيب، ويوجد حالياً في لاظوغلي شعبان علي إبراهيم وبهيج علي محمد ومحمد تيسير منذ إخلاء سبيلهم من النيابة في القضية ٣٧٣ بتاريخ ١٩٩١/٨/٢٥، كما يوجد حالياً بفرع جابر ابن حيان كل من أشرف جميل وعلي عبد الظاهر وعادل عثمان وسامح حسن، وما سبق هو مجرد أمثلة على مراكز التغريب والتعذيب حيث يعامل من يتم تغريبه إليها أسوأ معاملة لحمله على التخلي عن التزامه بالإسلام وإجباره على ترك الدعوة إلى الله.

ثانياً: إنه مما يؤسف له أنه قد تكرر كثيراً إبلاغ النيابة لوجود معتقلين يفرج عنهم في أقسام الشرطة، وحضرت النيابة بالفعل وعاينت هذا الوضع غير القانوني ولم تجد أسماءهم مسجلة في دفاتر القسم ولكنها بعد أن تبدي استياءها وحماسها لإخلاء سبيلهم يموت هذا الحماس فور إبلاغ مأمور القسم بأنه يوجد قرار اعتقال شفوي من أمن الدولة وترجع النيابة تاركة خلفها جريمة احتجاز بدون سند رسمي، وتكرار هذه المأساة جعل ضباط المباحث يستهزئون بأي محاولة لإبلاغ النيابة.

ثالثاً: لم تعد السجون المصرية هي المكان الأمين لإيداع المعتقل لحين الإفراج عنه ولكنها أصبحت مقابر جماعية للتصفية الجسدية والمعنوية البطيئة حيث تهيمن عليها وتديرها مباحث أمن الدولة للضغط على المعتقل ومساومته بكل الطرق الخبيثة على الرجوع عن التمسك بدينه وهذا ما سنوافيكم بتفاصيله في رسالة قامة إن شاء الله.

رابعا: إننا رغم كل هذه المحاولات الإرهابية فإننا بفضل الله تعالى ثابتون على طريقنا، واثقون من وعد ربنا بأن العاقبة للمتقين وبأن كل هذه المحاولات مآلها الفشل الذريع في إيقاف المد الإسلامي العظيم الذي أصبح أعلى من هذا العبث التافه والله معنا .. وحسبنا الله ونعم الوكيل ..

المعتقلون الإسلاميون بسجون مصر المسلمة (٢٣).

كما نشرت جريدة النور مقالاً لمنتصر الزيات المحامي ذكر فيه: "إن بين يدي أسماء لأكثر من ثلاثين مسلماً امضوا بين جدران طرة ثلاث سنوات يحكمهم قانون بغيض اسمه قانون الطوارئ (٢٤).

كما أصدرت جماعة الجهاد تقريراً عن أوضاع المعتقلين من كافة التيارات الإسلامية في فبراير ١٩٩٢ ذكرت فيه عشرات الحالات التي أمضت سنيناً عديدة يجدد اعتقالها على الورق كلما انقضت ثلاثة أشهر صدر أمر اعتقال جديد دون أن يخرج المعتقل من السجن وقد ألحقنا هذا التقرير بآخر هذه الدراسة.

وقد رصدت منظمة العفو الدولية هذه الحيلة فذكرت في تقرير لها: "بناءا على تقرير صدر في ١٠ فبراير ١٩٨٨ عن نقابة المحامين المصرية كان وزير الداخلية قد أصدر سبعة أوامر اعتقال متتالية كوسيلة لتمديد فترة احتجاز بعض المعتقلين (٢٥).

وذكرت أيضاً: "أن منظمة العفو الدولية تشعر بالقلق حول تقارير أشارت إلى أنه في بعض القضايا تم إصدار أمر الاعتقال الجديد أثناء وجود المعتقل في السجن أو مباشرة بعد الإفراج عنه بحيث اتضح أنه لم تنشأ أية أسباب للاعتقال لم يجر تقديمها مسبقاً إلى المحكمة التي أصدرت أمر الإفراج (٢٦).

٩- الاحتجاز بعد إعلان البراءة:

رصدت منظمة العفو الدولية أيضاً هذه الظاهرة حيث ذكرت في أحد تقاريرها: "وفي العديد من الحالات أصدرت المحاكم أوامر بالإفراج عن المعتقلين، إلا إنه سرعان ما تقوم الحكومة بتجاهل قرارات هذه المحاكم أو تعيد توقيفهم فوراً بموجب أوامر اعتقال جديدة (٢٧).

وتذكر أيضاً: "ويبدو في بعض الحالات أنه جرى بقاء الأشخاص المعتقلين بموجب قانون الطوارئ في السجون دون أي سبب منطقي قانوني، وذلك بعد أن كان أمر الإفراج عنهم قد صدر في الجلسة الثانية (٢٨).

وضربت المنظمة مثلاً بحالتين: "أولاهما حالة عادل عبد الرؤوف الشافعي الذي اعتقل في١٤ فبراير ١٩٨٧ ثم تظلم مرتين من قرار الاعتقال وحصل في كل مرة على قرار بالإفراج رغم طعن وزير الداخلية.

وكان من المفروض أن يخلى سبيله وفقاً لقانون الطوارئ إلا أنه ظل في السجن وتظلم مرتين أخرتين حتى بلغ عدد قرارات الإفراج عنه أربعة قرارات ولكنه حول للنيابة في القضية ٤٠١ لسنة ١٩٨٧ وصدر أمر بالإفراج عنه في ٩ سبتمبر ١٩٨٧ ولكنه لم يفرج عنه بعد هذا التاريخ أيضاً، والمثال الثاني هو الصحافي الدكتور محمد مورو الذي قبض عليه في٢٦ يونيو ١٩٨٧ ثم صدر بحقه ٤ قرارات إفراج كان آخرها في ٢ ديسمبر ١٩٨٧ ولكنه لم يفرج عنه إلا في ١٩ ديسمبر ١٩٨٧ (٢٩).

ومن هذا يتضح مدى استهزاء الداخلية ووزيرها بأحكام القضاء الذي يدّعون الدفاع عنه ضد الخارجين عليه، وهذه سمة عامة للحكومة كما قد منا في أول هذا الفصل.

مراجع الفصل السابع:

١- منظمة العفو الدولية: مصر . الاعتقال التعسفي والتعذيب بموجب سلطات الطوارئ ص٢٥،٢٤.

٢- نفس المصدر السابق ص ٢٥.

٣- نفس المصدر السابق ص٣٠،١، ٣١، ٣٢، ٣٣.

٤- نفس المصدر السابق ص٣١.

٥- نفس المصدر السابق ص ٣١.

٦- نفس المصدر السابق ص ٣٦.

٧- نفس المصدر السابق ص ٣٦.

٨- نفس المصدر السابق ص ١٢،١١.

٩- نفس المصدر السابق ص٤٠.

١٠- نفس المصدر السابق ص٤٠.

١١- نفس المصدر السابق ص٤١.

١٢- نفس المصدر السابق ص٤١.

١٣- نفس المصدر السابق ص٤٢.

١٤- نفس المصدر السابق ص٩، ٤٥.

١٥- نفس المصدر السابق ص ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١.

١٦- جريدة النور: عدد ٥١٢ . ١٨صفر ١٤١٢هـ. ١٩٩١/٨/٢٨.

١٧- منظمة العفو الدولية: المصدر السابق ص٥٥،٥٦.

١٨- جريدة الشعب: عدد ٦١٠ . ٣ صفر ١٤١٢هـ. ١٩٩١/٨/١٣.

أيضا جريدة الأهالي: عدد ٥٢١ . السنة ١٤ . ١٩٩١/١٠/٢ ص٧.

١٩- جريدة الحقيقة: عدد ١٦٦ . ٢٩ محرم ١٤١٢هـ. ١٠أغسطس ١٩٩١.

٢٠- منظمة العفو الدولية: المصدر السابق ص ١٧.

٢١- منظمة العفو الدولية: المصدر السابق ص ١٩.

٢٢- منظمة العفو الدولية: المصدر السابق ص ٥٦.

٢٣- جريدة الشعب: عدد ٦١٧ . ١٩٩١/١٠/١.

٢٤- جريدة النور : ١٩٩١/١٠/٢٣.

٢٥- منظمة العفو الدولية: المصدر السابق ص١٤.

٢٦- منظمة العفو الدولية: المصدر السابق ص١٣.

٢٧- منظمة العفو الدولية: المصدر السابق ص١.

٢٨- منظمة العفو الدولية: المصدر السابق ص١٢.

٢٩- منظمة العفو الدولية: المصدر السابق ص١٢، ١٣، ١٤.

الفصل الثامن: انتهاك الحكومة المصرية لمعاهداتها الدولية

ونحن هنا نتعرض في عجالة للانتهاكات الصارخة التي ترتكبها الحكومة المصرية للمعاهدات الدولية التي وقعت عليها، وكما قلنا من قبل إننا لا نتعرض هنا لشرعية هذه المعاهدات في ميزان الشريعة ولكننا فقط نكشف كذب ونفاق الحكومة المصرية، وإلا فهذه المعاهدات حكمها حكم سائر القوانين الوضعية.

١- من الغريب في الأمر أن الحكومة المصرية بتاريخها العريض في التعذيب والإذلال للشعب وخاصة في العشر سنوات الأخيرة تسابق إلى توقيع على المعاهدات الدولية لمناهضة التعذيب.

فقد كانت مصر إحدى ثلاث دول لعبت دوراً هاماً في إصدار القرار رقم ٦٤/٣٢ للجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر ١٩٧٧، الذي طلب من جميع الدول الأعضاء تعزيز دعمها لإعلان الأمم المتحدة ضد التعذيب (١٩٧٥)، وقد صدقت مصر في ١٤ يناير ١٩٨٢ على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

وكانت أول دولة عربية تنضم إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في ٢٥ يونيو ١٩٨٦، وقامت بإيداع وثيقتها الخاصة بالتصديق على الميثاق الإفريقي الخاص بحقوق الإنسان والشعوب في ٣ إبريل ١٩٨٤ (١).

٢- تدخل السلطة التنفيذية لمراجعة قرارات المحاكم وإلغائها في قضايا الحبس الوقائي من قبل وزير الداخلية متناقض مع مبدأ استقلال السلطات القضائية المنصوص عليه في المادة ١٤(١) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والمنصوص عليه أيضاً في المبادئ الأساسية بشأن استقلال السلطة القضائية التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في نوفمبر١٩٨٥.

المبدأ ٢ : "تفصل السلطة القضائية في المسائل المعروضة عليها دون تحيز، ودون أية تقييدات أو تأثيرات غير سليمة أو أية إغراءات أو ضغوط أو تهديدات أو تدخلات مباشرة كانت أو غير مباشرة من أي جهة لأي سبب".

المبدأ ٤: "لا يجوز أن تحدث أية تدخلات غير لائقة أو لا مبرر لها في الإجراءات القضائية، ولا تخضع الأحكام التي تصدرها المحاكم لإعادة النظر" (٢).

٣- ينص قانون الطوارئ على أن قرارات محاكم أمن الدولة طوارئ لا يجوز الطعن عليها بأي وجه من الوجوه أمام محكمة عليا مما يجعل هذه القرارات غير خاضعة للمراجعة حتى من قبل محكمة النقض.

وهذا مخالف للمادة ١٤(٥) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والتي تنص على ما يلي: "لكل شخص أدين بجريمة حق اللجوء وفقا للقانون إلى محكمة أعلى كيما تعيد النظر في قرار إدانته وفي العقاب الذي حكم به عليه" (٣).

٤- في الوقت الذي لا يجيز قانون الطوارئ الطعن في أحكام محاكم أمن الدولة (طوراىء) أمام أي محكمة عليا فإنه ينص على أن أحكام محاكم أمن الدولة (طوارئ) لا تعتبر نهائية ما لم يصدق عليها رئيس الجمهورية الذي يجوز له إلغاء الحكم وإصدار أمر بإعادة المحاكمة من قبل محكمة ثانية من نفس الدرجة، وفي جميع القضايا التي تعاد فيها المحاكمات ويتخذ فيها قرار بالبراءة يتوجب تصديق رئيس الجمهورية على الحكم الثاني، وهذه القيود تتناقض مع التزام الحكومة المصرية في معاهداتها الدولية من ناحيتين:

أ- أنها تعطي سلطة استثنائية للسلطة التنفيذية (رئيس الجمهورية) لمراجعة قرارات المحاكم أو إلغائها وهذا يتناقض مع مبدأ استقلال السلطات القضائية كما بينا.

ب- أن الأمر بإعادة المحاكمة يتناقض مع الحظر الدولي على محاكمة أي شخص على ذات الجرم مرتين كما نصت على ذلك المادة ١٤ (٧) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (٤).

٥- تأخر عرض المتهم على القضاء وحرمانه من حق التظلم الفوري من اعتقاله يتناقض مع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

خلال فرض حالة الطوارئ ينص القانون المصري على حالتين يمكن لنيابة أمن الدولة فيهما اعتقال الأشخاص

الذين يتم القبض عليهم بسبب جرائم جنائية متعلقة بالأمن.

الحالة الأولى: بموجب قانون الإجراءات الجنائية والقانون رقم ١٠٥ لعام ١٩٨٠، حيث تستطيع نيابة أمن الدولة اعتقال أولئك الأشخاص لمدة ١٥ يوماً ويمكن تمديد هذه الفترة لمدة ٤٥ يوماً أخرى بسبب ممارسة نيابة أمن الدولة لسلطات قاضي التحقيق وبعد ذلك يجب تصديق محكمة قانونية على أي تمديد إضافي لفترة الاعتقال بانتظار المحاكمة، أي أن نيابة أمن الدولة تستطيع اعتقال الشخص لمدة ٦٠ يوماً قبل عرضه على محكمة للنظر في شأن اعتقاله.

الحالة الثانية: بموجب أحكام المادة ٦ من قانون الطوارئ وهذه المادة تتيح للمعتقل التظلم من أمر اعتقاله فوراً إلى إحدى المحاكم وتوجب المادة الفصل في التظلم خلال ٣٠ يوماً، وقد صرح المحامي العام الأول المسئول عن إدارة شؤون نيابة أمن الدولة أن النيابة منذ مطلع عام ١٩٨٧ بدأت تعتقل الأشخاص بموجب قانون الإجراءات الجنائية.

والسبب واضح لأن الأخير يتيح للنيابة فرصة اعتقال أطول قبل عرض المتهم على القضاء للفصل في قانونية اعتقاله، وهذا التأخير في عرض المعتقل على القضاء للنظر في قانونية اعتقاله سواء بعد ٦٠ يوماً بموجب قانون الإجراءات الجنائية أو بعد ٣٠ يوماً من تظلمه بموجب قانون الطوارئ يتناقض مع المادة ٩ (٤) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي تنص على:

"لكل شخص حرم من حريته بالتوقيف أو الاعتقال حق الرجوع إلى محكمة لكي تفصل هذه المحكمة دون إبطاء في قانونية اعتقاله وتأمر بالإفراج عنه إذا كان الاعتقال غير قانوني".

بل إن معظم حالات التعذيب تقع في الفترة الأولى من الاعتقال وتأخير عرض المتهم يسمح بالتئام كثير من إصاباته بحيث يصعب فحصها مؤخرا (٥).

٦- إبلاغ المعتقل فوراً بأسباب اعتقاله:

تنص المادة ٩ (٢) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على ما يلي: "يتوجب إبلاغ أي شخص يتم توقيفه بأسباب هذا التوقيف لدى وقوعه".

وكما بينا في الفقرة ٤ من الفصل السابع أن هذا الأمر لا وجود له في الواقع العملي.

٧- الفحص الطبي للمعتقلين:

ذكرت منظمة العفو الدولية في أحد تقاريرها: "تنص القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء الصادرة عن الأمم المتحدة على أنه يجب أن يقوم الطبيب بفحص كل سجين في أقرب وقت ممكن بعد دخوله السجن ثم يفحصه بعد ذلك كلما اقتضت الضرورة" القاعدة ٢٤.

لقد أوصى مقرر الأمم المتحدة الخاص بالتعذيب في تقريره لعام ١٩٨٨ ما يلي: "ينبغي إجراء فحص طبي لكل شخص رهن الاحتجاز في أسرع وقت ممكن بعد القبض عليه"

موضحا بأنه:

"إذا أثبت أن الحالة الصحية للمحتجز سليمة وقت القبض عليه يصبح من الأصعب تفسير تدهور صحته أثناء فترة احتجازه، ولكي يكون هذا الفحص فعالاً حقيقة ينبغي أن يحدث ليس فقط في السجون الرسمية وإنما أيضاً في جميع الأماكن التي يحتجز فيها أناس مثلاً لأغراض الاستجواب".

هذا ولم يخضع أي من المعتقلين السياسيين السابقين الذين أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم للفحص الطبي عند وصوله إلى السجن، وبالفعل فإن المعتقلين الذين زعموا أنهم تعرضوا للتعذيب أثناء الاعتقال شكوا بشكل متواصل من عدم خضوعهم لفحص طبي عند وصولهم إلى السجن حتى عندما طلبوا ذلك بالتحديد.

وعلاوة على ذلك لم تتوفر أية مساعدة طبية لأولئك الذين كانوا بحاجة إليها بسبب التعذيب، وقال معظمهم إن سبب ذلك هو وقوع التعذيب أو المعاملة السيئة خارج مبنى السجن أو أنهم لم يشاهدوا أي موظف طبي أثناء وجودهم في السجن.

بينما قال بعضهم أنه بعد إنهاء الاستجواب ونقلهم إلى السجن لم يتلقوا إلا عناية طبية أساسية على شكل مرهم مسكن يوضع على الجروح والإصابات، وزعم آخرون أن أطباء السجن لم يكن لهم حول ولا قوة ولم يكن في نيتهم التدخل من أجل ضحايا التعذيب، وذلك لأسباب مفهومة هي خشية تعريض أنفسهم للمضايقة والتخويف (٦).

٨- حق المعتقل في الاتصال بمحاميه وأقاربه ومنع الحبس الانفرادي:

لاحظت منظمة العفو الدولية في أحد تقاريرها عن مصر أن التعذيب والمعاملة السيئة تحدث غالباً عندما يعزل المعتقل بمعزل عن الآخرين في عزلة عن العالم الخارجي لأن هذا يمكن المعذبين من ممارسة التعذيب بحرية كما أنه يعطي فرصة لشفاء جروحه قبل عرضه على الطب الشرعي لتضييع الأدلة على التعذيب، ولقد أوصى مقرر الأمم المتحدة الخاص بالتعذيب في تقريره العام ١٩٨٨ بأنه "ينبغي بذل كل الجهود لإعلان الحبس الانفرادي حبساً غير قانوني".

وفي تعليقها على المادة ٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أشارت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان إلى أنه "من بين الضمانات التي قد تجعل السيطرة فعالة سن أحكام ضد احتجاز أي شخص احتجازاً انفرادياً (٨) والسماح لأشخاص مثل الأطباء والمحامين وأفراد العائلة بالاتصال بالمحتجزين دون أن يخل ذلك بالتحقيق" (٩).

وذكرت منظمة العفو أنها تشعر بالقلق لأنه لم يسمح للمعتقلين من الناحية العملية الاتصال بالمحامين للمرة الأولى إلا بعد مضي أيام أو حتى أسابيع في كل مرة، وتعتبر منظمة العفو الدولية فترات التأخير هذه غير مقبولة لاسيما وإن مصر ملتزمة بالمقاييس الدولية لحقوق الإنسان (١٠).

كما حثت منظمة العفو على: "ضمان الاتصال المتكرر بين المعتقل وعائلته واتصاله الفوري بمحاميه عند القبض عليه، واجتماعه بهذا المحامي بعد ذلك على فترات منتظمة وعلى انفراد ووفقا لأحكام المادة ١٤ (٣) (ب) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والقاعدة ٩٣ من القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء

الصادرة عن الأمم المتحدة (١١).

٩- تعذيب الشاكي من التعذيب مخالف لاتفاقية مناهضة التعذيب التي وقعت عليها الحكومة المصرية:

ذكرت منظمة العفو أنها تلقت تقارير من معتقلين اعتقلوا بسبب تقديم شكاوى ضد بعض الضباط لقيامهم بالتعذيب كما كان هذا سبب في تعذيبهم خلال فترة الاعتقال الثانية، وتنص المادة ١٣ من اتفاقية مناهضة التعذيب على أنه "ينبغي اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان حماية مقدم الشكوى والشهود من كافة أنواع المعاملة السيئة أو التخويف نتيجة لشكواه أو لأي أدلة تقدم (١٢).

وبعد:

فإنه رغم انتهاك الحكومة المصرية الواضح لمعاهداتها الدولية ولمواثيق حقوق الإنسان التي تشهرها أمريكا سيفاً في وجه الدول الضعيفة لتتهمها بالإرهاب وانتهاك حقوق الإنسان عند الحاجة، ورغم التقارير المتتابعة التي تصدرها المنظمات الدولية عن انتهاك حقوق الإنسان في مصر، هذا فضلا عن تقارير المنظمات الإقليمية والمحلية.

رغم كل هذا لم تتهم أمريكا مصر بعد بهذه التهمة التي يترتب عليها قطع المساعدات وفرض العقوبات على هذه الدولة، وما ذلك إلا لأن لإرضاء النظام المصري ما هو إلا عبد تابع ذليل للشيطان القابع في البيت الأسود (الأبيض) في واشنطن بأمريكا يأتمر بأمره ويعمل في خدمته.

قال الله تعالى {والذين كفروا بعضهم أولياء بعض إلا تفعلوه تكن فتنة في الأرض وفساد كبير} الأنفال ٧٣.

مراجع الفصل الثامن:

١- منظمة العفو الدولية: مصر . الاعتقال التعسفي والتعذيب بموجب سلطات الطوارئ ص١،٢٤، ٢٥، ٥٨، التعذيب في مصر ١٩٨١ . ١٩٨٣: أدلة منظمة العفو الدولية ورد الحكومة عليها ص١، مصر . اعتقالات شرطة الأمن تقويض لسيادة القانون ص١.

٢- منظمة العفو الدولية: مصر . الاعتقال التعسفي والتعذيب بموجب سلطات الطوارئ ص١٢، ٢١.

٣- المصدر السابق ص ٢٠، ٢١.

٤- المصدر السابق ص٢٢،٢١،٢٠.

٥- المصدر السابق ص٢٠،١٩،١٨،١٥،١٤،١٠.

٦- المصدر السابق ص٥٢،٥١.

٧،٨- يقصد في النص الإنجليزي الأصلي في الحالتين أعلاه الحبس الانعزالي:

INCOMUNICADO DETENTION SOLITARY CONFINEMENT

حيث ينعزل المعتقل عن العالم الخارجي ويمنع عنه الاتصال بالآخرين، لا الحبس الانفرادي.

٩- المصدر السابق ص٤٧،٢٧.

١٠- المصدر السابق ص٤٩.

١١- المصدر السابق ص٥٣.
١٢- المصدر السابق ص٣١.

خاتمة:

والآن أيها القارئ الكريم قد رأيت عينة من ذلك الركام الفاسد من ممارسات نظام فرعون مصر حسنى مبارك لا بارك الله فيه ولا أحسن عاقبته، هذا النظام الذي يتزايد بشاعة وقذارة يوماً بعد يوم، ونحن لم نذكر في كتابنا هذا إلا عينة من التعذيب المحسوس الذي يتعرض له شعب مصر بجميع طوائفه على أيدي زبانية هذا النظام، إلا أن هناك صوراً أخرى من التعذيب النفسي والمادي يعلمها كل مواطن يعيش على أرض مصر لم نتعرض لذكرها هنا، منها ضنك المعيشة وغلاء الأسعار وسوء الخدمات والعذاب في طوابير الحصول على الخبز والعذاب في ركوب المواصلات العامة بزحامها وامتهانها لآدمية الإنسان والبطالة العامة والفساد الإداري والاقتصادي والرشوة المتفشية وسوء الخدمات التعليمية والصحية، والإفساد المنظم الذي يقوده وزيرا الإعلام والثقافة لإفساد الشباب المسلم في مصر بما يذاع في الإذاعة والتليفزيون ودور السينما والمسرح بغية إفساد هذا الشباب ودفعه في طريق الرذيلة والانحراف، ناهيك عن استيلاء أباطرة الحكومة من فرعون وملأه على جل المعونات والمساعدات التي تحصل عليها مصر بينما عامة الشعب يعيشون في فقر مدقع، ومن تهدمت منازلهم في كارثة زلزال أكتوبر ١٩٩٢م مازالوا يعيشون في العراء والسعيد منهم من ظفر بخيمة أو غرفة، وقد ذهبت أمتعتهم أموالهم وكل ما يملكون في هذه الدنيا تحت الأنقاض، كما ذهبت قبل ذلك أموال المودعين في شركات توظيف الأموال التي تعرضت لهجمة شرسة خبيثة من قبل الحكومة المصرية من أجل الحفاظ على بنوكها الربوية، في ظل تواطؤ خبيث من المفتي المنحل محمد سيد طنطاوي الذي احتال لإباحة ربا هذه البنوك ليبعث فيها الحياة بعد أن أشرفت على الإفلاس والهلاك.

وبعد: فإننا بعد هذا العرض الموجز لمأساة التعذيب في مصر نوجه خطابنا خطاب جماعة الجهاد في هذه الخاتمة إلى ثلاث طوائف، وهم: المعذبين في مصر، وعامة الشعب، وشباب الحركة الإسلامية، فنقول وبالله التوفيق:

أولاً: خطاب جماعة الجهاد إلى المعذبين في مصر.

ونبدأ خطابنا بقول المولى جل وعلا {إنما يوفى الصابرون أجرهم بغير حساب} الزمر ١٠، فاصبروا على ما أصابكم وما يصيبكم، ولا تسخطوا ما قدره الله وما قضاه حتى لا يضيع أجركم فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إن عظم الجزاء مع عظم البلاء، وإن الله تعالى إذا أحب قوماً ابتلاهم فمن رضي فله الرضا ومن سخط فله السخط) رواه الترمذي وقال حديث حسن.

فالتعذيب صنف من صنوف الابتلاء والفتنة يختبر الله به من يشاء من خلقه ليختبر ثباتهم وصدق إيمانهم قال تعالى {أحسب الناس أن يتركوا أن يقولوا آمنا وهم لا يفتنون ولقد فتنا الذين من قبلهم فليعلمن الله الذين صدقوا وليعلمن الكاذبين} العنكبوت:٢،٣، فالصادق هو الذي يخرج من الفتنة أكثر إيماناً ويقيناً بوعد الله، وثباتاً على الحق.

والكاذب هو الذي يهتز إيمانه أو يزول بسبب الفتنة، ومن صور ذلك: أن يتخلى عن الحق الذي كان عليه كالجهاد في سبيل الله تعالى الذي أوذي بسببه، ومن صوره أن يتخلى عن التدين بالكلية، ومن صوره أن يسخط بسبب ما نزل به من العذاب، ومن صوره أن يتحول تحت ضغط التعذيب إلى عميل للمباحث يرشدهم إلى إخوانه المسلمين، فما من أحد يقع تحت قبضة المباحث في مصر إلا ويطلب منه أن يعمل مرشداً لهم.

قال تعالى {ومن الناس من يقول آمنا بالله فإذا أوذي في الله جعل فتنة الناس كعذاب الله ولئن جاء نصر من ربك ليقولن إنا كنا معكم أو ليس الله بأعلم بما في صدور العالمين وليعلمن الله الذين آمنوا وليعلمن المنافقين} العنكبوت ١١،١٠.

فاتقوا الله معشر المسلمين، واصبروا على أمر الله، ولا ترتدوا على أعقابكم فتنقلبوا خاسرين، واعلموا أن الدنيا دار ممر وأن الآخرة هي المستقر، وأن اليوم عمل ولا جزاء وغداً جزاء ولا عمل، واعلموا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد قال: (حفت الجنة بالمكاره وحفت النار بالشهوات)، فاصبروا على المكاره تنالوا جنة ربكم، ولا تركنوا إلى الشهوات وإيثار السلامة فإنها طريق الندامة، والموت أقرب إلى أحدكم من شراك نعله، والله خير الماكرين، فلا تمكروا فيمكر بكم، واصبروا على ما يصيبكم في ذات الله، وأخلصوا النية، وإن تسجنوا فقد سجن يوسف عليه السلام، وإن تعذبوا فقد عذب من هم خير منكم من السابقين الأولين الذين ماتوا بمكة وقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم: (صبرا آل ياسر فإن موعدكم الجنة)، وإن تحرقوا فقد حرق أصحاب الأخدود، وإن تقتلوا فقد قتل زكريا ويحي عليهما السلام، فهذا سبيل الأنبياء والصالحين، وقد قال صلى الله عليه وسلم: (يأتي زمان على الناس العامل فيه بدينه كالقابض على الجمر)، وقال: (للعامل فيه بدينه أجر خمسين من الصحابة) أو كما صلى الله عليه وسلم ، فأبشروا بهذا الثواب العظيم.

وإذا أصابتك مصيبة أخي المسلم فعليك بالدعاء، وتذكر ذنبك قبل كل شيء واستغفر الله من ذنوبك فهذا دأب الصالحين، قال تعالى {وما أصابك من سيئة فمن نفسك} النساء ٩٧، وقال تعالى {وكأين من نبي قاتل معه ربيون كثير فما وهنوا لما أصابهم في سبيل الله وما ضعفوا وما استكانوا والله يحب الصابرين وما كان قولهم إلا أن قالوا ربنا اغفر لنا ذنوبنا وإسرافنا في أمرنا وثبت أقدامنا وانصرنا على القوم الكافرين فأتاهم الله ثواب الدنيا وحسن ثواب الآخرة والله يحب المحسنين} آل عمران ١٤٨،١٤٦.

واصبروا أيها المسلمون حتى يفتح الله بيننا وبين أعدائنا من الحكام الكافرين وجنودهم، فإن البلاء والصبر هما من مقدمات النصر، قال تعالى: {ولقد كذبت رسل من قبلك فصبروا على ما كذبوا وأوذوا حتى أتاهم نصرنا ولا مبدل لكلمات الله ولقد جاءك من نبأي المرسلين} الأنعام ٣٤.

واقرؤوا سير الأنبياء والصالحين وصبرهم على الأذى في سبيل الله تعالى فإن هذا مما يزيد في يقين المؤمن ويثبته على الحق ويعينه على الصبر، وهكذا كان الله تعالى يثبت رسوله محمداً صلى الله عليه وسلم بقصص الأنبياء السابقين كما قال تعالى {وكلاً نقص عليك من أنباء الرسل ما نثبت به فؤادك وجاءك في هذه الحق وموعظة وذكرى للمؤمنين} هود ١٢٠.

اللهم ثبتنا على الحق وأحسن عاقبتنا في الأمور كلها وعافنا في الدنيا والآخرة.

ثانياً: خطاب جماعة الجهاد إلى عامة الناس في مصر.

أيها الإخوة المسلمون: لقد ظلت بلادنا الحبيبة مصر تحكم بالإسلام وبشريعة الإسلام لمدة ثلاثة عشر قرناً من الزمان منذ أن فتحت على يد الصحابي الجليل عمرو بن العاص رضي الله عنه وحتى الاحتلال الإنجليزي لمصر عام ١٨٨٢م الذي فرض على مصر الحكم بالقوانين الوضعية حيث بدأت المحاكم الأهلية عملها بهذه القوانين عام ١٨٨٣م وانتشرت في سائر أنحاء مصر بحلول عام ١٨٨٩م، فهذه القوانين التي هي قوانين الكفار وأحكام الكفار قد فرضت على بلادنا بالقوة العسكرية للاحتلال الإنجليزي، وظلت هذه القوانين سارية المفعول إلى يومنا هذا في مصر كما هو الحال في غيرها من البلاد، فما حفظت هذه القوانين على المسلمين لا دماءهم ولا أعراضهم ولا أموالهم بل ما انتشر الفساد والرذيلة في بلادنا إلا بحماية هذه القوانين التي تعتبر الزنا والربا وشرب الخمر وغيرها من الموبقات أموراً مشروعة، فمن يأمن على نفسه أو على عرضه أو على ماله في هذه البلاد؟، هذا فضلاً عن أننا متعبدون لله بالحكم بشريعته كما قال تعالى {فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً} النساء ٦٥، فجعل سبحانه الحكم بالشريعة والرضا بذلك شرطاً في صحة الإيمان.

ثم ورث هذه التركة الخبيثة النجسة حكام بلادنا بعد انتهاء الاستعمار في الظاهر، وهؤلاء الحكام يفرضون هذه القوانين الكافرة على الشعوب المسلمة بقوة السلاح (بالشرطة والجيش) تماماً كما فرضها الإنجليز بالقوة العسكرية فهؤلاء الحكام لاشك في كفرهم لقوله تعالى {ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون} المائدة ٤٤، وهؤلاء الحكام الكفار قتالهم واجب على كل مسلم لقوله تعالى {يا أيها الذين آمنوا قاتلوا الذين يلونكم من الكفار وليجدوا فيكم غلظة واعلموا أن الله مع المتقي} التوبة ١٢٣، وقد فصلنا هذه الأحكام في مطبوعات جماعة الجهاد مع كشف الشبهات الواردة عليها فنكتفي هنا بالإيجاز فنقول: يجب على كل مسلم أن يعتقد أن هؤلاء الحكام كفار وأن قتالهم واجب على كل مسلم، وأن الجهاد هو الحل ليست الديمقراطية ولا الأحزاب ولا الانتخابات التي يدعو إليها بعض المنتسبين إلى الإسلام الذين يعرضون عن قوله تعالى {قاتلوا الذين يلونكم من الكفار} التوبة ١٢٣، فقال تعالى {قاتلوا} ولم يقل ديمقراطية ولا انتخابات، فاحذروا أيها المسلمون من هؤلاء الذين يصدونكم عن أمر الله وعما أوجبه الله عليكم من جهاد الحكام الكافرين، هؤلاء الذين يصدون عن سبيل الله بأهوائهم بغير علم، قال تعالى {وإن كثيرا ليضلون بأهوائهم بغير علم إن ربك هو أعلم بالمعتدين} الأنعام ١١٩، وقال تعالى عن هؤلاء المعرضين عن حكم الله {فإن لم يستجيبوا لك فاعلم أنما يتبعون أهواءهم ومن أضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله إن الله لا يهدي القوم الظالمين} القصص ٥٠، فاحذروا دعاوي الداعين إلى الديمقراطية والانتخابات فهذه فتنة يختبر الله بها عباده ليعلم من يطيع أمره بوجوب الجهاد ممن يفتتن بهذه الفتنة، قال تعالى {إن هي إلا فتنتك تضل بها من تشاء وتهدي من تشاء أنت ولينا فاغفر لنا وارحمنا وأنت خير الغافرين} الأعراف ١٥٥.

فاعرفوا أيها المسلمون عدوكم واعرفوا واجبكم فإن الله سائلكم عن هذا الواجب، ألا وهو قتال هؤلاء الحكام الكافرين، واعلموا أن ترككم لهذا الواجب هو سبب الشقاء والضنك الذي تعيشونه، فقد قال الله عز وجل {يا أيها الذين آمنوا مالكم إذا قيل لكم انفروا في سبيل الله اثاقلتم إلى الأرض أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة فما متاع

الحياة الدنيا في الآخرة إلا قليل إلا تنفروا يعذبكم عذاباً أليماً ويستبدل قوماً غيركم ولا تضروه شيئاً والله على كل شيء قدير} التوبة ٣٨،٣٩، فإذا لم تنفروا أي تقاتلوا في سبيل الله القتال الذي أوجبه الله عليكم {قاتلوا الذين يلونكم من الكفار} عذبكم عذاباً أليماً {إلا تنفروا يعذبكم عذابا أليما} وهذا العذاب في الدنيا والآخرة، فعذاب الدنيا منه تعذيب هؤلاء الحكام الكفار لكم وقد ذكرنا أمثلة له في كتابنا هذا، ومن العذاب الدنيوي أنكم لا تأمنون على أنفسكم ولا أعراضكم ولا أموالكم في هذه البلاد، ألا ترون إلى تفشي ظاهرة خطف النساء من الشوارع واغتصابهن بالقوة في مصر؟، ومن العذاب الدنيوي ضنك المعيشة من الفقر وغلاء الأسعار والرشوة وشحة المساكن وازدحام المواصلات وسوء الخدمات، ومن العذاب الدنيوي المهانة والإذلال الذي يتعرض له المصري في بلده وفي خارج بلده، قال تعالى {إلا تنفروا يعذبكم عذاباً أليماً}، أليست هذه الآية تصف واقع المسلمين في مصر وصفا دقيقا؟، هذا خبر صادق ووعيد من الله فقوموا بواجبكم في قتال الحكام الكافرين يغير الله حالكم إلى خير حال، فهذا وعد من الله فيقوله تعالى {إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم} الرعد١١.

وكما رتبت هذه الآية الكريمة العذاب على ترك الجهاد فكذلك رتب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذل والمهانة "كما هو حال شعب مصر" على ترك الجهاد وذلك في قوله صلى الله عليه وسلم: (إذا تبايعتم بالعينة وأخذتم أذناب البقر ورضيتم بالزرع وتركتم الجهاد سلط الله عليكم ذلاً لا ينزعه حتى ترجعوا إلى دينكم) رواه أبو داود عن ابن عمر رضي الله عنهما بإسناد حسن، والعينة صنف من أصناف الربا، فترك الجهاد من أسباب الذل فلا عز ة لكم إلا بالجهاد كما أعز الله به المسلمين الأوائل من الصحابة رضي الله عنهم وكانوا في الجاهلية من أشقى الناس وأفقرهم وأقلهم وأضعفهم فجمع الله شملهم بالإسلام وألف بين قلوبهم وأعزهم بالجهاد حتى أذلوا قوى العالم العظمى في زمانهم فارس والروم، وصار المسلمون سادة العالم بلا منازع حينئذ وحكموا معظم العالم المعروف آنذاك من تخوم الصين إلى الأندلس، فالجهاد سبيل العزة والغنى أيها المسلمون، فاجتمعوا لقتال عدوكم، فمن مات منكم مات شهيداً كريماً، ومن عاش منكم عاش عزيزاً سعيداً، فأنتم بين إحدى الحسنيين كما قال تعالى {قل هل تربصون بنا إلا إحدى الحسنيين ونحن نتربص بكم أن يصيبكم الله بعذاب من عنده أو بأيدينا فتربصوا إنا معكم متربصون} التوبة ٥٢.

أيها الإخوة المسلمون بمصر وبغيرها من البلاد المحكومة بالتشريعات الكافرة.

إذا لم يكن من الموت بد . . فمن العجز أن تموت جبانا

أيها الإخوة المسلمون: إنكم تموتون في اليوم الواحد مرات ومرات بكئوس الذل والهوان التي تتجرعونها وإن الجهاد في سبيل الله لا يقرب أجلاً، ولن يموت أحد حتى يستكمل أجله الذي كتبه الله، فقوموا بواجب الجهاد الذي فرضه الله عليكم، وإن عدد ضحايا العبارة الغارقة سالم إكسبريس وحدها (حوالي ٥٠٠ قتيلاً) أو عدد ضحايا زلزال ١٩٩٢/١٠/١٢ وحده (حوالي ٦٥٠ قتيلاً) يفوق عدد شهداء الحركة الإسلامية في مصر في الخمسين عاماً الماضية (نحسبهم كذلك ولا نزكي على الله أحداً)، فقوموا بواجبكم الذي فرض الله عليكم أيها المسلمون ألا وهو قتال حكامكم الكافرين، ولا تصدقوا الذين يخدعونكم بقولهم إن كل ما عليكم من واجب شرعي هو أن تذهبوا لتلقوا ورقة في صندوق الانتخابات، إن حكم الشريعة قد ذهب بقوة السلاح ولن يعود إلا بقوة السلاح، قال تعالى

{وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة} الأنفال ٦٠، وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم صفة القوة فقال (ألا إن القوة الرمي) ثلاثاً، رواه مسلم، فالقوة هي الرمي في نحور الأعداء كما قال تعالى {فإذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب} محمد ٤، ولم يقل إن القوة هي الأصوات الانتخابية كما يزعم الواهمون القاعدون عن الجهاد في سبيل الله الذين يضيعون أعمار المسلمين وجهودهم في المتاهات التي ما أنزل الله بها من سلطان، ودرس الجزائر عبرة لمن أراد أن يعتبر.

وبعد: فماذا تريد جماعة الجهاد من عامة المسلمين في مصر؟ والجواب:

أننا نريد من كل مسلم أن يجاهد هؤلاء الحكام الكافرين بنفسه أو بماله أو بلسانه، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (جاهدوا المشركين بأموالكم وأنفسكم وألسنتكم) رواه أبو داود بإسناد صحيح عن أنس رضي الله عنه.

أما القتال بالنفس فلا يؤتي ثمرته إلا بالانتظام في صفوف جماعة من المسلمين اجتمعت على جهاد الكفار "كجماعة الجهاد" ولله الفضل والمنة، قال تعالى {يا أيها الذين آمنوا من يرتد منكم عن دينه فسوف يأت الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين يجاهدون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله واسع عليم} المائدة ٥٤، فبين الله تعالى أن الذي يجاهد المرتدين هم قوم أي جماعة وليس فرداً، ويدل على أن القوم جماعة ضمير الجمع في قوله تعالى (يحبهم ... يجاهدون ... لا يخافون)، وقال ابن تيمية رحمه الله إن القوم في اللغة لا تطلق إلا على جماعة الرجال، ولا تطلق على الفرد لا حقيقة ولا مجازا. (منهاج السنة، ٢٢٠/٧، تحقيق د.رشاد سالم، بمعناه)، ولهذا فإننا ندعو المسلمين عامة والشباب المتدين خاصة للانتظام في صفوف جماعة الجهاد وتكثير سوادها لتعجيل الوصول إلى يوم الخلاص ذلك اليوم الذي تنقشع فيه ظلمة الكفر عن مصرنا الحبيبة.

وأما الجهاد بالمال فلا يخفى على كل مسلم أن المال هو عصب الجهاد.

وأما الجهاد باللسان فصوره كثيرة: منها كشف كفر الكافرين من الحاكم وغيرهم وتبصير المسلمين بذلك، ومنها تحريض المؤمنين على قتال هؤلاء الحكام، ومنها الدعوة للانتظام في صفوف جماعة الجهاد لتقوم بهذا العبء، ومنها التجسس على الكافرين من الحكام وأعوانهم وجنودهم ونقل أخبارهم للمسلمين ليحذروا من كيدهم وليستعينوا بهذه الأخبار في جهادهم، فصور الجهاد باللسان كثيرة.

واعلموا أيها المسلمون أن من جاهد منكم فإنما يجاهد لنفسه لينجو من غضب الله وسخطه فإن الله غني عن جهادنا قال تعالى {ومن جاهد فإنما يجاهد لنفسه إن الله لغني عن العالمين} العنكبوت ٦، وقال صلى الله عليه وسلم: (من مات ولم يغز ولم يحدث نفسه بغزو مات على شعبة من النفاق) رواه مسلم، وقال صلى الله عليه وسلم: (من لم يغز أو يجهز غازياً أو يخلف غازياً في أهله بخير أصابه الله بقارعة قبل يوم القيامة) رواه أبو داود بإسناد صحيح.

وتريد جماعة الجهاد من عموم المسلمين أن يعاونوا الشباب المسلم المجاهد في سبيل الله بشتى صور المعاونة قال تعالى {وتعاونوا على البر والتقوى} المائدة ٣، وقال صلى الله عليه وسلم: (المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه

بعضا) وشبك بين أصابعه، متفق عليه.

وللمعاونة صور كثيرة منها الدعم المادي والمعنوي ومنها الإيواء والإخفاء وألا يخبر الأعداء (من الشرطة والمباحث وغيرهم) عن الشباب المتدين، وقد قال صلى الله عليه وسلم: (المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يحقره ولا يخذله) رواه مسلم، وقال صلى الله عليه وسلم: (المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه، من كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته، ومن فر ج عن مسلم كربة فرج الله عنه بها كربة من كرب يوم القيامة، ومن ستر مسلماً ستره الله يوم القيامة) متفق عليه، ومعنى (لا يسلمه) أي لا يسلمه إلى عدوه ولا يعين على ذلك.

وتريد جماعة الجهاد من عموم المسلمين ألا يعاونوا الحكومة الكافرة على حرب الإسلام والمسلمين فإن من يفعل هذا يكفر والعياذ بالله، ونريد من المسلمين أن يمتنعوا عن دفع أموال الضرائب والجمارك والرسوم إلى الحكومة ما أمكنهم ذلك وعليهم أن يحتالوا بشتى الحيل حتى يتهربوا من دفع الأموال إلى الحكومة فهذا من باب قوله صلى الله عليه وسلم: (الحرب خدعة) متفق عليه، وقال تعالى {ولا تؤتوا السفهاء أموالكم} النساء ٥، فأي سفاهة أعظم مما تفعله الحكومات الكافرة المحاربة للإسلام والمسلمين؟، إن أي مال تدفعونه للحكومة الكافرة يتحول إلى رصاص يخترق أجساد أبنائكم ويحول بينكم وبين انتصار الإسلام وحكم الشريعة ويمد في عمر الحاكم الكافر ، فلا تعينوا الكافرين على هذا، وقال تعالى {ولا تعاونوا على الإثم والعدوان} المائدة ٣.

وتريد جماعة الجهاد من عموم المسلمين أن يبتهلوا إلى الله ويدعوه صباح مساء أن ينصر الإسلام والمسلمين وأن يمكن لدينه في الأرض ولحكم شريعته.

فهذا خطاب جماعة الجهاد إلى عموم المسلمين في مصر وفي غيرها من البلاد المحكومة بالتشريعات الوضعية الكافرة.

ثالثاً: خطاب جماعة الجهاد إلى شباب الحركة الإسلامية.

وهو يتلخص في كلمة واحدة وهى "الاتحاد"، وللوحدة المنشودة أربع مراتب وهى:

١- وحدة المنهج: أن يكون منهج جميع شباب الحركة الإسلامية هو الاعتصام بكتاب الله بسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وبإجماع السلف الصالح من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وذلك في العقائد والأحكام، وأن يحذروا من الشذوذ والانحراف ومحاولات تحريف الدين وتبديله عما كان عليه السلف الصالح خاصة مع شيوع هذه المحاولات في هذا الزمان من علماء السلطة والجماعات المنحرفة والكتاب المأجورين الذين تمتلئ الصحف بضلالاتهم.

٢- وحدة الحكم على الواقع الذي ابتلى به عموم المسلمين في هذا الزمان وهم الحكام الذين يحكمون المسلمين بالتشريعات الكافرة المناقضة لدين الإسلام، فيجب على كل مسلم أن يعتقد أن هؤلاء الحكام كفار كفراً أكبر لا ولاية لهم على مسلم، ولا شرعية لأحكامهم ولا إلزام لتشريعاتهم ولا حرمة لها، وقد بينت مؤلفات جماعة الجهاد تفاصيل هذه الأحكام ولله الفضل والمنة.

٣- وحدة الوسيلة لتغيير هذا الواقع: وأنه لا وسيلة إلاّ الجهاد، فالجهاد هو الحل، وقد بينا ذلك أيضا في

مؤلفات جماعة الجهاد، واحذروا من الذين يسرقون أعماركم وجهودكم في الجري وراء صناديق الانتخاب والديمقراطية فإن هذه من وساوس إبليس الذي {يعدهم ويمنيهم وما يعدهم الشيطان إلا غروراً} النساء ١٢٠، وهذه فتنة يضل الله بها من يشاء ويهدي من يشاء.

٤- وحدة الصف: فهذه فريضة شرعية قال تعالى {واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا} آل عمران ١٠٣، وقال تعالى {ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم} الأنفال ٤٦، وقال تعالى {والذين كفروا بعضهم أولياء بعض إلا تفعلوه تكن فتنة في الأرض وفساد كبير} الأنفال ٧٣، وقال تعالى {إن الله يحب الذين يقاتلون في سبيله صفاً كأنهم بنيان مرصوص} الصف ٤، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا) متفق عليه.

فوحدة الصف واجتماع المسلمين لتحقيق الأهداف الشرعية السامية وعلى رأسها إقامة حكم الإسلام في الأرض وإعلاء حكم لا إله إلا الله، هذا الاتحاد مما دل عليه صحيح المنقول وصريح المعقول وقد فصلت مؤلفات جماعة الجهاد الكلام في السياسة الشرعية الخاصة بالعمل الإسلامي الجماعي وذلك في كتاب (العمدة في إعداد العدة للجهاد في سبيل الله تعالى).

فهذا طريقكم أيها الشباب المسلم، يا طليعة الأمة الإسلامية، فاعرفوا عدوكم، واعرفوا طريقكم: منهجاً وحكماً ووسيلة ووحدة صف.

وبهذا نكون قد استكملنا خطابنا للطوائف الثلاثة المقصودة، وإن ما ذكرناه في كتابنا هذا من بطش فرعون مصر وجنوده خاصة بالإسلام والمسلمين لا يفل من عزمنا على مواصلة الدعوة والجهاد لتكون كلمة الله هي العليا وكلمة الذين كفروا السفلى، فإنه {لا ييأس من روح الله إلا القوم الكافرون}، بل لا يزيدنا هذا البطش والتعذيب إلا وثوقا بوعد الله بالنصر القريب، فعند اشتداد الظلمة يبزغ الفجر {فإن مع العسر يسرا إن مع العسر يسرا}، ولن يغلب عسر يسرين، ولقد قدر الله أن يكون بنو إسرائيل أذلاء مقهورين معذبين على يد فرعون لتتجلى عظمة الله وقدرته في إنقاذهم ونصرهم عليه عند انقطاع الأسباب والتدبير قال تعالى {وأورثنا القوم الذين كانوا يستضعفون مشارق الأرض ومغاربها التي باركنا فيها وتمت كلمة ربك الحسنى على بني إسرائيل بما صبروا ودمرنا ما كان يصنع فرعون وقومه وما كانوا يعرشون} الأعراف ١٣٧، وقال تعالى {حتى إذا استيأس الرسل وظنوا أنهم قد كذبوا جاءهم نصرنا فنجي من نشاء ولا يرد بأسنا عن القوم المجرمين} يوسف ١١٠.

ونحن مع اشتداد البلاء والكرب، ومع انقطاع الأسباب والتدبير نرتقب وعد الله بالنصر المبين، {وعد الله لا يخلف الله وعده ولكن أكثر الناس لا يعلمون} الروم ٦، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الملاحق:

الملحق الأول:

بسم الله الرحمن الرحيم

مع ثورة الشعب في أبي حماد:

تشهد مصر الآن صراعاً بين الشعب المسلم والنظام الحاكم العميل رغم كل القوانين الكافرة التي يصوغها سفهاء النظام في مجلس الشعب لحمايته من السقوط ولإرهاب الشعب وآخرها قانون إرهاب الشعب المسلم الذي لم يمنع الشعب في أبي حماد من أن يهب دفاعاً عن نفسه وقام بتدمير الأماكن الحكومية تعبيراً عن سخطه ورفضه للنظام، وذلك بعد استمرار طواغيت النظام المجرم من ضباط الشرطة وجنودها في تعذيب الناس حتى الموت في كل مسالخ الشرطة وكان آخرها عندما طلب بائع الخبز من ضابط الشرطة الوقوف في الطابور مع باقي أبناء الشعب الذين تقوم الحكومة الكافرة بتجويعهم، ولأن الطواغيت يعتبرون أنفسهم فوق الشعب ولا يجوز مساواتهم بهم، قام الضابط بإحضار الجنود من مركز الشرطة واعتقل بائع الخبز وأخذه للمركز وقام بتعذيبه حتى الموت لأنه ساوى بين الطاغوت وبين الشعب.

فقام الشعب في أبي حماد بالثورة على كل ما يمثل الحكومة من أماكن وقام بتدميرها وحرقها انتقاما من الحكومة الكافرة وطواغيتها فردت الحكومة باحتلال أبي حماد وتأديب الشعب وفرض الإتاوات عليه، فتذكر الشعب الاحتلال الإنجليزي من قبل وتنبه أن الوضع لم يتغير كثيراً بين حكومة الملك العملية للإنجليز وحكومة الثورة العميلة للأمريكان فالكفر ملة واحدة واستعادت ذاكرة الشعب عملية دنشواي وكرداسة والكوم الأحمر وادكو وما شابهها من عمليات الانتقام من الشعب وإذلاله.

هكذا أيها الشعب المسلم لم تفرق الشرطة بينك وبين أبنائك الذين يعذبون حتى الموت في أقبية مباحث أمن الدولة فكلكم في نظر الحكومة متطرفون.

وهكذا ينكشف وجه مبارك الذي يرسل الورود لزوجة رابين في المستشفى بينما يرسل قطعان الأمن المركزي لتحطم رؤوس شعب أبي حماد وتفرض عليهم حياة الذل والقهر.

وسيستمر الصراع وستتوالى الأحداث إلى أن يتحرر الشعب المسلم من كل الحكومات الكافرة وتقوم دولة الإسلام دولة العدل والإيمان.

ونقول لهذا النظام الكافر العميل أن للباطل جولة وللإسلام دولة.

وأخيراً نقول للحكومة ما قاله مؤمن آل فرعون لفرعون وجنده:

{فستذكرون ما أقول لكم وأفوض أمري إلى الله إن الله بصير بالعباد}.

١٤١٣/٤/١هـ

٢٨/٩/١٩٩٢م.

الملحق الثاني:

بسم الله الرحمن الرحيم

نشرة صحفية حول أوضاع معتقلي التيارات الإسلامية:

وفاة الأخ/ محمد سلومة عبد الحميد:

توفي إلى رحمة الله الأخ/ محمد سلومة عبد الحميد في الأسبوع الأخير من نوفمبر١٩٩٢م في مستشفى سجن ليمان طرة نتيجة الإهمال ونقص الرعاية الصحية الشديد في المستشفى ورفضت وزارة الداخلية نقله إلى أي مستشفى جامعي أو تابع لوزارة الصحة.

وجدير بالذكر أن الأخ/ محمد سلومة عبد الحميد من مواليد بني سويف ١٩٦٥م ويسكن في شارع صلاح سالم ببني سويف ومتزوج وله بنتان وقد اعتقل منذ سنة ونصف وظل قيد الاعتقال المستمر حتى وفاته وقد تعرض لتعذيب شديد عقب إلقاء القبض عليه وتنقل بين سجون طرة وبني سويف والمرج وإدارة مباحث أمن الدولة بلاظوغلي.

وقد حصل على أكثر من عشرة قرارات بالإفراج من القضاء ورغم ذلك لم يفرج عنه بل كان يرحل إلى مبنى مباحث أمن الدولة بلاظوغلي عقب كل قرار إفراج من محكمة أمن الدولة حيث يعاد التحقيق معه ثم يرحل إلى سجن جديد.

وهكذا يمضي هذا الأخ المجاهد إلى ربه شاهداً على عصر مبارك الذي يعد أسود فترة في تاريخ مصر والذي فاق كل الطغاة في محاربة الإسلام والمسلمين ولكنه لن يفلت من مصير أسلافه من الطغاة.

"وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون"

٦ جمادى الثانية ١٤١٣هـ . ١

ديسمبر ١٩٩٢م.

الملحق الثالث:

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان صحفي: جرائم التعذيب في مصر.

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه ونستغفره، أما بعد، فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً) وشبك بين أصابعه، متفق عليه، وقال صلى الله عليه وسلم: (مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى) متفق عليه.

ثم أما بعد: تقدم إليكم جماعة الجهاد هذا التقرير عن وضع المعتقلين في مصر من التيارات الإسلامية المختلفة حتى فبراير ١٩٩٢م لكي يعلم كل مسلم غيور على دينه.

أولاً: إن الإسلام في مصر مقصود ومحارب بكل خسة من النظام العميل لأمريكا وإسرائيل.

ثانياً: إن هذا النظام كاذب قبيح جريء في بهتانه وفي إنكاره للتعذيب رغم آلاف الأدلة التي تؤكد أن مصر قد أصبحت مسلخا للمسلمين.

ثالثاً: إننا لا نريد من إعلان هذه الحقائق أن نستدر دموع أحد فإن هذه هي معركتنا وسنخوضها بأنفسنا بإذن الله حتى لو تخلى عنا الناس جميعا، فإن الحق دائما كريه على النفوس ثقيل على الناس يقول الله تعالى {لو كان

عرضاً قريباً وسفراً قاصداً لاتبعوك ولكن بعدت عليهم الشقة وسيحلفون بالله لو استطعنا لخرجنا معكم يهلكون أنفسهم والله يعلم إنهم لكاذبون عفا الله عنك لم أذنت لهم حتى يتبين لك الذين صدقوا وتعلم الكاذبين لا يستئذنك الذين يؤمنون بالله واليوم الآخر أن يجاهدوا بأموالهم وأنفسهم والله عليم بالمتقين إنما يستئذنك الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر وارتابت قلوبهم فهم في ريبهم يترددون ولو أرادوا الخروج لأعدوا له عدة ولكن كره الله انبعاثهم فثبطهم وقيل اقعدوا مع القاعدين} التوبة ٤٢: ٤٦.

رابعاً: إننا بإذاعة هذه الحقائق نقيم الحجة على كل من يتخلف عن نصرة الإسلام في مصر في هذه المحنة الشديدة في مواجهة الهجمة الصهيونية الصليبية الجديدة بقيادة أمريكا وإسرائيل، والله سبحانه يقول {ومالكم لا تقاتلون في سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها واجعل لنا من لدنك ولياً واجعل لنا من لدنك نصيراً} النساء ٧٥، وقال تعالى {وإن استنصروكم في الدين فعليكم النصر} الأنفال ٧٢.

خامساً: إننا نقول لكل أحبائنا المجاهدين الصابرين المرابطين هذا هو الدرب فالزموه واذكروا قول المؤمنين في سورة الأحزاب {ولما رأي المؤمنون الأحزاب قالوا هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله وما زادهم إلا إيماناً وتسليماً من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا} الأحزاب ٢٢، ٢٣.

سادساً: ونقول لحكومة مصر عملية أمريكا وإسرائيل ما قاله القرآن لكل جبار نهايته الهلاك على أيدي المؤمنين إن شاء الله، قال تعالى {ألم تر كيف فعل ربك بعاد إرم ذات العماد التي لم يخلق مثلها في البلاد وثمود الذين جابوا الصخر بالواد وفرعون ذي الأوتاد الذين طغوا في البلاد فأكثروا فيها الفساد فصب عليهم ربك سوط عذاب إن ربك لبالمرصاد} الفجر ٦: ١٤.

وقال تعالى {أكفاركم خير من أولئكم أم لكم براءة في الزبر أم يقولون نحن جميع منتصر سيهزم الجمع ويولون الدبر} القمر ٤٣: ٤٥.
ونذكر إخواننا المسلمين في كل مكان بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من لم يغز أو يجهز غازيا أو يخلف غازيا في أهله بخير أصابه الله بقارعة قبل يوم القيامة) رواه أبو داود بإسناد صحيح.